شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٣٣) ١٥/٧/٢٠٠٥

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- جسر قطر ـ الإمارات يفجر الخلاف مع السعودية
- رايس تدافع عن الإصلاحيين في المملكة
- قائمة إرهاب جديدة: محاربون جدد
- الحضور المبتذل للديني في السياسة
- الدولة السعودية وإشكالية التكوين

آل سعود وتحويل الخلاف الشخصي والسياسي الى ديني يبيح التكفير والقتل والعنف



















خطة الحزب النجدي واستنفاره لحرب اليماني

السعوديون والجهاد الكاذب في العراق

في هذا العدد

الدولة العارية

أنفقت العائلة المالكة نسبة كبيرة من الثروة الوطنية على سمعتها الخارجية، دينياً وسياسياً، عن طريق بناء المساجد والمراكز الدينية والدفع بسخاء غير محدود في مجال العلاقات العامة.. ,قد سترها الدين فخرجت في هيئة الدولة الدينية الوحيدة في العالم الملتزمة بتطبيق الشريعة الاسلامية، ورعاية مصالح الاسلام والمسلمين، وسترها النفط عن طريق إنفاق الاموال الطائلة على تكميم الافواه، وشراء الذمم، وصناعة كتائب من المنافحين عنها حقاً وباطلاً.

خلف ستار الدين يقترف الامراء أقصى المخالفات الشرعية، وخلف ستار المال يحقق الأمراء أقصى الرغبات، فبالدين والمال صنعت العائلة المالكة سمعة دولية فريدة، ويكاد من فرط سطوتها على الرأي العام الاسلامي أن وشاحاً من القداسة أسبغ على أفراد الاسرة المالكة، واستوعب في بعض الاحيان كل القاطنين على تراب الجزيرة العربية. لقد دفع المناضلون السياسيون من مختلف التيارات الايديولوجية لقاء ذلك ثمناً باهضاً وأحياناً مصبوغاً بالدم، فقائمة وصمات الكفر والزندقة والضلال قد جرى استعمالها بإستسهال تام للقضاء على كل من يبوح برأي مخالف لمنهج الدولة أو يكشف عن ظلامة أصابته من أهل الحكم، لأن الهالة الدينية للدولة السعودية قد سحرت أعين الناس.

سمعة النظام كانت أشبه شيء بجدار سميك محاط بأسلاك شائكة، فلا يعلم أحد ما يجري وراء الجدار سوى ما صنعه الدين والمال من صورة زاهية شديدة اللمعان. كل شيء في هذا البلد كان مرشحاً كيما يصطبغ بالقداسة لوجود المقدسات الاسلامية فيها، فقد جمعت العائلة المالكة مصادر قوة فريدة: الحرمين الشريفين وتراث المسلمين في الحجاز والنفط في المنطقة الشرقية، فتدعم بالدين والمال السلطة بنوعيها السياسي والديني في نجد. ومن المفارقات الباعثة على السخرية ان العائلة المالكة إستعارت سمعتها من مصادر غيرها، أي من الحجاز والمنطقة الشرقية، فلم تكن تلك السمعة مستندة على قوة ذاتية، بل قوة مستعارة. ومع ذلك فإن تلك المناطق التي وفرت للعائلة المالكة سمعة فريدة بين الشعوب الاسلامية ودول العالم لم تنل الا سوءا، ولم تحصد الا حصرماً، فقد نالها من الحيف ما لا يتخيل صدوره الا ممن أنكر الجميل.

طيلة عقود كانت العائلة المالكة تتوسل بسمعتها في ترسيخ سلطانها، وتعزيز علاقاتها الدولية، والحصول على مكاسب سياسية واقتصادية الى جانب نفوذها الروحي في بلدان عديدة من العالم، فقد خصصت صندوقاً للمساعدات الخارجية كجزء من نشاطها الدبلوماسي لصناعة حلفاء جدد تستعين بهم في ظروف صعبة، أو إستمالة بعض القادة والزعماء الدينيين والسياسيين، وفي بعض الاحيان شراء صمت المخالفين لنظام حكمها.

منذ منتصف الستينيات وحتى نهاية الثمانينيات كانت العائلة المالكة تعيش فترة ذهبية في الاستئثار بسمعة لا تتكرر، وكانت الضمانة الرئيسية لاستقرار حكمها، ونجاح كثير من سياساتها الداخلية والخارجية، فبها إستتب الأمن، وبها شيّدت تحالفات استراتيجية متينة مع الدول القريبة والبعيدة، وكانت تتصرف في ضوء سمعتها كدولة محورية وقائدة، لدرجة أن نفوذها السياسي والديني قد أثار حفيظة كثير من القادة والشخصيات العربية والاسلامية، كون تلك المكانة الفريدة لا تنسجم مع الامكانيات الفكرية والسياسية المتواضعة لدى الامراء والعلماء سواء بسواء.. حتى أن بعض الكتاب المصريين ربطوا هذا التفوق السعودي بمصدره النفطي، فقالوا عن الملك فهد بالزعيم النفطي، ومفتي المملكة بالفقيه النفطي، في إشارة واضحة الى أن تلك المكانة المتميّزة للسعودية على المسويين الديني والسياسي لم تكن قابلة للتحقق لولا وجود النفط.

على أية حال، فإن السمعة السعودية في كافة أبعادها أصبحت تاريخاً، وصارت على المحك حيث تساقطت أوراق الخريف عن الشجرة الباصقة الضلال، وبات كل شيء في هذا البلد خاضعاً للنقد. ومنذ مطلع التسعينيات وتحديداً منذ الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، فاقت السعودية على مرحلة جديدة، حيث تفجرّت تناقضاتها الداخلية بطريقة دفعية. بل إن الدين الذي جرى استعماله في وقت لاحق لضرب الخصوم في الداخل والانتشار في الخارج تفجّر في وجه العائلة المالكة، التي خضعت للمحاكمة الدينية على ذات الاسس التي كان الامراء تحاكم بها خصومها المحليين والخارجيين، ولعل أبرزها إستقدام القوات الاجنبية الى الاراضي السعودية، وقد كان الامراء قد أوعزوا للمؤسسة الدينية بإصدار الكتب والبيانات ضد جمال عبد الناصر لاستقدامه قوات روسية الى مصر. إن قائمة المؤاخذات التي طرحها التيار الديني السلفي المنشق من المؤسسة الرسمية كانت طويلة الى حد أنها نزعت عن نظام الحكم صفة الشرعية وطالب التيار بإعادة صياغة الدولة على أساس الكتاب والسنة بالمفهوم السلفي. ولم تكن (مذكرة النصيحة) التي وقع عليها ما يربو عن مئة وعشرين شخصية دينية سلفية سوى تشريحاً دقيقاً للدولة السعودية، ثم جاء فيما بعد من يصنّف كتاباً تحت عنوان (الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية) لأبي محمد المقدسي المتخرّج من المدرسة السلفية نفسها، والمطلوب للسلطات الاردنية.

بالدين والمال صنعت العائلة المالكة سمعة دولية فريدة منحتها سطوة على الرأي العام الاسلامي ووشاحاً زائفاً من القداسة

لم تكد العائلة المالكة تتعافى من التبعات الاقتصادية والسياسية لأزمة الخليج الثانية، حتى فوجئت بما هو أعظم في الحادي عشر من سبتمبر، فقد إنهار البرجان في نيويورك وواشنطن بانهيار سمعة العائلة المالكة، وكان في ذلك نهاية خاتمة ورسمية لـ (الحقبة السعودية)، فمن سوء الحظ أن تكون خاتمة سمعتها أسوأها (اللهم اجعل خير أعمالنا خواتيمها واجعل عاقبة أمرنا خيراً).

ومن جراء تلك العاقبة الوخيمة لسمعة العائلة المالكة، أصبحت الدولة عارية أمام العالم لا يسترها شيء، فحتى الدين والمال فقدا مفعولهما السحري، فقد بات الدين بمفهومه السلفي في قفص الاتهام وفي مركز الزلزال النقدي الذي ضرب أسس الدولة السعودية، وحتى النفط بعد احتلال العراق فقد مفعوله السياسي الشديد الذي كان يلعبه في السابق.

الدولة باتت عارية من كل شيء، ولو اقتصر الأمر على العائلة المالكة لكفى، ووقى الله المؤمنين القتال، ولكن نال كل المنتسبين لها والحاملين لوثائقها الرسمية بعضاً من ويلات السمعة المتمزقة.. فكل حادث عنف يقع في أي بقعة من بقاع العالم تتوجه الانظار صوب السعودية، وتبعاً له صار المراقبون الاعلاميون أشد حماسة في الكشف عن خبايا جديدة في هذا البلد المنتج للعنف، وفي نهاية المطاف تجريد العائلة المالكة من سقط السمعة الاخير.

جسر قطر ـ الامارات يفجّر الخلاف الحدودي مع الرياض

نهاية العزلة الجغرافية والسياسية

موضوعة الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي قديمة بقدم الدول ذاتها، فقد برزت في لحظة نشأة الدول، وفرضت نفسها بشدة على مجمل أوجه العلاقة بين المشيخات الخليجية. وبالرغم من محاولات التسوية التي قامت بها عدة أطراف خليجية ودولية لحسم موضوعة الخلافات وترسيم الحدود بصورة نهائية الا أن المحاولات تنتهي غالباً الى الفشل وأحياناً التفجر كما حصل بين قطر والبحرين والسعودية وقطر والسعودية والامارات.

وقد ظلت الخلافات الحدودية تشهد توترات متفاوتة الحجم، فتارة تقتصر على القنوات السرية مع توافق ضمني على إبقاء الخلاف في حدود تلك القنوات، وتارة أخرى يتسرب الى الاروقة السياسية مع قدر قليل من العلنية وتارة ثالثة يتفجّر بصورة مباغتة مطلقاً العنان لطرفي النزاع في البوح بمواقف متشددة، وتارة رابعة يترجم الخلاف الى مواجهات عسكرية.

وفيما يبدو فأن ثمة إرادة جماعية بين قادة دول مجلس التعاون على إبقاء الخلاف الحدودي حاضراً كجزء من التجاذبات التي تصبح مطلوبة أحياناً للمساومات السياسية والاقتصادية، نلحظ ذلك من تجميد قضية الحدود بين دولتين خليجيتين لجهة تمرير قضية أخرى تكون فيها القضية الحدودية عنصراً تفاوضياً فاعلاً، وقد تصبح مادة للابتزاز السياسي أحياناً.

وشأن خلافات حدودية أخرى على الضفة الغربية من الخليج، فإن الخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة والسعودية على الحدود بينهما يتجاوز حد البعد الجغرافي وينسحب على ابعاد إقتصادية واستراتيجية. ومع التذكير بقدم الخلاف الحدودي بين السعودية والامارات على واحة البريمي المشهورة، فإن ثمة مكوّنات جديدة للخلاف تفرض نفسها أحياناً على الطرفين بما يجعل طرحها متجاوزاً للطبيعة الجوهرية للخلاف. إن اكتشاف النفط في المناطق المتنازع عليها تضيف، بطبيعة الحال، بعداً جديداً للخلاف الحدودي، ويجعل من العسير التوصل الى اتفاقيات مرضية، ما لم يحصل الطرفان المتنازعان على حصص متكافئة في الثروة.

الخلاف الحدودي بين الامارات والسعودية يعود ابتداءً الى الثلاثينيات من القرن الماضي حيث جرت مفاوضات غير جادة قطعها اندلاع الحرب العالمية الثانية، ثم تم استئناف المفاوضات بين السعودية وامارة إبوظبي وهكذا عمان وقطر، ولكنها لم يتوصل أي من الاطراف الى نتيجة حاسمة، فجرى تجميدها. وفي ٢١ أغسطس ١٩٧٤ تم توقيع إتفاقية حدودية بين الامارات والسعودية وكانت الاتفاقية ثمناً لاعتراف سعودي بدولة الامارات الناشئة آنذاك، وهو ما جعل الطرف الاماراتي يشعر بالغبن. الخلاف الحدودي بين البلدين بدأ يخرج للسطح مجدداً في أواخر شهر فبراير الماضي، حيث تحدث مسؤولون خليجيون عن توتر في العلاقات بين البلدين على قاعدة الخلاف الحدودي، وأرجعت الخلافات حينذاك الى تولي حاكم أبو ظبي السابق الشيخ خليفة بن زايد السلطة خلفاً لوالده الشيخ زايد، حيث بدأ الشيخ خليفة بفتح الملف الحدودي مع السعودية. مصادر سعودية فوجئت بفتح الملف مجدداً كون الخلاف الحدودي قد جرت تسويته بموجب اتفاقية وقعت بين البلدين في بداية السبعينيات. وكان الحاكم الجديد في الامارات قد أثار فور توليه السلطة موضوع الحدود مع المسؤولين السعوديين في ديسمبر من العام الماضي، ولكن الجانب السعودي رفض التفاوض في هذا الشأن، وتمسّك بالاتفاقية الحدودية المبرمة في جدة في أغسطس سنة ١٩٧٤ والتي بموجبها حصلت الرياض على خور العيديد الذي يشمل منطقة ساحلية بطول ٢٥ كم تقريباً، وهي المنطقة التي فصلت أراضي أبو ظبي وقطر، كما حصلت على جزء من سبخة مطي وقرابة ٨٠ بالمئة من آبار الشيبة النفطية، والتي تضم حوالي نحو ٢٠ مليار برميل من النفط، الى جانب ٦٥٠ مليون متر مكعب من الغاز. لقد كان واضحاً من نصوص الاتفاقية أن السعودية قطفت ثمار اعترافها بطريقة مجحفة، فقد نص الاتفاق بشأن استغلال موارد آبار الشيبة على أنه (في حالة اكتشاف النفط على الحدود المشتركة سواء اكتشف قبل الاتفاق أو بعده تؤول ملكية حقل النفط برمته الى الدولة التي يقع فيها الجزء الكبر من هذا الحقل) فأصبحت ملكية الحقل وموارده تعود للسعودية، حيث تقع آبار الشيبة في المنطقة التي حصلت عليها السعودية بموجب إتفاقية جدة. وقد بدأت شركة أرامكو منذ عام ١٩٩٨ بالعمل في حقل الشيبة حيث ينتج ٦٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام.

ثمة إرادة جماعية بين قادة الخليج على إبقاء الخلاف الحدودي لتثميره في المساومات السياسية والاقتصادية


حمدان بن زايد: خلافاتنا عميقة مع السعودية

لم يكن الجانب الاماراتي سخياً بسذاجة الى حد التفريط في ثروته النفطية لولا وقوعه تحت تأثير ضغط الاعتراف السعودي المشروط، وهو ما جعله يضمر الرفض لتلك الاتفاقية كونها منتقصة الشروط، وأهمها تحرر الاطراف من أية ضغوط تحول دون القبول بشروط المتفق عليه.

ومع إحتفاظ أبو ظبي بقرى منطقة البريمي الست التي كانت أصلاً في حيازتها بما فيها العين قاعدة واحة البريمي وهكذا أغلب صحراء الظفرة، الا أن الامارات إعتبرت إتفاقية جدة الحدودية مجحفة للغاية لها، وأن السعودية إستغلت ظروف نشأة الاتحاد الاماراتي وحاجة الاخير للحصول على إعتراف دول الجوار، الامر الذي منحها فرصة نادرة لاملاء إتفاقية غير متوازنة. ومما يجدر الاشارة اليه، أن السعودية رفضت الاعتراف بدولة الامارات العربية لسنوات طويلة مشترطة تسوية الخلاف الحدودي مع أبو ظبي أولاً، وقد شكّل ذلك ضغطاً كبيراً على الاتحاد الاماراتي بمكوناته السبعة.

وقد حاول مسؤولون من البلدين إحتواء الأزمة الكامنة والمرشّحة للتفجر في أي وقت، وإعتماد القنوات الدبلوماسية والودية في تسوية الخلاف، وقد قام وزير الدفاع الامير سلطان بزيارة في منتصف يناير الماضي الى إمارة أبوظبي في مسعى لتهدئة الاجواء وامتصاص التوتر السياسي بين البلدين، سيما وأن ثمة معلومات تسرّبت الى الرياض عن مشروع إقامة جسر يربط بين

الامارات وقطر وهو مازاد في تأجيج الخلاف الحدودي مع السعودية. فالاخيرة تشعر بأن قطر لعبت دوراً كبيراً وبراغماتياً في الافادة من الخلاف الاماراتي السعودي، والذي كان له وقع خطير على الرياض، وكأن زنابير الخلية انطلقت دفعة واحدة في وجه العائلة المالكة في السعودية على أمل الخروج النهائي والكامل من ربقة الشقيقة الكبرى وهيمنتها. مصادر خليجية ذكرت بأن السعودية تبيّت نية توجيه ضربة قاصمة للحكومة القطرية من أجل وقف مخططاتها السرية لتخريب علاقات السعودية على المستوى الخليجي.

في حقيقة الأمر، أن الدول الخليجية الثلاث: الامارات وقطر والبحرين تواجه مشكلة جيواستراتيجية مع السعودية التي ربطت مصير هذه الدول بإتفاقيات حدودية تتسم بالغبن والاستغلال، فهذه الدول ترتبط بحدود مباشرة مع السعودية فيما لا رابط بري بين أي منها ببعض، وهو ما دفع بقطر للتفكير في مشروع جسر يربطها مع الامارات وجسر آخر مع البحرين، على غرار الجسر الذي يربط بين السعودية والبحرين. ومن الطبيعي أن يثير مثل هذا المشروع إستياءً شديداً لدى العائلة المالكة، كون مثل هذه الجسور تفضي فيما لو تمت الى ى إحباط مفعول الورقة السعودية، إذ ستكون بداية لفك العزلة الجغرافية التي فرضتها تلك الاتفاقيات الحدودية، وستشكل أساساً متيناً وواعداً لعلاقات تجارية وسياسية وإجتماعية بين قطر والامارات والى حد ما البحرين.

لاشك أن النمو الاقتصادي المتسارع في الامارات يثير قلقاً وحسداً لدى العائلة المالكة، سيما مع استقطاب دبي لجزء كبير من الاموال السعودية التي دخلت في الدورة الاقتصادية الاماراتية وأصبحت جزءا من المال المستثمر في هذا البلد، ولاشك أن التسهيلات القانونية جذبت كثيراً من رجال الاعمال لتأسيس شركات ومشاريع اقتصادية مربحة، وقد يضاف الى ذلك الاقبال الملحوظ لعدد كبير من الاعلاميين والكتاب السعوديين على فرص التعبير والعمل في الفضاء الاماراتي الأكثر إنفتاحاً وإغراءً من السعودية. قد يكون هذا الأمر مكبوتاً في نفوس الأمراء، ولكنه يشكّل بالقطع عنصراً ضاغطاً بخاصة حين يدرج في سياق تحوّلات أخرى. فبعد الخلاف الحاد الذي نشب بين الرياض والمنامة على خلفية التوقيع على إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، والتي أوقفت الرياض على إثرها معوناتها السنوية الى الحكومة البحرينية وفرضت تدابير صارمة على عمليات التبادل التجاري مع الدولة الخليجية الفقيرة، إضافة الى تخفيض حاد في كمية النفط المخصصة للبحرين من بئر أبو سعفة النفطي، فإن نقطة خلاف أخرى برزت في سياق الخلاف الاماراتي السعودي، حيث بدأت الامارات مفاوضات منذ مارس الماضي مع الولايات المتحدة لجهة التوقيع على إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة. وبالرغم من الجدل الواسع الذي أثارته السعودية في قمة مجلس التعاون الخليجي حول إتفاقيات التجارة الحرة المزمع توقيعها من قبل عدد من الدول الخليجية مع الولايات المتحدة، فإن الامارات ومن ثم عمان يبدو أنها حسمت خياراتها في المضي نحو الاتفاقيات تلك. السعودية التي تعتبر من أكبر المتضررين من هذه الاتفاقيات أعطت توصيفاً رومانسياً كانت فيما مضى ترفضه عملياً وهو الاندماج الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي لم يكتب لأغلب مشاريعه النجاح حتى في حدود توحيد التعرفة الجمركية وتسهيل انتقال البضائع، بل كانت دول الخليج الاخرى أسرع في تشريع تسهيلات تجارية وقانونية في هذا الصدد. في حقيقة الأمر، إن إدراج اتفاقيات التجارة الحرة بين دول الخليج والولايات المتحدة في سياق تهديد مشاريع الاندماج الاقتصادي بين دول المجلس ليس أكثر من مراوغة سياسية تخفي الانعكاسات الخطيرة لهذه الاتفاقيات على الاقتصاد السعودي، فضلاً عن كونها قد تفضي الى استدراج السعودية الى الشروط الاميركية والاوروبية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية. نلفت هنا الى أن السعودية من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تحصل على عضوية المنظمة حتى الآن.

ما يجدر قوله أن مشروع الجسر بين قطر والامارات فرض معادلة جديدة ومنطقاً مختلفاً في التعامل مع استحقاقات هذه الدول، فما تقوم به هذه الدول من إجراءات من هذا القبيل تأتي لفك الطوق المفروض عليها وكسر إرادة القيادة السعودية التي كانت تعتمد مبدأ الاملاءات القائمة على ضغوط.

فبعد فشل زيارة الامير سلطان الى إمارة أبو ظبي في احتواء الازمة بين البلدين، قام وزير الداخلية الامير نايف بزيارة اخرى في منتصف يونيو الماضي في محاولة أخرى لتسوية الأزمة وبدء محادثات رسمية حول ترسيم الحدود وآبار النفط. وقد تركّزت المحادثات حول النقطة الجوهرية في الخلاف الحدودي الاماراتي وحول

السعودية تبيّت لقطر ضربة قاصمة كرد على مشروع الجسر الرابط بين قطر والامارات في محاولة لكسر العزلة الجغرافية

حقل الشيبة الحدودي بوجه خاص. فالسعودية تراهن من خلال تقديم عرض سخي للاماراتيين في حقل الشيبة على تعطيل قرار الامارات في المضي في مشروع الجسر مع قطر، ولكن الاماراتيين رفضوا هذا العرض وتمسكوا بمشروع الجسر.

الاجتماع الذي ضم الامير نايف ورئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زايد كان مغلقاً ويتضمن رسالة شفهية من القيادة السعودية ودعوة للشيخ خليفة بزيارة الرياض لاستكمال المفاوضات وهي دعوة رفضتها القيادة الاماراتية لاحقاً. وقد قيل عن الرسالة بأنها تنطوي على تحذيرات من مغبة الدخول في مشاريع تنوي قطر استعمالها في الخلاف مع السعودية، فيما أبدت الاخيرة إستعداداً مفتوحاً للتعاون بين البلدين وتوفير تسهيلات



نايف : لا خلافات مع الإمارات

تجارية للامارات اضافة الى تقاسم حقل الشيبة النفطي وحقول نفطية أخرى على الحدود المشتركة. بالنسبة للقيادة الاماراتية الجديدة فإنها تطالب بتعديلات جوهرية على إتفاقية جدة عام ١٩٧٤ كونها غير قابلة للتطبيق. إن الظروف التي خضعت لها الامارات حين أقدمت على التوقيع على إتفاقية جدة تماثل الظروف التي يخضع لها الجانب السعودي لتبديل أسس الاتفاق بل ونصوصه أيضاً، في محاولة لاعطاب سير المشروع القطري الاماراتي والذي بالتأكيد ستكون له تغييرات جوهرية على المستوى الخليجي بصورة عامة. تستغل السعودية عنصراً في الملف الحدودي وهو الحدود المائية الذي لم تتطرق اليها إتفاقية جدة، وقد تشكل ورقة تفاوضية لصالح السعودية التي ستحاول أن تتشدد في استعمالها في مقابل التساهل في جوانب أخرى لنفس الاهداف. فالجسر المزمع اقامته بين قطر والامارات يمرّ حسب الدعوى السعودية داخل المياه الاقليمية لخور العديد الخاضعة للسيادة السعودية، بينما تؤكد الامارات عكس ذلك، على أساس أن اتفاقية ١٩٧٤ أصبحت غير قابلة للتنفيذ.

ما يثير الانتباه تقليل الجانب السعودي أهمية مشروع الجسر القطري الاماراتي الذي طرح منذ عدة سنوات وأعيد طرحه بشكل لافت منذ عدة شهور، وفي مثل هذه الحالة فإن إفتعال عدم الاكتراث يضمر قدراً كبيراً من القلق والاستياء. لم يكن رد وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل على سؤال حول الجسر بين قطر والبحرين وخط الغاز بين قطر والكويت رداً مقنعاً ولا مريحاً، خصوصاً مع وجود معطيات سابقة لهذه الموضوعات تفيد بأنها كانت مطروحة داخل مجلس التعاون الخليجي.

وعلى أية حال، فإن ما يظهر من الخلاف الاماراتي السعودي هو مؤشراً قوياً لخلافات خليجية أخرى قادمة مع انفضاض عقد التعاون الخليجي الذي فقد مبررات وجوده، وأن السعودية التي أفادت في ضبط سيطرتها على دول الخليج الصغيرة من خلال هذا المجلس لم تعد في مأمن من تمردات صغيرة وكبيرة.

رايس في الرياض

قضية الإصلاحيين في الدبلوماسية الأميركية

قليلة هي المناسبات العلنية التي يكون فيها الرسمي السعودي في موقع الدفاع عن مواقفه السياسية، وأقل منها التي يكون فيها الرسمي السعودي عرضة للنقد من حليفه الاستراتيجي، الولايات المتحدة، ولكن النادر من تلك المناسبات حين يواجه الرسمي السعودي نقداً شبه مباشر من هذا الحليف في قضية داخلية. لم يعتد الرسميون السعوديون على النقد العلني بصورة عامة، ويستاءون كثيراً حين يكون النقد موجهاً لقرارات الحكومة في قضية داخلية تعتبرها العائلة المالكة شأناً شديد الخصوصية.

ما لم يدركه الامراء ولا يرتضون التعاطي معه هو قوانين اللعبة السياسية التي اختلفت كثيراً بعد الحادي عشر من سبتمبر، ولكن الرسمي السعودي يرفض قبولها فضلاً عن الرضوخ اليها، ولذلك يتمسك بلغة الموارية الدبلوماسية ذات العبارات المفتوحة على تفسيرات متعددة، مع أن القضايا التي تتفجر تباعاً تفرض تغييراً جوهرياً في اللغة المستعملة في التصريحات الرسمية والمؤتمرات الصحافية، سيما وأن زمن (العموميات) و(التعميمات) لم يعد يشترى، فهناك ملفات ساخنة تتطلب موقفاً صريحاً ومباشراً لا لبس فيه.

ما يقوم به الامراء ليس أكثر من تفعيل دور المال في العمل الدبلوماسي.. فالسعودية ومنذ أربع سنوات تحاول إعادة ترميم التصدعات الخطيرة في جدار التحالف مع الولايات المتحدة، مع فارق جوهري أن الاخيرة لم يعد تغريها شروط الحرب الباردة سيما بعد انفرادها بالسيطرة على العالم، وبالتالي فهي تتصرف كوصي فعلي، وتقرر طبيعة وشروط اللعبة وأهدافها أيضاً.

لقد أنفقت العائلة المالكة مليارات الدولارات على حملة العلاقات العامة في داخل الولايات المتحدة، من أجل مجرد تخفيف حدة الانتقادات المتزايدة لسياساتها الداعمة للارهاب والتطرف، ولكن النتائج لم تكن مشجّعة إن لم تكن وخيمة، فقد كانت حملة الانتقادات مستعرة مع تصاعد حوادث العنف في الشرق الاوسط، فما تكسبه السعودية في العراق عبر عمليات التفجير التي يقودها انتحاريون سلفيون تدفع ثمنه أضعافاً في علاقاتها الدبلوماسية في الغرب.

وتعرف العائلة المالكة كيف يلعب الاميركيون، فهم يتقنون الضربات غير المباشرة، وبعض الاحيان من مربع الخصم، بما يجعل تسديد الضربات سهلاً وموجعاً. وهو ما فعلته وزير الخارجية الاميركية كونداليزا رايس في زيارتها الاخيرة للرياض، حيث قررت في اول زيارة لها للسعودية منذ توليها منصب وزير الخارجية بعد كولن باول أن تفتتح المباراة الدبلوماسية بضربة مباغته.

قبل أن يختم وزير الخارجية الاميركي السابق كولن باول عهده زار السعودية في ظرف بالغ الحساسية حيث كانت وزارة الداخلية السعودية قد وجّهت ضربة للتيار الاصلاحي الوطني عن طريق حملة اعتقالات متزامنة لرموز التيار، وهو أمر فرض على الوزير الاميركي التعليق عليه كونه يتعارض مع التوجهات الاميركية الجديدة الداعمة للتغيير والاصلاح في منطقة الشرق الاوسط، وقد أثار تعليقه على اعتقال الاصلاحيين إستياء وزير الداخلية الامير نايف شخصياً، حيث نفى الاخير أن يكون كولن باول قد تباحث مع القيادة السعودية في هذا الشأن، وكان لتصريحات الامير نايف رد فعل سلبي لدى الجانب الاميركي الذي إعتبر ذلك تحدياً.

لقد جاء الرد الاميركي بعد مرور عام على اعتقال الاصلاحيين الثلاثة، وفي مناسبة مماثلة مع فارق ان تصريح الوزير الاميركي السابق جاءت في خاتمة عهده وتصريحات الوزير اللاحق جاءت في بداية عهده. فالمؤتمر الصحافي الذي جمع وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل بنظيره الاميركي العام الماضي يتكرر مرة أخرى مع بقاء ذات الموضوع الخلافي.

> ## رايس: الإصلاحيون مواطنون شجعان يطلبون حكومة قابلة للمساءلة

وزيرة الخارجية كونداليزا رايس المعروفة بصرامتها في التعبير عن أفكارها السياسية بوضوح، قدّمت لزيارتها الى السعودية بمحاضرة في الجامعة الاميركية بالقاهرة وقالت بأن (مواطنين شجعاناً يطلبون حكومة قابلة للمساءلة) في اشارة الى مطالب التيار الاصلاحي الوطني في السعودية. واضافت قبل وصولها الى الرياض إن (هناك ثلاثة أشخاص مسجونون حاليا بسبب مطالبات سلمية لحكومتهم ويجب الا يعد ذلك جريمة في اي بلاد)، في موقفاً يعتبر اعتراضياً وناقداً للتدابير الامنية الغاشمة التي اتبعتها وزارة الداخلية بحق الرموز الاصلاحية في البلاد.

وبينما حاول وزير الخارجية الامير سعود الفيصل التخفيف من حدة تصريحات رايس واكتفى بالقول بأن (الخلاف لا معنى له) في محاولة لاحتواء الموقف واستباقاً لأي تداعيات غير حميدة لزيارة الوزيرة رايس، فإن تلك التصريحات كانت بالنسبة لوزير الداخلية الامير نايف أقرب ماتكون الى القضية الشخصية، فها هو يتعرض مرة أخرى من وزير الخارجية الاميركية الى نقد مباشر لسياسة الداخلية السعودية في التعامل مع المطالب السلمية في الاصلاح والتغيير، حيث عبّرت الخارجية الاميركية بعد محاكمة الاصلاحيين الثلاثة عن قلقها من هذه الاحكام.



الامير نايف اعتبر كلام الوزيرة رايس حول الاصلاحيين الثلاثة ليس تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية للسعودية فحسب، بل وتعريضاً بنهجه الامني في التعامل مع التحركات السلمية، ولذلك حاول أن يتصرف كمسؤول عن شؤون داخلية لا صلة لها بالعلاقات الدبلوماسية وهي مقتضى تقاسم الادوار داخل الجهاز الحاكم. فقد رد الامير نايف على تصريحات رايس بالقول (أعتقد هذا شأن داخلي ليس لأحد الحق في ان يتحدث فيه).

على أية حال رايس التي رمت قنبلة سياسية في وسط السعودية حاولت سحب فتيل قنبلة أخرى في ردها على سؤال عن قيادة المراة للسيارة، حيث اعطت رداً دبلوماسياً متقناً بالقول (اعتقد انه يجب ان تكون لنا حدود في ما نحن ساعون لتحقيقه).

مهما يكن، فإن رايس وان عادت من جولة دبلوماسية مرهقة كونها تحمل في جعبتها موضوعة الديمقراطية في الشرق الاوسط ومن الطبيعي ان تلقى صدوداً ونفوراً من دول ألفت نظاماً شمولياً يراد له البقاء على حساب المطالب الشعبية بالتغيير والاصلاح، الا أن تلك العودة المرهقة وجدت أصداء لها مشجّعة في تصريحات الرئيس بوش الذي أعاد التأكيد وبإصرار بالغ على تعميم التجربة الديمقراطية في العراق الى دول الجوار.

تحويل الخلاف الشخصي والسياسي الى ديني يبيح التكفير والعنف

خطة الحزب النجدي واستنفاره لحرب اليماني

استنفر الحزب النجدي خيله ورجله، واجتمعت الأضداد النجديّة من أمراء متنافرين، وعلمانيين لا صلة لهم بدين في اعتقاد أو ممارسة، الى رجال استخبارات وأمراء مناطق.. استنفرت الطاقات الإعلامية والمالية والعلاقات العامة الى جانب صغار المشايخ وصغار العملاء بائعي الضمائر ـ أدوات الحزب النجدي ـ للهجوم على الشيخ أحمد زكي يماني، الذي أصبح فجأة يقول بنقص القرآن، والذي كان قد طبع على نفقته للتو نسخة من القرآن الكريم


رضوان السيد: المعركة الخطأ

رائعة الخط وجدت في إحدى أهم مكتبات البوسنة، وقد تحدثت بعض الصحف عن ذلك.

فجأة ظهر علمانيو الحزب النجدي خائفين على القرآن الكريم، وهم الذين لم يفتحوه يوماً، ولم يميزوا بين آياته الكريمات وبين غيرها من كلام البشر. وزاد الخوف عند الأمير الإصلاحي المبجل طلال بن عبد العزيز، فأخذته الحمية الدينية بأن استقلّ طائرته الخاصة الى القاهرة ومعه عبد الله عمر هبو، ومحمد صلاح الدين، ليقوم هؤلاء بحملة ضد الشيخ اليماني هناك، وكل ذلك دفاعاً عن القرآن الذي ينتقصه صاحبنا.

يذكرنا هذا بأمر مشابه، حين كان أعضاء من الحزب النجدي يقومون بزيارات متواصلة الى ملحد العرب الأكبر، بل منظر الإلحاد في الشرق كله: عبد الله القصيمي، النجدي الذي اختار الإقامة في مصر، وألف كتباً في الإلحاد لا تخطر على بال أحد.. زيارات كانت تسأل عن صحته، ويقدم خلالها الدعم المادي له، ولم يسأل أحد أعضاء الحزب عن غيرتهم الدينية آنئذ، فما دام الرجل منتمياً الى الحزب إيّاه، لا بدّ أن يغفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر!

لم يقرأ أعضاء الحزب النجدي، بصحفه وأدواته الإعلاميه ورجاله وعملائه الخارجيين، لم يقرأوا مقالة اليماني؛ فأحقادهم ـ غير المبررة ـ على الرجل، وكونه من الحجاز، أعمت بصيرتهم، فقاموا كما هي العادة بـ (تحويل الخلاف السياسي الى خلاف ديني، يحتكم فيه الى رجال المذهب الوهابي). وكانت الخطة تقتضي إثارة حملة داخلية وخارجية شاركت فيها بالفعل رموز الحزب النجدي الإعلامية إما بشكل مباشر أو بتحريك آخرين، كما شارك فيها عصابات تابعة للمباحث معروفة التوجه سلفاً.. فإذا ما نضجت الحملة، جاؤوا بـ (الكرادلة الوهابيين) فتتم استشارهم من قبل الأمراء الكبار الذين هندسوا العملية، فيستخرجون بذلك الفتاوى التي يريدون ويكون بعدها لهم الإنتقام من خصومهم السياسيين!

أبعد هذا نستغرب، لماذا يحدث التكفير عندنا؟!

إن التكفير الوهابي سياسي قبل أن يكون تكفيراً حقيقياً مبنياً على أسس دينية!

فإذا ما أقرّت الوهابية السياسية ذلك، لحقتها أختها الدينية العمياء عن كل ما يفعل آل سعود، وهمّها تكفير الآخرين ونسيان من حولها من أفعال الخادم وإخوانه وأبنائه!

ربما أدرك اليماني هذه اللعبة سريعاً، كيف لا وهو يرى أن أعضاء الحزب إيّاه يقوّلونه ما لم يقل، ويلوون أعناق النص ليحدثوا ثغرة يدينونه منها. لهذا بادر وأكد ما يدين الله به من تمامية القرآن وأنه محفوظ من لدن رب العالمين. وهنا أُسقط بيد دعاة الفتنة وأدواتها، فانتهت المعركة قبل أن تبدأ، وخسر المبطلون معركتهم فصاروا يتلاومون نصف معتذرين، فيما بقي رموز الفتنة مصرّين على باطلهم ملقين باللائمة على الجريدة الناشرة لمقالة الشيخ اليماني، وعلى اليماني نفسه لأنه لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية.. لكنهم لم يلوموا أنفسهم الخبيثة التي سوّلت لهم أمراً أراد الله إبطاله!

شيطان الحملة: عبد الله عمر هبو

لم يشأ الحزب النجدي أن يكشف وجه الصريح في أول المعركة، فتمّ تحريك رجل الداخلية المعتّق عبدالله عمر خياط، المتخصّص ـ كما هو معروف ـ في الهجوم على الشيخ اليماني، بمناسبة أو بدون.. ولدى العائلة المالكة أمثال هذا آخرين، لكن هذا أفضل أسهمهم فيما يبدو. هذا الكاتب أُريد تسويقه على أنه من رجالات الحجاز ويمثل أهل الحجاز، وغالباً ما يستخدم الحزب النجدي عوائل ضد أخرى، وبادية الحجاز ضد حاضرته وهكذا. وبالرغم من أننا في الحجاز متحضرين لا نحفل كثيراً بالأصول العرقية، لكن الرجل أثار بكتاباته وردوده في جريدة عكاظ أولاً ثم في جريدة الحياة مغالطات حول الأنساب تستحق الوقفة عندها، وقد أصبحت مثار اشمئزاز بين أهالي الحجاز حين قال: (ليس هو ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أنا ابن الشيطان الرجيم، وإذا كان أصلي هندي فإن أصله يماني، كلانا ليس من قريش)!

معروف لدى أهل الحجاز أن لقب اليماني أطلق على أحد أجداد الشيخ أحمد زكي لأنه غادر مكة وانتقل الى اليمن ثم عاد منها وإليه انتسبوا.. وإلا فإن العائلة هاشمية حسنية مكيّة معروفة. وبهذا يتضح خطأ ما قاله خياط، ولا يوجد وجه

رضوان السيد: فقاعة صابون

كل الجهد الذي بذله رضوان السيد في نقض كلام الدكتور يماني، استحال الى فقاعة صابون وبالونة فارغة. فالدكتور يماني أوضح بما لا يدع مجالاً للشك بأنه لا يقصد أن القرآن الكريم فيه آيات محذوفة أو مخفية أو ساقطة.

غازي المغلوث/ الوطن ٢/٧/٢٠٠٥

عبقرية هنو

المعروف لدى العامة والخاصة أن رجال الكنيسة ناهيك عن الحبر الأعظم والكرادلة يحفظون القرآن الكريم عن ظهر قلب بل ويعرفون حق المعرفة كل ما قيل في تفسيره ومدلولاته. فكيف يستغفلنا اليماني لنصدقه بأن البابا وهو الحبر الأعظم قد كان يجهل سر التمر الذي أكلته السيدة مريم من بعدما هزّت النخلة فتساقط عليها رطباً جنيًا.

عبد الله عمر خياط

موضوع الخلاف

للمقارنة بينه وبين اليماني من جهة النسب، بل لا يوجد وجه مقارنة بين أسياد خياط من آل سعود وبين اليماني، فالأخير من أعلى مقامات قريش، أما آل سعود وهبّو فليسوا كذلك، إن كان الموضوع قرباً وبعداً من قريش، والذي يشير لدى البعض الى أحقية في الحكم من غيرهم.

أما عبد الله عمر خياط، فهو من بنغلاديش، حين قدم الى مكة ثلاثة أخوة هم: إسماعيل هبو وعمر هبو وإبراهيم هبو عملوا في خياطة عند (باب الزيادة) بمكة المكرمة. فيما بعد اختار أبناء إسماعيل نسبة أنفسهم الى (هبو خياط) فجمعوا بين النسب والمهنة، وبقيت عائلة إبراهيم تسمي أبناءها الى اليوم بـ(هبو)، في حين رأى أبناء عمر الذي توفي وهو لم يتقن العربية بل يتحدث بلغة مكسرة (بتعبيرنا في الحجاز: كَلَجَة) تسمية أبنائهم باسم (خياط) نسبة الى المهنة؛ ومن هنا ظنّ البعض أنهم من نفس العائلة الحجازية المشهورة بذات الإسم.

عبد الله عمر هبو، كما آخرين من نفس العائلة كانوا منذ زمن بعيد صيداً ثميناً للمباحث، ولازال بعض أفراد العائلة يعمل في الداخلية، ومن نتحدث عنه (عبدالله) كان وراء اعتقال أعزّ أصدقائه لثلاث أو أربع سنوات، وأخيراً ظهر الى العالم بعد هجومه على الشيخ اليماني مفاخراً بأنه مدعوم! وأنه استلم شيكاً بخمسين ألف ريال أو نحوه. ومعلوم أن عبدالله عمر هبو (خياط) من رجال آل فهد، ومحسوباً عليهم منذ الستينيات، أيام كان فهد وزيراً للداخلية.

ومعروف أنه حدث عام ١٩٦٥ أن فهد، وقد كان وزيراً للداخلية قد طالب بصلاحيات كبيرة باعتباره نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، وقد رفض فيصل ذلك، فما كان من فهد إلا أن سافر الى أسبانيا ساخطاً، وهناك طلب من عبد الله هبو خياط أن يأتيه فجاءه وأجرى معه مقابلة صحافية لعكاظ طالب فهد فيها بإصلاح دستوري ومجلس شورى ونظام أساسي للحكم (من المعروف أن أمراء آل سعود إذا ما اختلفوا على تقاسم السلطة، فإن الطرف الضعيف يطالب بإصلاحات سياسية هو في الحقيقة لا يؤمن بها ولكنه يستخدم المطالبة بها كوسيلة للضغط من أجل زيادة حصته). المهم أن فيصل أعاد فهداً كنائب ثان لرئيس مجلس الوزراء مع بعض الصلاحيات والسلطات.

لقد عيّن عبدالله عمر هبو رئيساً لتحرير جريدة آل فهد، الجريدة الخديوية (عكاظ) وانتقل للعمل فيما بعد من فهد الى نايف، وبقي على ذات الحال الى هذا اليوم، ودخل آخرون في بيت الطاعة كرئيس التحرير الحالي!

نظرية القطيع

لاحظت أن العديد من الكتاب والمثقفين يتبعون في تعليقاتهم ومقالاتهم ما يسمى فكريا وسياسياً بنظرية القطيع، فإذا طرح أمر من الأمور وتصدر للتعليق عليه واحد أو إثنان منهم .... فإن العشرات ينبرون للكتابة في الموضوع نفسه متبعين من كتب قبلهم وفق نظرية القطيع. أخطر ما في نظرية القطيع أن معظم أفراده قد لا يقرأون ما كتب أو نشر.

محمد أحمد الحساني، عكاظ ٢٠٠٣/٧/٥

رضوان السيد: أكاديمي هوى

فاجأنا الأكاديمي، رئيس تحرير مجلة الإجتهاد، بمقالة حادّة في صحيفة الإتحاد الإماراتية ضد الشيخ اليماني، بعد أن نقل له أحد أعضاء الحزب النجدي من الإعلاميين المشهورين مضمون ما كتبه الشيخ اليماني. هذا هو الخط الدفاعي الثاني للحزب النجدي، ونموذجه رضوان السيد، الذي أسفّ في مقالته أيما إسفاف، لا يتناسب مع مكانته العلمية، ولا مع رؤاه الشخصية نفسها. كل ذلك من أجل الإنتصار لولاة نعمته الجدد، الذين تعرّف عليهم عبر المرحوم الراحل رفيق الحريري.

والدكتور رضوان السيد، الذي عرفناه عن قرب، استقطبه السعوديون منذ التسعينيات، فصار يكتب لديهم ويحضر موائدهم وجنادريتهم، ويستلم شرهاتهم، ويسهر مع رؤوسهم و(يخبّص) مع حثالاتهم. لو كان رد رضوان علمياً لصمتنا، أما التهجم الشخصي، فإنه أولى بالنظر الى نفسه، فاليماني نراه وغيرنا في دوحات الحرمين الشريفين قارئاً للقرآن متعبداً، شهد على ذلك من هاجمه من أعضاء الحزب نفسه في كتاباتهم الأخيرة.. لم يعاقر خمرة، ولم يترك فرضاً. فلينظر الى أصحابه من أعضاء الحزب إياه، إن كان في وجوههم مسحة إيمان، أو تفقّهاً في دين، فهم كلهم من أصحاب ثقافة لا تتعدى قول (رب العزة والجلال) و (الشريعة السمحة)! ومن تحت هذين القولين يجري العبث بكل التراث الإسلامي، ومحاداة الله ورسوله، الى حد اعتبره أتباع المدرسة الوهابية نفسها (كفراً بواحاً) أو قريباً منه. ولينظر أيضاً لإيمان خادم الحرمين الشريفين وهو يلبس الصليب، وليقرأ عبد الله الناصر ـ وهو هنا في لندن ملحقاً ثقافياً نجدياً/ من الدرعية ـ علينا بعضاً من فضائل الخادم وفسقه في كل محافل وكازينوهات الغرب، بدل أن يكسر بيوت الآخرين ناسياً بيته الزجاجي.

لقد تحركت ماكنة الحزب النجدي في مصر لتفعيل مؤسسة الأزهر المخترقة بالبترودولار، ولتفعيل مشايخ السلفية كأنوية نائمة تحتاج الى عمل تكفيري أو عنف ضد الآخرين، ومن سوء حظ عبدالله عمر هبو وصاحبه ـ ذي الوجهين ـ كما هو من سوء حظ الأمير الحرّ الديمقراطي جداً طلال! أنهم ذهبوا الى الدكتور محمد سليم العوّا لاستشارته، فلما أخبروه بأن الشيخ اليماني يقول بأن القرآن ناقص، قال لهم بأن ذلك مستحيل، ويبدو أنه أحسّ بطبخة مؤامرة، ثم كتب مقالاً بعنوان: زوبعة في فنجان! هذا لم يمنع أن بعض الأقلام والمشايخ تحركوا واستلموا الثمن، قبل أن يقرأوا شيئاً مما أثير الجدل حوله.

أعضاء الحزب: القاضي والقاضي والناصر!

كتب القاضي خياط، وتبعه القاضي عضو الحزب، ففسرا كلام اليماني بما يخدم غضبة آل سعود منه، ثم جاء الملحق الثقافي في لندن (إبن الدرعية البار/ أو راعي الدرعية!) ليكتب في



عبد الله الناصر: الدرعية أولاً!

مقالته (وفقاً لرواية الكاتبين الفاضلين الأستاذ عبدالله خياط والأستاذ حمد القاضي) مقالاً رخيصاً يشكك في نزاهة اليماني، وقبل ذلك في دينه. وهذه هي طبيعة الحزب ذي (النغمة أو الموجة الواحدة الموحدة).. فجميع أفراد الحزب دأبهم الطعن في اليماني وتجريده من كل فضيلة، فهو لا يفهم في النفط، وهذا لو صدق وصحّ كمذمّة له، فإنه مذمّة لكبراء الحزب النجدي الذين قبلوا به وزيراً لأربعة وعشرين عاماً. وفي حين يريد الحزب النجدي الحطّ من ثقافة اليماني الدينية اضطرته الهجمة النجدية الحاقدة الى الإشارة الى

لقد كنت منهم ! محاولة لحفظ ماء الوجه

لقد ساءني كما ساء الكثيرين أن يسارع إخوة كرام ... الى إصدار الأحكام القاسية على الشيخ (اليماني) والقفز من خلال ما نشر عنه أي استنتاجات تنقض الإيمان وتصادم اليقين. أما أولئك الذين اتخذوا من هذه القضية وسيلة للوقيعة والدس ومركباً للإثارة واكتساب الشهرة وربما تصفية الحسابات فإننا نقتدي بصاحب الشأن (اليماني) فنكل أمرهم الى الله وهو حسيبهم وإليه المشتكى والله المستعان.

محمد صلاح الدين ـ المدينة ٢٠٠٥/٦/٢٧

بعض من سيرته وهو من بيت علم في الحجاز معروف.. يقول: (طلب العلم الشرعي بدأته في مقتبل العمر بالمسجد الحرام، درست الفقه الشافعي وأصول الفقه على يد والي ـ رحمه الله ـ وختمت صحيح الإمام مسلم على يد شيخي حسن المشاط، ومن بعده صحيح البخاري، ودرست الفقه الحنبلي على يد الشيخ محمد بن مانع رحمه الله، ودرست اللغة العربية بفروعها المختلفة من النحو والصرف والعروض على يد شيخنا العربي وأستاذي عبدالله دردوم الذي حفظت على يده ألفيه ابن مالك. ثم درست أصول الفقه على يد شيخي الدكتور عبد الوهاب خلاف في مصر، والفقه على يد الشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ علي الخفيف.. الخ).

هذا غير جوانب معرفته وكتاباته الإسلامية واهتماماته التراثية المبكرة. ومع هذا يحاول الحزب النجدي أن يسلخ كل هذا الفضل عن الرجل، ويساويه بأدناهم، في حين أن أعلا رموز الحزب النجدي لا يجيد كتابة إسمه، ولا يستطيع أن يقرأ جملة مفيدة، وكبار أعضاء الحزب تعلموا (من مدرسة الوالد المؤسس!) وعلمانيو الحزب، هم أصلاً لا يفقهون شيئاً في الدين، ويرددون ما يردده (كرادلة الحزب) من أن هذا صوفي وذاك فيه كذا وكذا! وكأنهم ركّع سجّد! لا يفارقون القرآن. في حين أن حالهم مثل حال سيّدهم (صنم الحزب) (قاهر الجلطات) الذي كتبنا بعض مآثره في العدد الماضي. وليس صحيحاً ما قاله خياط (هبو) من أن هناك من يصنّم اليماني، ولكن الصحيح هو أن أعضاء الحزب وحثالاته ـ هم من يصنّم (قاهر الجلطات)، وكبير (كرادلة الحزب)، الذين لا يأتيهم الباطل من بين يديهم ولا من خلفهم!

والقاضي الفاضي يبرر هجومه على الشيخ اليماني، ومسارعته للكتابة ضده، ومن خلفه القطيع إيّاه، بأنه ما فعل ذلك إلا غيرة على الدين وعلى القرآن (كتاب ربنا!).. ولم تظهر غيرته المشوشة المسيّسة المناطقية الحزبية الطائفية إلا بتطويق النصّ وافتعال المشكلة خدمة لأصنام الحزب؛ وإلا فإن القاضي حسب زعمه ليس بينه وبين اليماني من مشكلة (ليس بيننا وبين أ. يماني إلا رابطة الإيمان، والمحبة والغيرة على كتاب ربنا، ومن بعدها روابط الوطن والدم.. ومن هنا جاء ارتياحي ... عندما قرأت مقاله التوضيحي)!

ذات اللغة استخدمها هبّو فهو يقول للحياة: (ما كتبته لم يكن في واقع الأمر تحاملاً، إذ لم يكن بيني وبين اليماني أي خلافات شخصية.. والأخوة الذي اتهموني بذلك كأنما أرادوا إثارة الفتنة..). ما شاء الله! كل أعضاء الحزب، فاسقهم وعلمانيهم، صغيرهم وكبيرهم، إعلاميهم وسياسيهم، شحاذهم وعميلهم.. كلهم اتفقوا أن ما فعلوه هو غيره لله والرسول!

أقنعتمونا!

حتى رضوان السيد قفز لنا من عباءة الرويشد وخالد الفيصل وجاء يدافع عن ديننا وقرآننا! شأنه شأن علي سعد الموسى وسلمان العمري، مدير العلاقات العامة والإعلام بوزارة الشؤون الإسلامية وآخرين.

اقتنعنا! أن لا أغراض سياسية لديكم، ولا محركين موجودين يحرضونكم ويدفعون لكم الشيكات! ولا طائرات تأخذكم الى عواصم الدنيا لتوزيع التكفير الوهابي على كل أحد (ظهر بعض السلفيين في مصر من أفتى بكفر اليماني).. وهذا من بعض ما جاء من الوهابية.. فهي (مصنع تكفير وعنف) متنقل يعمل على مدار الزمان والمكان!

حتى الجهلة والأوباش جاء بهم الحزب يكتبون ويناقشون للتحريض والإثارة وتكثير السواد.. سواد الوجه والقلب والسريرة، وإن كان بعضهم قد دخل اللعبة وهو لا يفهم شيئاً منها ولم يعرف نيات من وراءها بل لم يقرأ شيئاً مما كتب حول الموضوع.

خالد السليمان، عضو في الحزب إيّاه، والمدافع دائماً عن (كرادلة الوهابية) شنّ هجوماً على اليماني، ثم عاد وحسّن من (خطّه!) حين قطع اليماني عليه وعلى أمثاله التصيّد في الماء العكر، فقال ـ كما غيره ـ إن ما فعل (مسألة لم تكن أكثر من غضبة لكتاب الله تزول بزوال مبرراتها)! لكن بقية أعضاء الحزب هاجموه على تراجعه الجزئي فعاد يشتم الكتاب المدافعين عن اليماني، والمنتقدين لقطعان الكتاب المؤدلجين والموجهين من (أعلى!) فسماهم كتاب الصوالين والموائد وأنه لا قيمة أو وزن لهم، وأنهم يتزلفون بشكل رخيص من أجل مصلحة مادية فصاروا ينصرون الشيخ اليماني بالحق او الباطل واعتبرها (بلاهة) تضر المعني بها وتسيء اليه أكثر مما تنفعه!

هذا القول من عضو الحزب ينطبق عليه المثل القائل: رمتني بدائها وانسلت. ولكن الحقيقة تبقى أن الهجوم الذي شنّه الحزب على اليماني قد انشكفت دوافعه الطائفية والمناطقية، ولم تكن الثغرة إلا اصطياداً في ماء عكر استخدمته عقول عكرة لمصالح سياسية، فسبب ذلك ردّة فعل بين أهل الحجاز.

لقد أرادوا اسقاط قيمة الرجل، فرفعوه عالياً. وكلما نالوا منه بالباطل كلما كبر في عيون محبيه.

وكلما اتهموه في دينه، نفر الناس منهم ومن تطرفهم.

لقد أدت الحملة عكس أغراضها. وحين بدأت الردود تترى ضدهم وضد ما يكتبون، انزعج أعضاء الحزب وحثالات أمنه، انزعجوا من كثرة الكتابات الناقدة لهم، والمؤيدة للرجل، فانزعج السليمان والقاضي والفاضي وأضرابهم، ممن أرادوا أن يصوروا المعركة وقد انتهت بتراجع من الشيخ اليماني، لا بسبب أن الله ردّ كيدهم الى نحورهم، وبحيث لا يظهر وكأن الرجل قد كسب الجولة ضدّهم.

لقد فعلوا لليماني خيراً أن دخلوا معه في معركة باطلة الأساس، منتنة الأهداف، مكشوفة الأغراض.. ومثل هكذا معارك تزيد المظلوم رفعة، وتحطّ بالوجوه الكالحة المعروفة في الحضيض وهي معروفة على أية حال، ومعروف تراثها وانتماؤها، وهي كلها تلعب بإسم الله ورسوله، مثل قادة الحزب وكرادلته.

غضبة مضرية

أستغرب جداً من الذي يكتب هذه الأيام عن الفضيلة والدين .. متعرضاً بقلمه لأحد رموز الوطن بافتراءات، وكأنه من أهم المصلحين. وأستغرب أيضاً من بعض الكتاب الذين ينساقون بحسن نية خلف هذا الطابور. تناقلت صحفنا المحلية مؤخراً الغضب المضرية التي راجت للنيل من الشيخ أحمد زكي يماني بسبب عدم التأكد من النص أساس القضية. ولقد تطايرت أنباء الغضبة المضرية على الشيخ يماني الى خارج حدود الوطن. فمن المستفيد من النيل من رموز الوطن؟

سامي خميس/ المدينة، ٢٠٠٥/٧/١

سيئو النية وراء هجوم مفتعل

أحمد زكي يماني

من قال بأن المصحف الذي بين أيدينا ناقص لا يشمل جميع ما نزل من الآيات على رسوله صلى الله عليه وسلم فقد كفر بقوله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون). وبالنسبة لبعض الكتاب الذين تقولوا علي بما لم أقله فأكلُ أمرهم الى الله، فقد يكون منهم سيئو النية تبعهم بعض حسني النية ممن لم يقرأوا ما كتبت في مقالتي عن زيارة الفاتيكان، ودفعتهم غيرتهم على كتاب الله الى كتابة ما نشر دون معرفة الحقيقة، والله يغفر لهم.

إذا ادّعى القائمون على مكتبة الفاتيكان الخاصة أن القطع الجلدية التي وصلتهم من الأندلس (وعمرها يقارب العهد النبوي) هي من القطع التي احتفظ بها أصحابها ولم يسلموها لحرقها، فليس في ذلك حرج يسبب الضجة المفتعلة لأنها آيات موجودة كلها دون استثناء في كتاب الله الذي بين أيدينا وإن كانت بدون تنقيط، فذلك يؤيد ما قالوه لأن تنقيط القرآن لم يتم إلا في العهد الأموي. كل هذه أمور يعلمها من نوّر الله بصيرته ودرس كتابة المصحف؛ وهناك الكثير من التفصيل الذي لا أريد التطرق إليه حتى لا يدفع الوهم أحدهم فيجد في ذلك وسيلة لهجوم مفتعل؛ ولعل كتاب المصاحف للإمام أبي بكر السجستاني المتوفى سنة ٣١٦ هـ من خير ما يمكن الرجوع إليه.

قائمة أخرى في مسلسل القوائم

محاربون مستقبليون

قائمة جديدة تضم ٣٦ مطلوباً تم الاعلان عنها مؤخراً من قبل وزارة الداخلية، أكثرهم من المتواجدين خارج المملكة. من اللافت في القائمة الجديدة أنها خلت من أسماء بارزة كانت مطلوبة في القائمة السابقة مثل عبد الله الرشود الذي كان الزرقاوي قد أعلن عن مقتله في العراق، ويشير ذلك الى تحوّل في استراتيجية التنظيم القاعدي في السعودية..

حوت القائمة الى جانب السعوديين جنسيات اخرى من المغرب وتشاد وموريتانيا واليمن والكويت، وربما ارتبط بعضهم بعمليات عنف في العراق، وهذا قد يلمح أيضاً الى اتساع دائرة المطالبة السعودية بحجم اتساع دائرة المشاركة في الانشطة العسكرية.

ويأتي إرتفاع عدد المطلوبين أمنياً كمحصلة طبيعية للاعترافات التي حصلت عليها وزارة الداخلية من بعض رموز الجماعات المسلحة والذين تم القبض عليهم في عمليات مداهمة سابقة خلال الاشهر القليلة الماضية، وتحديداً بعد التفجير الواقع بالقرب من مبنى وزارة الداخلية، الى جانب المعلومات الواردة من السلطات الامنية الكويتية التي شهدت حوادث عنف قبل عدة أشهر، وكان يقف خلفها أفراد من الجماعات المسلّحة في السعودية. مصادر خبرية نقلت بأن السعودية تلقت معلومات من السلطات العراقية في ضوء التحقيق مع عدد من السعوديين الذين تم ألقاء القبض عليهم في عمليات مداهمة ضد جماعة الزرقاوي وقد أفشوا أسراراً خطيرة عن الجماعات المسلّحة في السعودية.

وعلى أية حال، فإن زيادة عدد المطلوبين حمل دون شك دلالات هامة، فبعد قائمة الست والعشرين التي لطالما أطنبت تصريحات المسؤولين في تآكلها الى حد اقتراب موعد فناء أفرادها بالكامل داخل الحدود، لحظنا بأن القائمة الجديدة حوت أسماء أشخاص يكاد يكون كلهم على قيد الحياة، باستثناء الرشود الذي لم يثبت لدى وزارة الداخلية خبر وفاته.

لغة بيان الداخلية جاءت هذه المرة مختلفة، فقد نأت عن عبارات التطمين التي ملئت البيانات السابقة، باستثناء حادثة مقتل المغربي الحياري الذي تزامن مع إعلان القائمة. بل على العكس من ذلك، تضمن بيان الداخلية تراجعاً ملحوظاً وارتداداً الى منتصف الطريق حيث جعل من القائمة مجرد تدبير يندرج في إطار (كشف الفئة الضالة)، وان أفراد هذه الفئة لها ارتباطات متفاوتة بما شهدته البلاد منذ تفجيرات مايو ٢٠٠٣.

تجدر الاشارة هنا الى أنه بات مطلوباً على الدوام من وزارة الداخلية تقديم كشف حساب عن تدابيرها الامنية لمواجهة الاتهامات المتزايدة ضد السعودية بشأن المتسللين عبر حدودها الى العراق أولاً ودول أخرى مجاورة وبعيدة. وهذا يعني، أن وزارة الداخلية تواجه تحديات على المستويات المحلية والخارجية، لأن إتساع دائرة العنف يوسّع من دائرة المسؤولية ويصعّد من مستوى التحدي أيضاً، وبالتالي فإن حوادث العنف تملي على وزارة الداخلية تعريف دورها وتقديم شرح وافٍ لمنجزاتها الامنية.

لعل ما يثير في بيان وزارة الداخلية انه اشتمل على عبارات مناشدة للمطلوبين بتسليم أنفسهم بصفة عاجلة لمجرد التحقق من تورطهم في عمليات عنف، بعد ان تم ابلاغ عوائلهم وبلدانهم كونهم من المطلوبين لدى السلطات الامنية السعودية. إن هذه اللغة المواربة للبيان تشي بأن السلطات الامنية السعودية واقعة تحت ضغط شديد من دول عديدة مهددة من أجل ملاحقة السعوديين في الخارج الذين باتوا يهددوا سمعة المملكة بل واستقرارها المستقبلي ايضاً. ولذلك، فإن الداخلية حاولت ان تبعث برسالة للخارج، وبالدرجة الأولى للعراق، من خلال تضمين النسبة الأكبر من اللائحة المعلنة للاسماء خارج المملكة وتحديد في العراق.

بينما كانت الحكومة منشغلة بتقديم شهادة براءة ذمة في الحرب على الارهاب كان العنف يزداد شراسة في مواقع أخرى

ثمة ملاحظة أخرى في القائمة أن أكثر المطلوبين (٢٧ مطلوباً) هم في العشرينات، والذين لم يشهدوا مرحلة الجهاد الافغاني، وإنما انخرطوا في العمل العنفي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أي في غضون الحرب على الارهاب.. فبينما كانت الحكومة منشغلة بتقديم شهادة براءة ذمة عبر الانخراط الكثيف في الحرب على الارهاب كان أفراد الجماعات المسلّحة يزدادون عدداً وشراسة في عمليات العنف.

إن وهج تصريحات كبار الامراء خبى سريعاً كاشفاً عن نهاية غير حاسمة لتنظيم القاعدة في السعودية.. صحيح أن توقفاً شبه تام للانفجارات والعمليات الكبيرة، بعد انحصار العمليات في المناوشات المحدودة، وذلك عائد الى انتقال الجزء الفاعل من التنظيم الى العراق، وبتحريض من المشايخ السلفيين الذين ظلوا على اتصال دائم مع قيادات الجماعات المسلّحة الا أن القائمة الاخيرة تشير الى أن المكوّنات الرئيسية للتنظيم مازالت متماسكة وقابلة للنشاط، بل أنها قد تجاوزت الحدود التي كان متوقعاً لها، من حيث المزاعم المكرورة بأن الجماعات المسلّحة قد جرى تطويقها ومحاصرة امتداداتها المحلية. لاشك أن وجود ما بين ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ عنصراً سعودياً بين أفراد المقاومة في العراق يرمز الى حجم المشاركين في النشاط العنفي بصورة عامة. فاختفاء مظاهر العنف او انخفاضها بصورة حادة لا يعكس نهاية حاسمة لظاهرة العنف، وإن أقصى ما يشير اليه هذا الانخفاض هو إعادة تموقع للجماعات المسلّحة والتي بلا شك تضمر خطراً قريباً ومستقبلياً على السعودية.

إن أخطر ما في الجماعات المسلّحة التي نشأت في مرحلة ما بعد الجهاد الافغاني أنها تتشكل خارج مظلة ومراصد الرقابة الرسمية، بخلاف ما كان عليه الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة في افغانستان الذي نشأ وترعرع ونشط بدعم وإسناد من التحالف الثلاثي: باكستان، السعودية والولايات المتحدة. إن هؤلاء الذين ينتظمون في صفوف الجماعات المسلّحة يعيدون تشكيل شبكة القاعدة على أسس جديدة، مع الفات الانتباه الى الدور الخفي الذي تلعبه وزارة الداخلية السعودية في التسلل الى الشبكة وتوجيه نشاطاتها نحو الخارج، مع الاحتفاظ بوجه ظاهر ممانع للعنف تلبية لمتطلبات السياسة الرسمية وممليات العلاقات الدولية.

حلقات التنظيم هذه المرة ليست مشدودة للداخل فحسب، بل هي متفشية في مناطق قريبة ونائية مما يصعب احتواؤها، فهي تتخذ أشكالاً متنوعة في العمل التنظيمي أفقياً وعمودياً، أي بين الجزر المنفصلة والعمل التنظيمي الهرمي.. لقد أفادت التنظيمات الجهادية المسلّحة من تجربة الصراع من أجل البقاء وخطر الفناء الذي واجهته في الماضي بفعل انحباس قادتها وقواعدها في مناطق محددة بين افغانستان وباكستان، الى جانب افتضاح محتوياتها ومخابئها امام اجهزة إستخبارات الدول المنتجة لها. إن تجربة ما بعد مرحلة الجهاد الافغاني

وتحديداً بعد الحادي عشر من سبتمبر قد كشفت عن أشكال بالغة التعقيد من العمل التنظيمي، تكاد تحرم الدولة ـ المنشأ من القدرة على اكتشاف الخيوط الخفية للتنظيم الجهادي المسلّح.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن اقتطاف رؤوس التنظيم يدفع للسطح بأسماء جديدة لا تنتمي بالضرورة الى مرحلة الجهاد الافغاني بل هي قادمة من مرحلة الحادي عشر من سبتمبر، كما يظهر من القائمة الاخيرة حيث أن المطلوبين هم من الشباب الذين تغذوا على ثقافة العنف ضد الغرب وليس ضد الشيوعية، وبالتالي فإن بوصلة العنف تتجه الى الحليف الاستراتيجي لبلادهم، بعد أن كان سلفهم يلتحمون بعدو مختلف قرأوا عنه في الكتب أو سمعوا به في الخطابات الدينية بل ولم يتعرّفوا على اقترافاته الا من خلال تجربة مفصولة عن واقع بلادهم.

لقد جدّدت الشبكة الجهادية خلاياها بانخراط عدد كبير من الافراد الذين تأهلوا بدرجة عالية للعمل العنفي والتضحوي، ولم يزدهم قتل القيادات الا إصراراً على خوض المعركة حتى النهاية، فقد نجحت التنظيمات المسلّحة على صناعة مجتمع معزول يفصلهم وأتباعهم عن تأثير المحيط الاجتماعي العام، وبالتالي فهم قادرون على إبقاء أفرادهم خاضعين تحت ممليات الخطاب الجهادي، وصناعة رموز تنظيميين بصورة إكراهية.

إن القائمة الجديدة تلمح الى أن ماكينة التحريض والاستيعاب مازالت فاعلة وتعمل بمستوى عالٍ من النشاطية، وأن خطاب التجنيد يمارس دوراً رئيسياً في تنمية ميول التشدد والتطرف والتي تؤدي في نهاية المطاف الى انخراط هؤلاء الشباب اليافعين في خلايا التنظيم الجديدة، والتي يتم تشكيلها لغرض تنفيذ أهداف مستقبلية أو حتى آنية بالنظر الى جاهزية الساحة المراد تزويدها بالمقاتلين المشحونين بمبادىء التضحية والفداء بالدم.

مشكلة انخراط أفراد في التنظيمات المسلحة في سن مبكرة تنطوي على مخاطر مزدوجة فهي من جهة تنذر بإحتمالية تشكّل جيل من الانتحاريين الذين يتحولون الى قنابل بشرية، كونهم يفتقرون الى نضج سياسي يمنعهم من اقتراف جرائم من هذا النوع، والمشكلة الاخرى أنهم أكثر الفئات عرضة للاغواء وهم وحدهم الأقدر على اكتساب المزيد من نظرائهم الذين يشكلون معهم نواة التنظيم المستقبلي.

المشكلة التي تواجه هذه التنظيمات أنها قد تخسر أفرادها سريعاً في عمليات انتحارية أو مواجهات مسلّحة، أو عمليات مداهمة مباغتة فهي تعمل دون غطاء سياسي أو شعبي أو حتى اعلامي، ولكنها في الوقت نفسه تفيد بدرجة كبيرة من الخطاب الديني التحريضي المبثوث عبر القنوات الرسمية والشعبية، كون هذا الخطاب لم يتم اكتشاف آثاره التدميرية على وعي الشباب حتى الآن، بل ما يصنّف في خانة الخطابات المعتدلة هو غير معتدل لدى المراقبين لمحتوياتها، فهي معتدلة بالمقاييس الرسمية التي لم تعد تفرّق بين المعتدل والمتطرف في ايديولوجيتها الدينية بفعل التجاذبات العنيفة داخل دائرة الخطاب السلفي نفسه، وكأن الجميع يتنازع على تمثيله وليس على نفي الصلة بمحتوياته الراديكالية.

قائمة جديدة صدرت في ظل أجواء من الهدوء الحذر الذي تلى سلسلة تفجيرات ومداهمات، وليس ثمة أحد ينبئنا بالنهاية الحاسمة للتنظيم، بل هناك أدلة مضادة، ومن بينها القائمة الاخيرة على أن قنوات الاستيعاب تزداد اتساعاً بمرور الايام وليس هناك ما يشير الى انسداد هذا القنوات أو حتى السيطرة عليها من قبل أجهزة الامن، التي تشير كثير من الدلائل الى تورّطها في بعض عمليات التجنيد الخارجية.

إن شبكات التجنيد المحلية (المراكز الصيفية، الحلقات الدينية الخاصة، والدورات الثقافية الدينية المغلقة وغيرها) هي بؤر عالية الكفاءة لاصطياد الشباب وزجهم في أتون العمل العنفي والتنظيمي. في واقع الأمر، إن كثيراً من الافراد الذين يتم تجنيدهم في الجماعات المسلّحة يتأثرون بالخطاب الديني المسموح به بنفس القدر الذي يتأثرون بالخطاب التنظيمي السري، ولا يمكن والحال هذه القاء اللوم على جهة دون سواها، فالذين يسجّلون أسماءهم في التنظيم الجهادي كانوا مواظبين على حضور مجالس الوعظ الديني المفتوحة، ومن المتشرّبين بثقافة (كتاب بريال) على حد سعد السريحي.

اختفاء مظاهر العنف لا يعكس نهاية حاسمة للظاهرة نفسها، وأقصى ما يشير اليه هو إعادة تموقع الجماعات المسلّحة

إن اختفاء مظاهر العنف في الوقت الراهن لا يعني بعد صدور القائمة الجديدة انعدامها بالكامل، فالمستقبل يضمر فزعاً هائلاً لوجود قائمة تتسع بمرور الوقت من الانتحاريين الكامنين الذين ينذرون أرواحهم لنيل الشهادة!.

القائمة الجديدة تمثل الجيل الثالث بعد جيل الافغان واتباعهم الذين تولوا قيادة العمل الجهادي بعد زلزال الحادي عشر من سبتمبر.. فهذا الجيل الثالث يحمل معه تجارب سلفه مع فارق أن تقنيات هذا الجيل قد تكون أشد تعقيداً، ولاشك ان تناسل الاجيال تباعاً لا يبشر بنهاية وشيكة للعنف، واذا كانت الساحة العراقية تمتص المخزون الاستراتيجي للتنظيم القاعدي في السعودية في المرحلة الراهنة، فإن أي إستقرار في الاوضاع الامنية العراقية سيدفع بالفائض البشري للجماعات المسلّحة خارج الحدود وسيعود المقاتلون الى اوطانهم كما خرجوا منها أول مرة، ولكنها ستكون عودة غير حميدة، فمن يعود يحمل معه تبعات تجربته، وسيستأنف ما بدأه اول مرة في العراق.

إن نجاح بعض أجهزة الامن السعودية وفي المقدمة وزير الداخلية الامير نايف وابنه الامير محمد بن نايف بمساعدة عدد من المشايخ في توجيه أفراد القاعدة في الجزيرة العربية نحو العراق هو بالتأكيد نجاح مؤقت ومحدود، ولكن التأثيرات المستقبلية لهذا الدفع ستكون كارثية إذ لا يمكن إعادة تأهيل هؤلاء المقاتلين الشرسين بسهولة خصوصاً من تعوّد منهم على تبني فكرة الشهادة والجهاد في سبيل الحق!! كما انزرعت في مرحلة مبكرة.

إن أول وأبرز ما تكشف عنه قائمة المطلوبين الاخيرة أن العنف مازال خطراً قائماً وماثلاً وأن المؤهلين للانخراط في الاعمال العنفية يزداد بدرجة مخيفة، وأن أي نجاح لأجهزة الأمن يمكن التعويل عليه في انزال ضربة قاصمة في الجماعات المسلّحة مجرد أماني غير مدعومة من الواقع، الذي يخبرنا بغير ذلك بالتأكيد، وطالما أن هناك مصادر تغذية للعنف أيديولوجياً ومالياً وبشرياً، فإن مسلسل القوائم سيستمر.


من قوائم التطرف

المفتي في بيان حول تفجيرات لندن

الحضور المبتذل للديني في السياسة

ليس إنكاراً لبشاعة الجريمة ولا شجباً لـعـبـثـيـة الـفـعـل الـدموي الـبـالـغ في إستهانته بالانسان تنبري شخصيات سياسية ودينية سعودية الى إصدار بيانات وتصريحات متوالية لتسجيل موقف إزاء جريمة التفجيرات في العاصمة البريطانية لندن.. فلم نعتد من شخصيات دينية محلية إصدار بيانات وبهذه السرعة الفائقة في أحداث خارجية لو لم يكن ثمة مصلحة خاصة في فعل ذلك. فقد باتت بيانات الاستنكار ضرورة دينية وسياسية من أجل درء ما فرّطوا به بالأمس، ولأن السعودية باتت في مركز الاعصار الاعلامي الدولي، كونها بؤرة نشطة للارهاب ومركز تصدير الانتحاريين الى مناطق مختلفة من العالم، فإن الطبقة الحاكمة تدفع الآن فاتورة باهضة الكلفة لعمليات التنشئة العقدية الصارمة والاحادية.

منذ الحادي عشر من سبتمبر بات كل عمل إرهابي يحمل بصمة سعودية بالفعل او بالقوة.. هكذا ينظر العالم، وهكذا هو واقع الحال أحياناً، وهو ما تدركه العائلة المالكة والمؤسسة الدينية، وهو الدافع ربما الوحيد وراء إصدار هذه البيانات. ولأن الشعور بالزهو بقتل الابرياء وإراقة الدم الحرام يغمر المهووسين بالقتل، فقد كان لبيانات القاعدة وذيولها دور المدعي العام في المحكمة الذي لم يدع فرصة سانحة للسعودية للتخلص من آثار وعار الارهاب حتى قدّم دليلاً آخر مصبوغاً بالدم على تورط المتهم الرئيسي، أي مركز تكوين وتنشئة طوابير العنفيين.

جريمة تفجيرات لندن لم تستغرق زمناً تحقيقياً طويلاً، مع أن اضبارة التحقيق مازالت مفتوحة حتى الآن، فقد أكفت نيويورك وواشنطن ومدريد مؤونة البحث عن فاعلين آخرين، وإذا كانت هيئة التحقيق الفيدرالية في الولايات المتحدة هي التي توصّلت الى تورط شبكة تنظيم القاعدة في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإن تفجيرات لندن سهّلت المهمة على المحققين بإصدار فرع القاعدة في اوروبا بيان تتبنى فيه وبجرأة وقحة هذا الفعل الاجرامي غير المبرر والجبان.

مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ أصدر على عجل بياناً إستنكارياً بعد يوم من وقوع جريمة التفجيرات، في خطوة سريعة وصفت بأنها قياسية. البيان كما هو واضح محاولة لاستباق صدور فتاوى او بيانات دينية معاضدة لما جرى في لندن، فالمفتي وبإملاء من العائلة المالكة يدرك تماماً انفراط العقد الفريد بين العائلة المالكة والمجتمع الديني السلفي، فقد تسرّب كثير من حملة ألوية الافتاء من تحت عباءة الهيئة الدينية الرسمية العليا، ويمثل هؤلاء الناطقين غير الرسميين بالعقيدة السلفية الأصلية.

لم يشجب المفتي تنظيم القاعدة، على طريقة الامير نايف الذي لا يزال يشكك في الرواية الاميركية حول ضلوع القاعدة في تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، بالرغم من سلسلة البيانات والخطب الصوتية لقادة التنظيم التي يفصحون فيها بلغة واضحة وإحتفالية لا لبس فيها عن انتصارهم في تلك الغزوات الحالمة. عزوف المفتي عن شجب القاعدة ليس إبراءً لذمتها، وإن كان ذلك محمولاً على الرغبة في عدم الاصطدام بالقاعدة الشعبية للتنظيم، ولكن الأهم في ذلك هو درء التهمة عن الذات، إذ ان الشجب يستبطن إقراراً ضمنياً بالتورط في دورة العنف وثقافة الكراهية التي أنتجت تلك الاعمال الارهابية العابثة.

> **في مسعى للسيطرة على سلطة الافتاء تعجز العائلة المالكة عن إحتواء العلماء ضمن حدود الرشد السياسي وأيضاً الديني**

قد يكون البيان إستباقاً ليس لصدور بيان من رجال دين من الطبقة الثانية أو الثالثة والذين دخلوا حلبة الافتاء وباتوا ينافسون هيئة كبار العلماء في مجال التشريع في بعديه الاجتماعي والسياسي، ولكن البيان جاء أيضاً استباقاً لصدور بيانات من داخل هيئة كبار العلماء نفسها، التي لا تخلو من متشددين، يحملون أفكاراً إقتلاعية في الولاء والبراء والتي تشكّل الاساس الشرعي للعمليات الارهابية. ولعل في ذلك ما يثير الانتباه، فالعائلة المالكة في مسعى لتعقّب واحتواء تداعيات حوادث الحادي عشر من سبتمبر وإعادة السيطرة على مصادر الافتاء الديني داخل حدودها، تجد نفسها عاجزة أحياناً حتى عن إحتواء الهيئة الدينية العليا من الانفلات عن حدود الرشد السياسي وأيضاً الديني، من خلال إصدار فتاوى أقل ما يقال عنها أنها مقطوعة الصلة بالزمن الذي يعيش فيها عالم الدين، أضف الى ذلك الأثر التدميري للفتوى على مستوى الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي وهكذا السلام الاهلي والعالمي.


المفتي: بيان لمن ودفاعاً عن من؟

بطبيعة الحال، فإن المفتي آل الشيخ لا تنقصه المعلومة حول الأنشطة الارهابية في أرجاء مختلفة من العالم، فهو لم يصدر بياناً حول عمليات القتل والتفجير في العراق بمشاركة كمية ونوعية من جماعات سلفية سعودية بكل الصراحة والوضوح والصرامة التي جاءت في بيانه حول تفجيرات لندن. فبيان المفتي هو سياسي بإمتياز وتقرر أن يصاغ بلغة دينية، بسبب الربط بين الارهاب والوهابية منذ سبتمبر ٢٠٠١. مع أن المفتي سعى في بيانه الى إخلاء ذمة السعودية من كل الانشطة الارهابية الدموية في أرجاء العالم، أي بالمساحة التي تغطيها نشاطات التنظيمات السلفية المسلّحة المنضوية تحت مظلة شبكة القاعدة. يقول المفتي (ان ما يجري في العالم من حوادث قتل فردية أو جماعية أو حوادث تفجيرات وتدمير ممتلكات وترويع الآمنين كل هذه من الإفساد في الأرض وهو محرم في دين الإسلام ونسبة ذلك إلى دين الإسلام نسبة ظالمة).

والمفتي هنا لا يتحدث بوصفه فقيهاً أممياً مع الاستعمال المفرط لمفردة الاممية في الخطاب السلفي وانغراسه العميق في ادبيات القاعدة، ولكنه يتحدّث بوصفه ممثلاً لدين الدولة الرسمي، فهو الصورة الدينية للسلطة السياسية،

تماماً كما أن الاسلام هو الغطاء الديني للدولة، فالدفاع عن الاسلام يصبح دفاعاً عن السعودية. إن الربط المصيري والتاريخي بين الدين والدولة في السعودية يجعل من استخدام أحدهما كافياً لتمثيل الآخر، بل وللدفاع عنه، وهو ما يفعل المفتي بإتقان. ولا غرابة، والحال هذه، أن تغيب الحماسة والسرعة الفائقة لدى المفتي في قضايا أخرى قريبة أشد شراسة كالعمليات الانتحارية في العراق التي يقوم بها سلفيون سعوديون، ما لم يحمل الأمر على كونه متعلقاً بمصلحة سياسية.

وكما الديني، فإن السلطوي السعودي وجد نفسه أيضاً معنياً بتفجيرات لندن، وعلى ذات القاعدة، فالمشاركة النوعية والمدهشة لشباب سعوديين ينتمون للعقيدة السلفية او عرب تخرّجوا من الحواضن الدينية السعودية تفرض هذا الاحساس الدائم بالخوف والمراقبة وهاجس الاتهام الذي يلاحق الطبقة الحاكمة دينية وسياسية سواء بسواء.

لم يعد الشجب والاستنكار وحده كافياً ومقنعاً بالنسبة للحكومات الغربية التي إبتليت بجماعات مشدودة عراها بمراكز دينية سلفية، وقد سبق للحكومة الاميركية أن طالبت بأكثر من مجرد شجب، فقد أرسلت لجنة من المحققين الاميركيين الى السعودية للتحقيق مع معتقلين سعوديين، وفرضت على الحكومة القيام بسلسلة تدابير أمنية صارمة..

لقد حاولت السعودية الافادة من تفجيرات لندن على طريقتها الخاصة، مع أن البريطانيين يدركون تماماً أغراض السلطات السعودية من الاتصالات الامنية بين لندن والرياض وهي أغراض تقترب كثيراً من استغلال الحادث الارهابي لصالحها، وليس في ذلك ما يدعو للدهشة فالولايات المتحدة باتت هي الاخرى تستغل حوادث الارهاب في الخارج من أجل


التضامن مع لندن لدفع التهم عن الرياض

شرعنة حضورها العسكري في العراق وافغانستان بل وفي العالم بأسره. بالنسبة للسعودية، فإن لندن تمثل حاضنة رئيسية لطيف متنوع من التشكيلات السياسية السعودية، فالى جانب المعارضة السلمية المعتدلة الداعية الى تبني مبادىء الدستور والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وحقوق الانسان وإشاعة الحريات السياسية هناك جماعات سلفية متطرفة تتفاوت في وسائل تعبيرها السياسي من إعلامي وتحريضي الى عسكري عنفي.

وبطبيعة الحال، فإن السلطات السعودية تسعى لتثمير تفجيرات لندن التي تبدو بصمات الفكر السلفي الراديكالي المنتج سعودياً بإمتياز واضحه عليها، عن طريق إقناع الاجهزة الأمنية البريطانية بموقفها من وجود تشكيلات سياسية اعتراضية على الاراضي البريطانية. وهو أمر لا تجهله السلطات البريطانية، فهي تملك من المعلومات الكافية حول طبيعة الانشطة التي تقوم بها كافة التشكيلات السياسية المتواجدة على أراضيها كما تدرك حقيقة أهدافها ووسائل تحقيقها. كل ذلك في محاولة من الحكومة السعودية لتوجيه الجريمة الارهابية التي وقعت في لندن بطريقة ابتزازية نحو أغراض خاصة،


انفجارات لندن: السلفية الوهابية أساس العنف

الربط المصيري والتاريخي بين الدين والدولة يجعل من استخدام أحدهما كافياً لتمثيل الآخر والدفاع عنه، وهو ما يفعله المفتي بإتقان

وهذا ما لا يروق للسلطات البريطانية التي تخضع للمساءلة ومحاسبة الرأي العام في بريطانيا، فهنا لندن وليس الرياض حيث تغيب الشفافية وتمسك الاجهزة الأمنية بوسائل الاعلام المحلية فلا خبر ينشر ولا تصريح أو تعليق يمرّ دون رقابة ذاتية أو رسمية.

وما ينطبق على الديني ينطبق على السياسي في السعودية من حيث تقديم ملف القضية معزولاً عن المتورطين الاصليين فيها، فالامير نايف يتحدث عن الارهابيين وكأنهم من غير نتاج الارض التي نشأوا عليها وتشربوا منها ثقافة التشدد والكراهية، فضلاً عن كونهم في وقت سابق شركاء حقيقيين في الاجهزة الدينية والامنية والعسكرية. صحيح أن الامير نايف يتصرف بموجب غايات ويستخدم وسائل مناسبة لغايات معروفة سيما في هذا الحادث الدموي العبثي، الا أن الفكاك من المسؤولية يبدو مستحيلاً. فبخلاف التصوّر السعودي لمعالجة ظاهرة الارهاب، فإن التصور البريطاني، كما الاميركي، وبحسب ما أفصح عنه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير يبدو معاكساً تماماً. فمن وجهة النظر البريطانية، فإن تسوية مشكلة الارهاب لا تتم عن طريق استعمال الوسائل الامنية وإنما من خلال معالجة أسبابها وجذورها. ومن واقع التجربة الاميركية في معالجة الارهاب، ندرك مغزى تصريح رئيس الوزراء بلير، وهذا يملي على السعودية بذل المزيد ومضاعفة الجهد في كبح تغوّل فكرها الديني المتشدد الذي ينمّي ميولاً عدوانية لدى أتباعه.

قد يختلف الامير نايف مع الاوروبيين والاميركيين على تعريف الارهاب، ولكن الدم لا يرتهن لتفسيرات متعددة ولا يخضع للمماحكات اللغوية الساخرة، فهناك أفكار متطرفة مزروعة في أدمغة الجماعات المتطرفة وهي التي حرّضت على مثل هذه الاعمال الاجرامية. لدى الامير نايف تفسيره الخاص بالارهاب، خلاصته هي منع الجماعات السياسية المعارضة من العمل بأي صورة كانت انطلاقاً من الاراضي البريطانية أو الاوروبية والاميركية، وهو ما يطمح الى ترسيخ الاعتقاد به في تلك الاوساط. في المقابل، فإن ثمة موقفاً موحداً بين الاوروبيين والاميركيين على أن الارهاب بدأ فكراً ثم صار فعلاً دموياً. وهذا لا يعني بحال إغفال دور السياسات الاوروبية والاميركية في دعم الانظمة الاستبدادية الشمولية والاستئثار بخيرات الشعوب والمعايير المزدوجة في التعامل مع قضايا العرب والمسلمين في إنماء نزوعات متطرفة.

على أية حال، فإن بيان المفتي الذي أريد له أن يؤسس لموقف ديني عام في السعودية قد جلب معه بعض المحسوبين زعماً على خط الاعتدال داخل الهيئة الدينية العليا، ولكن تبقى الشريحة الأكبر في المؤسسة الدينية صامتة حتى الآن، فالاكتفاء بالبيانات ذات الطابع الفردي لا تعكس موقفاً جماعياً وإجماعياً، وقد يرجعها البعض الى القليل خير من العدم وخصوصاً في ظل طغيان جبهة التشدد داخل المؤسسة الدينية الرسمية.

فشل الحل الأمني

تجفيف المنابع الأيديولوجية أولاً

فور الاعلان عن مقتل القيادي المغربي في تنظيم القاعد في السعودية الحياري وإصدار قائمة جديدة من المطلوبين تضم ٣٦ شخصاً، صرّح ولي العهد الامير عبد الله بأن المملكة ستقوم بتجفيف منابع الارهاب. ويأتي هذا التصريح في سياق داعم للحل الامني الذي تمسك به الامير نايف في مواجهة ظاهرة العنف المحلية، وهو حل لم يثبت نجاحه التام بعد مرور أكثر من عامين على تفجّر ظاهرة العنف بصورة غير مسبوقة، بل إن نداءات المحللين والمراقبين والخبراء تؤكد على أن ظاهرة العنف ذات أبعاد تتجاوز الحد الامني الظاهري بل هي تتكىء على مصادر أيديولوجية تتغذى عليها وتمثل محرّضات شديدة التأثير وسط فئات إجتماعية تخضع بصورة شبه كاملة لنوع من الثقافة الخصامية تجاه الآخر.

إنها الثقافة الموجّهة بصورة مباشرة الى فئة الشباب الذين يمثلون الرصيد الشعبي والتنظيمي للجماعات المسلحة. ولا غرابة في أن يكون من بين قائمة السته والثلاثين المعلن عنها مؤخراً ٢٧ منهم دون سن الثلاثين عاماً. فهؤلاء عينة مختارة من وسط الفئة المستهدفة في التجنيد والتعبئة والتنظيم ومن ثم في تنفيذ العمليات المسلحة والانتحارية النوعية.

إن العالم اليوتيبي الذي يصنعه الايديولوجي الديني شديد الافتتان لأولئك الذين يقعون طائعين تحت سطوة التحريض، حيث لا يعودوا يتذكرون سوى تلك الكلمات المشحونة بالآمال المستقبلية التي تمنحهم نشوة النصر قبل وقوع الأجل. لقد باتت مهمة الخطاب الديني مندكة في فصل المجتمع عن واقعه، وصناعة الحلم ـ اليوتيبيا الذي عبره تتحقق إمكانية الانقضاض على كل ما هو قائم وتدميره. فليس باللغة المباشرة يتم استبدال السلوك الفردي، فقد بات الجو الثقافي مشبّعاً الى حد أن الكلمة تخرج من معناها اللغوي بمفعولها الايديولوجي التدميري بما لا تترك أثراً في ساحة الفعل.

كل شيء ينفصل عن منشأه الاصلي حين يدرج في سياق مهام أخرى غير منتسبة اليه، فالشعارات الكبرى نفسها تصبح ذات أغراض مختلفة منفصلة عن العبارات المسكوكة منها.. فكما في تجارب النضال العربي، فإن الشعارات القومية والوطنية هي الاخرى تهدّمت معانيها وأصبحت تستعمل لغرض التعبئة فحسب. يكون الشعار الديني أشد وقعاً ووطئاً في مجتمعات محافظة، سيما حين يتحصن الشعار بزخم تعبوي وجرعة روحية عالية. ولطبيعة الخطاب الديني فإنه يقدّم كمسلّمة غير خاضعة للفحص، وبالتالي فهو لا يتطلب جهداً يذكر كيما يمرّ الى الحشود المذعنة لمملياته.

إن الانشغال الدؤوب بتصفية آثار العنف وإزالتها يعبّر عن نجاح الخطاب الديني التحريضي في إخفاء دوره، فهو قادر على تحقيق أخطر الانجازات في غفلة عن الانظار.. ومن المفارقات المثيرة أن تكون الشواهد الدّالة على الحضور الكثيف للخطاب الديني في الوسط الشعبي مغفولاً عنها بينما يتم ملاحقة الخلايا السرية التي إنشقت من مراكز انبثاث الخطاب نفسه. على العكس دائماً، فإن النشاطات المدوّية وإن صدرت عن فئات محدودة العدد تكتسب إهتماماً واسعاً وكثيفاً كونها تمثل المنتج الفعلي والعملي لأيديولوجية التحريض.

إن الالحاح الشديد على التعامل مع العنف من منظور أمني محض، يجعل من كل ما ينتج عنه صورة عنه ومن سنخه، الامر الذي يفضي الى إهمال المنابع الفكرية لظاهرة العنف. إن نوع التعامل الملامس لسطح ظاهرة التطرف في شكله العسكرتاري ينبىء عن اختلال عميق في المنهجية التي يجري استعمالها لمعالجة مشكلة ضاربة بجذورها في التكوين الايديولوجي للمجتمع المنتج للجماعات المسلحة.

لقد اختارت أجهزة وزارة الداخلية تعميم خيارها الامني حتى على مستوى التثقيف الاجتماعي، وهنا تكمن الخطورة في الانحراف بالوعي العام عن جذر المشكلة الحقيقية. يستعاض باللوحات الارشادية وصور القتلى عن نقد الافكار المحرّكة لميول التطرف، مع ادراك الجميع بأن ظاهرة العنف لا يمكن محقها بطائفة من النصائح والارشادات للمواطنين من أجل صياغة وعي

الانشغال الدؤوب بتصفية آثار العنف يعكس نجاح الخطاب الديني التحريضي في إخفاء دوره وتحقيق أخطر الإنجازات

مناهض للعنف والتطرف. إن مجرد التحذير من عواقب العنف لا يفكك البنية الفكرية التي تستند عليها، ما لم يكن القصد من حملة التحذيرات هو كسب اصطفاف شعبي وراء الحكومة مع إغفال الحاجة الى معرفة أسباب الظاهرة العنفية وجذورها.

إن هؤلاء المتناسلين من مجتمع التشدد والواردة أسماؤهم في قوائم المطلوبين لم يقرروا بمحض الصدفة الانخراط في عمليات تبلغ من السادية حد الاستهتار بقيمة الانسان لولا خضوعهم



نايف: الإلتحام التام مع السلفية

لدورة أيديولوجية مكثّفة صنعت لهم نظاماً قيمياً ومنظومة مفهومية مختلفة. فمهما حاول البعض إستدراجنا الى منطقة خارج مراكز التأثير الايديولوجي الحقيقية، فإن التراث الديني المحلي يواجهنا بصدمة المحتوى العنيف الذي ينضح منه، وهو المسؤول عن إشاعة التطرف في أشكاله الفكرية والاجتماعية والسياسية.

هناك جذور محلية للعنف دون شك، مهما قيل عن تأثيرات ثقافية خارجية، وإن مصادر الفكر السلفي تشتمل على كمية كافية من التحريض على العنف، وهي مصادر لم تخضع حتى الآن الى عملية نقد حقيقية من قبل النخبة السلفية، والسبب في ذلك أن هناك نزوعاً مقصوداً وضارياً لصيانة النص السلفي والمحافظة عليه وتبرئته.

إن مثل الرؤية القائمة على تكفير العالم بإستثناء المجتمع السلفي لا يمكن النظر اليها بوصفها رؤية عقدية معزولة، أي كونها مجرد متبنى نظري خالص. ولو كان الأمر كذلك ما نجح مؤسس الدولة السعودية في إقامة دولته. والحال أن تبني تلك الرؤية القائمة على تكفير سكان المناطق المستهدفة كان مقدمة لغزوها واحتلالها بطريقة دموية وشديدة القساوة. وبنفس الطريقة، فإن تلك الرؤية العقدية الشمولية هي الاساس الايديولوجي الذي قامت عليه حركة جهيمان عام ١٩٧٩ وهكذا الجماعات اللاحقة.

إن تلك الحركات الراديكالية التي ظهرت في تاريخ السعودية الحديث بدءا من الاخوان عام ١٩١٣ وحتى جماعات القاعدة لم تستلهم من أدبيات الجماعات السياسية والدينية خارج الحدود ما يدفعها لتبني إستراتيجية العنف، فقد كان المخزون الايديولوجي للعنف محلي الصنع. إن مواصلة تحميل جماعة الاخوان المسلمين في مصر مسؤولية انتشار الافكار المتشددة في الداخل قد يستجيب لرغبات خارجية بدرجة أساسية ويكتسب تعاطفاً ودعماً من حكومات عربية لها خلافات مع

هذه الجماعة، وربما هناك في التيار السلفي من يجد في جماعة الاخوان المسلمين كبش فداء كي لا يصار الى فتح الاضبارة السلفية أمام وسائل الاعلام.

بيد أن التراث السلفي لم يعد مكتوماً حيث يجري تداوله على نطاق واسع في وسائل الاعلام الرسمية والشعبية، بل إن من السذاجة أحياناً أن يعاد تعميمه دون النظر الى محتوياته التفجيرية، فكثير من الافكار تصبح مستساغة بصرف النظر عن حدّة محتوياتها وتداعياتها حين تكون مشاعة الى درجة التشبّع، بحيث لا ينظر اليها باعتبارها مستهجنة أو منبوذة.

إن اختزال مهمة النهوض بالامة وبعث الاسلام من جديد من خلال إحياء شعيرة الجهاد أصبح ابتكاراً سلفياً فريداً، قبل أن يصدر كتاب (الفريضة الغائبة)، فضلاً عن أن منظّري السلفية الجهادية لم يكونوا بحاجة الى مبررات دينية لاحياء تلك الشعيرة، فتراث السلف يشتمل على اطروحة مؤصلة في الجهاد، والتي شكّلت المستند الديني لجيوش ابن سعود في حروبه وغزواته.

إن تصدّر السعوديين قائمة الانتحاريين في العراق وافغانستان لم يكن محض صدفة بأي حال، فهؤلاء قد غرقوا في منابع الفكر السلفي التي مازالت نشطة حتى الآن. أليس الأمر يدعو للتأمل أن يكون ٦١ بالمئة من الانتحاريين في العراق هم من السعوديين حسب مصادر سلفية، بينما تتقاسم جنسيات اخرى بما فيها العراقية النسبة المتبقية، ولماذا يذهب نحو ٤٠٠ شاباً سعودياً ضحايا في مقاومة لا يعرف ماهي أهدافها وأبعادها، ولماذا لم نسمع عن أحد من رجال الدين السلفيين الذين حرّضوا هؤلاء على الموت في العراق أن يكون من بينهم إبن أو أخ لهم من بين قائمة المقاتلين والانتحاريين.. كيف حدث ذلك؟، ولماذا يكون سلفيو السعودية وحدهم المرشحين للقيام بعمليات انتحارية، هل لرخص أرواحهم، أم لأن ثمة من أخبرهم بذلك، أم كانوا قد خضوا لعملية غسيلة دماغ من قبل الموجّهين الدينيين لكي يقوموا بكل الاعمال الانتحارية دون احساس بقيمة الحياة والمشاركة في بناء الانسان؟ أسئلة تواجه رجل الدين السلفي في الداخل، وتظل المسؤولية كبيرة على عاتق أجهزة الامن والدولة من ورائها كيما تعيد النظر في استرتيجيات الحل لمشكلة قابلة للخروج عن السيطرة في المستقبل.

لقد بات واضحاً أن الدولة بانصرافها التام نحو الخيار الامني أنها قد قررت الاندكاك التام في الايديولوجية السلفية المشرعنة لوجودها دون المساس بأي جزئية فيها. فما يظهر حتى الآن أن الدولة لم تنوي بعد تشخيص مشكلة التطرف وانما اقتصرت على ملاحقة تداعياتها السياسية والامنية فحسب. إن الالتحام التام بين السلفية والدولة يملي على الطبقة الحاكمة المحافظة على مصادر إستقرار السلطة، وبالتالي فهي أمام مهمة مزدوجة: حماية مصدر مشروعيتها، أي السلفية وفي الوقت نفسه درء أخطارها الامنية والسياسية. فهي من جهة تمنح رعاة السلفية كل مبررات الانتشار والتوسع في بث الثقافة السلفية في شكلها الراديكالي، المناهض للحوار والتسامح الديني، ومن جهة ثانية تدعو الى تجفيف منابع الارهاب، وتقصد بذلك المنابع التي تؤول الى حمل السلاح في وجه الدولة فحسب.

وحقيقة الأمر، أن تجفيف منابع الارهاب لا ينجح في ظل انبثاث واسع لمنهجية اقتلاعية تدعو لأفكار متشددة وكراهية الآخر، ولطالما أن مدارسنا وجامعاتنا وجوامعنا تسرف في تنشئة وعي إقصائي يرى في كل ما سوى المنهجية السلفية مصدر شر يجب مقاومته بقوة السلاح وإهراق الدم بطريقة طائشة وسادية.

إن تجفيف منابع الارهاب لن ينجح وأحد أسباب ذلك أن ثمة وعياً مثلوماً بالتاريخ وحضارات الامم وثقافات الشعوب، وهذا ما يبرر الاصطدام بها بطريقة دموية وإجتثاثية. إن منهج التاريخ الذي يتم تلقينه لطلاب المدارس يصنع رؤية خصامية وازدرائية ضد الاديان والحضارات الاخرى، فيما يزيد في ترسيخ الاعتقاد بنزاهة الذات حد النرجسية. إن تلك المنهجية التي تحرم الطلاب في إنماء الوعي التاريخي ومعرفة قوانين التغيير في حركة التاريخ الانساني لا تقتصر على حد الجهل بالأمم الاخرى وحضارات العالم فحسب بل وتلغي دورها في التكامل البشري بإنكار المنجزات الحضارية التي حققتها تلك الامم. إن إشاعة مناخ عدائي ضد تلك الحضارات والامم يمنع المتلقين من التفكير في آفاق التطور الانساني الذي تحقق بفعل تظافر جهود وخبرات متعددة على المستوى العالمي وفي الوقت نفسه فإنها تستبدل قيمة المحبة والسلام والتسامح بقيم أخرى ذات طبيعة خصامية، والتي يجري اختزالها في نزعة الواحدية.



قوائم الإرهاب لن تتوقف!

تجفيف منابع الارهاب يتم عبر ملاحقة الافكار وليس الاشخاص والا فإن قوائم المطلوبين ستزداد بالتسلسل

إن افتقار التوازن في المناهج الدراسية تعكسه أيضاً الثقافة الدينية المبثوثة في وسائل الاعلام الرسمية والشعبية، ومن أمثلة ذلك الخطب الدينية التي تلقى في الجوامع والمساجد التي يكثر فيها الخطباء وأئمة المساجد من الدعاء على الآخرين دون تمييز، أو حتى النيل من أمم وحضارات العالم دون الفات الانتباه الى المنجزات الانسانية النبيلة التي تحققت على أيدي رجال لا ينتمون الى ديننا ولكنهم لم يحملوا في داخلهم سوى الخير للبشرية بفعل منجزاتهم العلمية التي وصلت ثمارها الى بلادنا ومساكننا وبيوت عبادتنا. إن تلك النظرة الواحدية النمطية التي يراد تعميمها على شعوب العالم وحضاراته هي المسؤولة عن خروج شباب مدججين بالعداء الى كل ما هو غير سلفي ومحثوثين بالرغبة في تدمير كل ما هو جميل ونافع في هذا العالم.. إنها الرسالة غير المباشرة التي تبعثها تلك الثقافة الدينية الواحدية الى بعض الشباب فيتحولوا الى أدوات في معركة عبثية في صورة دامية.

ومما يجدر الالتفات اليه دائماً، خصوصاً مع تكرار هذه المقولة المغشوشة أن تصنيف المطلوبين في خانة (المنحرفين فكرياً) ينطوي على نفي الصلة بين هؤلاء والفكر الديني الذي أنتجهم، فإذا كان ثمة انحراف فكري فتجب معالجته من مصدره الذي يغذي هذا النوع من الشباب، ضحايا الفكر الديني الاقتلاعي.

إن منابع الارهاب لا تتجفف من خلال ملاحقة الاشخاص المتورطين في العنف فحسب، بل يجب ملاحقة الافكار التي ولدت الارهاب، والا فإن قائمة المطلوبين ستزداد عدداً وقد نصل في مرحلة ما الى العجز عن إحصاء عدد المطلوبين لاستفحال الفكر الارهابي، بما يضع الجميع بما فيها الدولة في قائمة المطلوبين للعدالة الدولية.

العودة في غياب الحوالي

الرسالة المبتورة لرجل الدين الراحل

ظهر بصورة مثيرة على المسرح السياسي المحلي إبان أزمة الخليج الثانية، وبرز كرجل دين ناقد للدولة وكداعية لتصحيح العلاقة بين المؤسسة الدينية والحكومة السعودية، ثم أصبح خلال فترة قياسية رمزاً للتيار السلفي الناشط سياسياً، فاكتسب زخماً شعبياً كبيراً في عملية التجاذب الشديد مع الاجهزة الامنية، حيث تعرض للاعتقال أكثر من مرة في أحداث بريدة، وفرضت عليه الاقامة الجبرية، ومنع من التدريس والسفر في مسعى لتعطيل نشاطه الجماهيري الذي بدأ يهدد الدولة.

كان من أوائل من تمرد على هيمنة المؤسسة الدينية على مجال الافتاء والتوجيه الديني، وهذا ما أثار حفيظة وسخط النخبة الدينية العليا في البلاد، فصدرت في حقه فتاوى وبيانات تحذّره من إثارة الفتنة والوقوع فيها، وتدعوه للالتزام بجادة العلماء وولاة الأمر.

خلال فترة اعتقاله تعرّف الشيخ سلمان العودة على بعض المثقفين الدينيين المتنورين مثل عبد العزيز القاسم وغيره ودخل في حوارات فكرية موسّعة وجادة خفّفت الى حد كبير من حدّية طروحاته الدينية المتشددة، وبدا بعد خروجه من المعتقل كما لو أنه قد بدأ مرحلة تحوّل فكري، كما ظهر في بعض كتاباته حول الرؤية المعتدلة تجاه الآخر، ومراجعة بعض المواقف السابقة المحمّلة على لغة توصيمية وتكفيرية.

سمح له الانكفاء تدريجياً عن السياسة المباشرة، وبخاصة تلك الناقدة للحكومة السعودية، بالعودة الى مزاولة نشاطه الديني التثقيفي الهادىء، وكان في ذلك بداية صفحة جديدة في العلاقة بينه وبين الحكومة، ولا سيما مع أجهزة وزارة الداخلية.

حتى بداية أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم يقرر الشيخ العودة الدخول الى معترك السياسة مرة أخرى، فقد اكتفى بمزاولة نشاطات دينية واجتماعية محدودة، ولكن الحملة الاعلامية المضادة التي تعرّضت لها المدرسة السلفية دفعت به وتبشجيع من العائلة المالكة للانخراط في حملة الدفاع عن العقيدة السلفية وتبرئتها من هجمات نيويورك وواشنطن، اضافة الى مواجهة حملة الجماعات السلفية المتشددة الخاضعة تحت تأثير شبكة القاعدة وأدبياتها السياسية. وبطبيعة الحال، لم يكن يتجاوز الدور الى الانشغال بالسياسة بمعناها المهني، وإنما بالمقدار المقرر له من قبل العائلة المالكة، فتجربة المعتقل وظروفها والتعهدات الخطيّة التي وقّع عليها تحول دون انغماسه في شؤون السياسة، وبخاصة تلك التي تتطلب نوعاً من المصادمة مع الدولة.

وبالرغم من أن الشيخ العودة لم يقرر الدخول في مهادنة تامة مع الدولة، فمازال يحتفظ بقدر كبير من استقلالية المواقف الا أن مجريات الاحداث اللاحقة تؤكد بأن ثمة درجة عالية من التنسيق بين الشيخ وعدد من رفاق الدرب والحكومة. لقد بدا ذلك أول الأمر في مشاركته في اللجنة العالمية لمقاومة العدوان التي تأسست عقب الحرب على العراق، وقد شارك فيها زميله ورفيق دربه الشيخ سفر الحوالي، أمين العام اللجنة. مع الاشارة هنا الى أن الشيخ العودة بدا أكثر اعتدالاً من الحوالي الذي التزام بمواقفه المتشددة رغم انفتاحه على الثقافة الغربية والاوربية بوجه خاص.

شارك العودة في الحوار الوطني في اللقاء الفكري الاول وبدا حماسة غير معهودة في التعاطي مع الآخر في الداخل، واضطلع بدور فاعل في الحوار وتبنى مهمة صياغة بعض أفكار البيان الصادر

الشيخ العودة الذي بدّل طريقته بعد خروجه من المعتقل صار قريباً من خصوم الأمس وشفيعاً لخصوم جدد

عن اللقاء الفكري. وكان ذلك إشارة لافته، ولكن ما لبث أن أظهر تراجعاً عن بعض مواقفه وبدأ ينقد المخالفين للعقيدة السلفية ويطالبهم بتبديل معتقداتهم كأساس لبدء أي حوار فكري معهم على طريقة الشيخ سفر الحوالي، ثم غاب نهائياً عن اللقاءات الفكرية.

غياب الشيخ العودة عن اللقاء الفكري جرى تعويضه بحضور كثيف في موضوع العنف، حيث أصبح من الشخصيات الاساسية التي تعاطت مع الجماعات المسلّحة، وبدا كما لو أن تنسيقاً كبيراً بينه وبين أجهزة وزارة الداخلية جنباً الى جنب شخصيات أخرى مثل الشيخ سفر الحوالي والشيخ محسن العواجي وآخرين. ولربما بسبب تأثيرهم الفكري ونفوذهم الشعبي لعب هؤلاء دوراً في ثني عدد من الشباب عن التورط في أحداث عنف داخلية وقد نجح العودة في إقناع البعض بتسليم أنفسهم


الحوالي: اعتبر الدولة نصف كافرة، وانتهى مدافعاً عنها

لأجهزة الامن.

أصدر الشيخ العودة بيانات مع آخرين تبطن دعوة غير صريحة لأفراد الجماعات المسلّحة بنقل عملياتهم الى العراق وتجنيب البلاد حوادث العنف، وقد استجاب عدد كبير لهذه الدعوة، فقد وصل الى العراق ما يربو عن ٢٥٠٠ سعودياً تسللوا عبر الحدود الشمالية او عن طريق الجو الى العراق او عن طريق الاردن. ان حملة الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها السعودية من جراء تزايد عدد السعوديين في صفوف المقاومة العراقية وتساهل الحكومة في اجراءاتها الامنية على حدودها الشمالية ثم تسرّب معلومات حول دور وزارة الداخلية السعودية مع رجال الدين لدفع أفراد الجماعات المسلّحة للهجرة الى العراق ومن ثم وصول أنباء الضحايا السعوديين الى عوائلهم الأمر الذي أثار سخطهم وتحدثت عن ذلك الصحافة المحلية والعالمية، وتوّجت كل هذه التطورات بقصة ابن الشيخ العودة بكل ملابساتها. فقد أظهرت الحادثة وهناً شديداً في موقف العودة الذي حاصرته الانتقادات من كافة الاتجاهات، فكان النفي والاثبات في كفة واحدة، فإن نفى نية إبنه على الهجرة للعراق فكيف يأمر بالجهاد ويستحث الآخرين على الهجرة ويضنّ بإبنه، وإن أثبت فكيف يرسل إبنه الى العراق لتنفيذ أعمال إرهابية ضد الشعب العراقي في ظل حملة انتقادات ضد الحكومة ورجال الدين السلفيين بتورطهم في حمامات الدم اليومية في العراق.

وعلى أية حال، فإن الشيخ العودة لم يخرج سالماً بعد تلك الحادثة، فقد ظلت القضية تاخذ أبعاداً واسعة وفقد على إثرها جزءا كبيراً من

رصيده الشعبي وقدراً من الوهج الاعلامي، فقد كانت الحادثة أشبه ما تكون بمحك مصداقية لموقف الشيخ العودة. وقد ظل الاخير يسعى الى تعويض هذه الخسارة عن طريق تقديم أفكار في الاعتدال لصالح خيار الدولة الامني، وربما هذا ما اضطره لمضاعفة دوره في عمليات التسوية بين أجهزة وزارة الداخلية والجماعات المسلّحة.

كان آخر دور له ما صدر عنه في الثاني من يوليو من مناشدة خطيّة للمطلوبين في قائمة الـ ٣٦ لمراجعة أنفسهم. تضمن النداء ـ المناشدة عبارات تمثل جنبة التحوّل في فكر العودة، ولكنها بالتأكيد لا تعكس بأمانة تامة مدرسته العقدية، فهي من نوع البيانات التي تصلح للتسويات الفكرية والاجتماعية داخل المجال العقدي الواحد. فمحتويات المناشدة لا تسري على باقي المجالات الفكرية بالقطع. وبنفس القدر، فإن هذا البيانات لايندرج في سياق البيانات المحرّضة على الجهاد والمقاومة، بل هنا تبدو لغة العقل والاعتدال حاضرة بشدة (وبان لكل ذي رشد أن أعمال العنف والتخريب والقتل لا تبني دنيا، ولا تصلح ديناً، ولا تدفع شرًّا؛ بل هي سير في طريق مسدود مغلق، نهايته العطب في الدنيا، وما يخشى من شديد العقوبة في الآخرة..)، فهذه لا تقال بالتأكيد عن أعمال العنف في العراق أو أي مكان آخر، بل هي مناشدة مصمّمة للوضع الامني الداخلي.

كلمات النداء ـ المناشدة تحمل دلالات معبّرة فهي تعكس اعتدالاً غير مسبوق في فكر الشيخ العودة كما سيظهر لاحقاً، فالنصيحة الفارطة في توددها ورقّتها للمطلوبين كضرورة انفعالية تستهدف دغدغة عواطف وضمير المطلوبين ولا تعكس بالضرورة موقفاً عقدياً راسخاً، فالموقف العقائدي لدى العودة يبدو على النقيض من كل متواليات النصح من حق الدماء وحفظ الامن وكبت الفتنة ووأدها أو حتى تغليب جانب العفو والتسامح وحفظ الحقوق وصيانتها.

ففي مقالة نشرها العودة في موقعه (الاسلام اليوم) بعنوان (الدفاع عن العقيدة أولى..!) وهي مقالة جاءت في سياق رده على المطالبين له بالدفاع عن نفسه إزاء الانتقادات، فرد عليهم بترجيح الدفاع عن العقيدة عوضاً عن الانشغال في (حرب الردود) حسب قوله.

ما يلفت الانتباه في مقالة العودة هذه، أنها تضمنت موقفاً تكفيرياً معدّلاً أو مخففاً إزاء الاخر، والذي يرد أصله زعماً الى السيد قطب كما جاء في كتابه (معالم في الطريق) وتفسيره (في ظلال القرآن). الشيخ العودة الذي يستشعر بدقة وقع المواقف العقدية وخطورتها وحتى إمكانية استغلالها لا تخونه قدرته اللغوية على سبك عبارات ملطّفة تنجيه من أية ردود فعل على موقف عقدي يتبناه وخصوصاً في هذا الظرف شديد الحساسية حيث الانظار كلها ترصد ما يصدر عن رموز المدرسة السلفية.

الشيخ العودة كتب في المقالة ما نصه:(يوجد ما يزيد على أربعة مليارات إنسان فهموا ربهم خطأً، أو حتى كفروا به وأنكروا وجوده ، فلماذا لا ننشغل بكشف هذا اللبس في حدود طاقتنا؟..)، ثم انتقل الى الدائرة الاسلامية وقال مانصه:(يوجد ما يزيد عن مليار مسلم، ينتشر بينهم الضلال، وتروج البدع، وتعبد القبور، ويدعى الأولياء، وتمارس الفواحش، ويتعاطى الربا.. وتقع أجزاء من بلاد المسلمين تحت وطأة الكافرين وسلطانهم، كاليهود والنصارى والملحدين ... ويتعرضون لأبشع صور التعذيب والنكال والقتل والاغتصاب، وتعيش شعوب إسلامية فيما يشبه حالة الاحتضار. في طائفة من محن وأخطاء وخطايا يعيشها المسلمون).

وبعد أن أنهى العودة تصميم الحكم الشرعي والذي كما يظهر قريبه من حد التحريم الكنسي الذي يؤسس دون شك لكراهية دينية، بل ويجري إستيعاب هذا الموقف العقدي في تشكيل الاساس الايديولوجي للعنف، فقد نأى في خطوة احترازية تتسم بالذكاء والحذر عن تقديم مستمسك ادانة عليه من خلال الاستدراك المتأخر لموقفه العقدي، في محاولة لفصل المتن عن الهامش أو الشرح.

فبعد كل الصرامة اللغوية الصريحة، فإن الشيخ العودة يتلبّس دور الوصي الديني ليقدّم شهادة إطمئنان للأمة بأنها لم تخرج عن (وصف!!) الاسلام (فهي في قلوبنا ووجداننا، ونحن –بحمد الله– ممن يحفظ لهم وصف الإسلام، وإن وقعوا في الآثام، وحتى أولئك الذين وقعوا في الشرك جاهلين نؤثر عذرهم بالجهل، وبقاءهم على الأصل. ورحمته وسعت كل شيء، فنسأله ألا يحجبها عنا بذنوبنا، ولا عن أحدٍ من المسلمين، ويفترض أن نستفيد من خصمنا الكثير).

عبارة رغم المواربة المتعمدة فيها لا تنم عن

الدولة بحاجة الى نفس الرجال الذين لعبوا دوراً تحريضيا كيما يؤدوا مهمات مضادّة، لقدرتهم الفريدة في التأثير الفكري والروحي

تحوّل جوهري في فكر العودة، بل هي تتمسك بالأسس العقدية التي قامت عليها المدرسة السلفية، وهي ذات الاسس التي تمد الجماعات المسلّحة وشبكة تنظيم القاعدة بكل المبررات الايديولوجية للعنف.

عوداً على بدء فإن الشيخ العودة الذي بدّل طريقته بعد خروجه من المعتقل واكتفى بإلقاء الدروس الدينية في الفقه والعقائد واصلاح المجتمع والنأي عن العمل السياسي العلني والمباشر، بدا كما لو أنه بات قريباً من خصمه بالأمس، أي أجهزة الامن، والتي كتب حول رجالها في فترة سابقة دفعاً لشرورها من التعرض للشباب المتدين.

إن ثمة مهمات علنية يضطلع بها العودة يصعب فهمها ما لم توضع في سياق التعاون



العودة: كسب الجمهور محرضاً ضد السلطة، فهل يبيعه إليها؟!

الأمني، وليس في ذلك تعريضاً للشيخ العودة، فلربما كان إحساسه بمسؤولية ضلوع عدد من المطلوبين في اعمال العنف يدفعه لتصحيح أخطاء الماضي، ولاشك أن الدولة بحاجة الى نفس الرجال الذين لعبوا دوراً تحريضياً كيما يؤدوا مهمات مضادة، لقدرتهم الفريدة على التأثير وبفعل نفوذهم الروحي والفكري وربما الاجتماعي.

يلعب الشيخ العودة دوراً مميزاً، بعد غياب الشيخ الحوالي الذي كان يتولى مهمة الشفيع بين المطلوبين والجهات الامنية، فالعودة يواصل مهمة رفيق دربه في مناشدة المطلوبين بتسليم أنفسهم. ومن المفارقات أن يكشف العودة عن طريقة تواصله مع المطلوبين، فبعد بيان المناشدة الذي وجهه الى المطلوبين، يعيد العودة فتح قناة التواصل التي دشّنها الحوالي في وقت سابق مع المطلوبين ووزارة الداخلية. فقد قام العودة باجراء اتصالات هاتفية مع المطلوبين في خطوة إعتبرت مؤشراً على ضعف شعبيته وتأثيره الروحي حيث يراه (الجهاديون بأنه (العودة) عقد الكثير من الصفقات مع السُلطة التي كان مناوئاً لها وخارجاً عليها في فترة من فترات حياته) حسب كاتب في موقع إيلاف الالكتروني. إن الافراد الذين تأثروا بأفكاره الجهادية بالأمس لا ينظرون اليه بعين الرضا بسبب انتقاله المفاجيء من جبهة لأخرى، بعكس رفيق دربه الحوالي الذي تمسّك بمواقفه المتشددة حتى النهاية.

سؤال إعتراضي في الاخير يثار في سياق هذه القضية، فلماذا لم يصدر بيان من الشيخ العودة حول الاصلاحيين الثلاثة الذين مضى على اعتقالهم أكثر من عام دون وجه حق، سوى إفصاحهم بصورة سلمية عن مطالب مشروعة لا يختلف العودة مع أكثرها؟ فكان حري بالعودة أن يرفع مناشدة للسلطات السعودية بالافراج الفوري عن هؤلاء الثلاثة وزملائهم. فإذا كان بعض المطلوبين قد تورّط في أعمال عنف واصطبغت أيدي عدد منهم بدم الابرياء، فإن هؤلاء الاصلاحيين لم يشهروا سلاحاً ولم يسفكوا محجمة دم واحدة فما بال اغفال العودة عن قضيتهم وبذل أقصى الجهد لصالح هؤلاء المطلوبين، أليس في الأمر ما يدعو للغرابة والانكار في آن؟

بث صلاة الاستسقاء عبر روتانا

الثنائيات المتضادة في السعودية

سلسلة ثنائيات متراصّة تعمل متزامنة في الفضاء السعودي المفتوح وعلى الاثير مباشرة، وتمثل صورة لواقع يعكس اختلالاته بطريقة نابذة لحقائقه الكبرى.. فنحن نلقى أخلاطاً من الافكار المتعارضة ووسائل الاتصال الجماهيرية بإرتداداتها الثقافية المتضاربة تنطلق من نفس مصدر واحد وتشيع في وسط مجتمع واحد وغير موحد.. لا تعكس تلك الثنائية ظاهرة صحية كالتي نجدها في المجتمعات الديمقراطية، بوصفها تجسيداً للتعددية وتنوع الآراء والاتجاهات الايديولوجية والسياسية.. والسبب في ذلك، أنها لم تؤسس ثقافياً ولا حقوقياً، وإنما جاءت كجزء من عملية فوقية تمليها الحاجة الى سلطة مستقرة وسط مجتمع متشظي، كإنعكاس لحالة الدولة الشرقية، التي تؤمّن استقرارها عن طريق توفير مصادر الاضطراب والفوضى.

قد تفيدنا بعض المظاهر في استجلاء الرؤية حول طبيعة الاختلال الداخلي، فمصادر التمويل السعودية تمدّ محطة روتانا بمعجونها الطربي المتهابط تقابلها محطة المجد الدينية بكل افتعالاتها الخطابية الباهته، وكذا الحال، فإن محطة القرآن الكريم المغمورة وهجاً ولهجاً تقابلها إم بي سي إف إم بهجينها الترفيهي والاخباري السقيم.. هي ثنائيات باتت مقبولة وتعبر عن العناد المستمر على إبقاء إتجاهين متعارضين من الاصالة الدينية المستلبة والحداثة التكنولوجية المبتذلة. فهذا التماسك بين نزعتي المحافظة والتحديثوية لا يرجى منه تحقيق التوافق بين المجتمع والدولة فضلاً عن الاستجابة لشروط التحول الداخلي، بقدر ما هو توفير لمسوّغات التنافر في المجتمع لصالح استقرار السلطة.. فليس هناك ما يجلب السخط إزاء تلك المتضادات الثقافية والاتصالية، فسياسة إرضاء الاذواق كافة تبدو سمة أساسية في منهج الطبقة الحاكمة في التعامل مع تيارات فكرية واجتماعية متصارعة.

ليس هناك ما يتعرض للفناء في هذه البلاد فكل النزوعات المتطرفة تجد بيئتها الخصبة شاءت الدولة أم أبت، فالعائلة المالكة ترعى الشيء ونقيضه، فإن عجزت عن إحتضانه في الداخل زرعته خارج حدودها مع ضمان كل أشكال الحفاوة والرعاية، فالافكار وإن هاجرت خلف الحدود فإنها تعود ثانية كما لو أنها منتوجات محلية عالية الجودة.. فمازالت عملية التحديث حتى في شكلها الاغوائي تواجه مضاداتها في الداخل بما يحول دون مرورها عبر بوابة المحافظة الدينية المفتعلة، وكأن الدولة تقوم بتوفير تجهيزات انتقالها وتحوّلها في الخارج، حيث يصبح المجتمع المراد تأهيله للعيش ضمن ظروف التحول الداخلي للدولة يخوض دورة توجيه خارجية بتمويل محلي، فيما لا تزال الهياكل الداخلية أمينة على الاحتفاظ بخط سيرها المتثاقل.

التطرف والاعتدال، الاصالة والمعاصرة،

تماسك نزعتي المحافظة والتحديثوية في السعودية لا يحقق التوافق بين المجتمع والدولة بل يوفر مسوّغات التنافر لصالح استقرار السلطة

كلها ثنائيات تجدها في مظاهر الحياة اليومية، ولا غرابة في ذلك، فالمكان الذي ينشيء مفكراً فريداً بحجم عبد الله القصيمي، الخارج من معقله السلفي بصرخة المتمرد، هو نفسه المكان الذي ينتج جيلاً من الانتحاريين المتشربين أفكار السلفية المتطرفة.. بنايات مدججة بآخر منتجات التكنولوجيا الحديثة مثل برج المملكة بالرياض تقع بالقرب من شواخص التقليدية الغارقة في ماضوية التراث المتجمد نصاً وقصداً.. هكذا هي تسير السعودية، تجتمع فيها كل الثنائيات المتضادة والمتفجرة بعنفوان غير مسبوق، تشترك جميعاً بطريقة غير مباشرة في تعضيد السلطة والانتصار لها.



في المستوى المذهبي نجد من يجادل واهماً بأن ثمة تعددية مذهبية تعكس قدراً من التعايش بين المعتقدات وربما تمثل وجهاً للتعددية المعترف بها، ولكنها غير ذلك على الاطلاق، فهذه التعددية ليست قراراً رسمياً بقدر كونها ممانعات جماعية إزاء محاولات الاضمحلال في واحدية مفروضة ومرفوضة من قبل الحليفين التقليديين الرسمي والديني.. لا يصح مقارنة حال السعودية بالنصرانية في أسبانيا في العصور الوسطى، مع أن تجربة الجيوش السلفية التي غزت المناطق في الجزيرة العربية من الحجاز غرباً الى الاحساء شرقاً كانت سيئة الصيت حيث كان إكراه السكان على تبديل عقائدهم والانضواء قهراً في العقيدة السلفية إحدى الوسائل التي إتبعها ابن سعود وجيوشه جنباً الى جنب السلاح الغاشم الذي فتك بأرواح الكثيرين، ولكن الممانعة الشديدة من قبل سكان المناطق ضد محاولات قلب المعتقدات أبقت الغلبة السعودية في حيزها العسكري. وبالتالي فإن هذه التعددية المذهبية لم تكن تمظهراً للتسامح الديني، بدليل بسيط أن المذاهب الاخرى لم تحظ بالحد الادنى من الحقوق الدينية في مقابل الانتشار السلفي الواسع والمهيمن على الحقول الدينية الرسمية: القضاء، التوجيه الديني العام، المساجد، الافتاء، القضاء، والهيئات الدينية العليا (هيئة كبار العلماء مثالاً).

كل ما جرى، أن الدولة حين عجزت عن استبدال عقائد السكان فرضت تدابير صارمة على طقوسهم الدينية، وجعلت الانتماء المذهبي مقياساً ليس في الانخراط في المؤسسات الدينية الرسمية فحسب بل والسياسية أيضاً.. إن وجود تمذهبات متنوعة في السعودية لا يمثل أكثر من واقع يصعب تجاوزه بسهولة. قد يحلو للبعض تسميتها بالانفتاح والقبول بالتعددية، أو حتى التعايش بين المعتقدات ولكنها غير ذلك بتاتاً..

وهي ذات الرؤية المعلولة التي تقوم على اعتبار الانسجام التام بين متطلبات الدين والدنيا والدولة واقعاً قائماً في هذا البلد. ولكن الحقيقة، أن ما يرى ليس أكثر من تشوهات خلقية تصيب عمليات التحول الاجتماعي والثقافي في بلد مازال يتمسك ـ بشراسة ـ بقواعده المهترئة على أمل الافادة من مصادر قوة وخبرات العالم لترسيخ سلطة تعرضت لاهتزازات عنيفة بأمواج الحداثة في غضون العقود الثلاثة الاخيرة.

ثنائية بوجوه عدّة قابلة للاستعمال بحسب ظروف المكان والزمان.. فقد كان وصول وفد نسائي سعودي الى جنيف لحضور اجتماعات حقوق الانسان العام الماضي ملفتاً في بلد لم يسمح فيه حتى الآن للمرأة بقيادة السيارة، تماماً كما هو الحال في ظهور نساء سعوديات بخبرات متقدمة في مؤتمر جدة الاقتصادي في بلد مازالت المؤسسة الدينية الرسمية تحسب صوت المرأة عورة والكشف عن وجهها حراماً.. المشاركة المفتعلة للمرأة السعودية في فعاليات اقتصادية وثقافية وأحياناً سياسية على المستوى الدولي يندرج في سياق عمليات الترميم المتواصلة لسمعة البلد الذي تحوّل بين عشية وضحاها الى وكر للارهاب.. فقد تحوّلت المرأة، كما أشياء كثيرة في هذا البلد، الى مبتذلات في مسلسل المساومة السياسية التي تقوم بها الحكومة في الخارج، دفعاً لتهمة باتت محسومة، واغلاقاً لملف قضية قد شارفت على إستكمال أوراقها الاخيرة، وخصوصاً مع استمرار مسلسل العنف في العراق، وتالياً تفجيرات لندن.

في السنتين الاخيرتين أضافت العائلة المالكة الى مسلسل ثنائياتها المشوّهة عدداً من اللجان الحقوقية والنقابية التي تصلح كواجهات كرتونية ومغرية في العلاقات الدولية، فهي ليست مصممة لتحقيق أغراضها الحقيقية بقدر ما تعكسه من تحوّلات مفبركة لواقع افتراضي في ذهنية الدولة. فهذه الواجهات تعمل كحكومة ظل وتمارس دوراً تضليلياً في المحافل التي تكون فيها المؤسسة الرسمية عاجزة عن الوصول اليها أو تلك التي لا تنسجم معها.

ولكونها تستهدف بعث رسائل متواصلة للخارج، فإن اللجان الحقوقية والنقابية كما الانتخابات البلدية المشلولة تعجز عن تقديم تفسيرات رصينة حول قضايا داخلية ومن أبرزها قضية الاصلاحيين الثلاثة التي فشلت الحكومة ولجنتها الحقوقية في التعامل معها بصورة مقنعة ومرضية. وفي حال كهذه، فإن الثنائية تمظهر ذاتها على هيئة داخل وخارج يكون فيها الاخير مطلوباً بدرجة أكبر، ولاريب أنها تعطي دلالات قوية على أن تلك اللجان الميّتة منشئاً هي مقوّضات لحركة التطور الطبيعي للمجتمع.

الثنائية ليست مجرد تشويه لواقع يلحّ السياسي على تجريده من مفاعيله الحركية، وإنما هي ضمانة مؤكدة لاستقرار السلطة. إن توليد الثنائيات من قبل الدولة يزيد في انقسام المجتمع ويزيد في ترسيخ أسس السلطة واستمرارها، فتجربة العمل السياسي الوطني التي خاضها الاصلاحيون المتحدرون من خطوط فكرية وسياسية متنوعة أثارت فزعاً متعاظماً لدى الطبقة الحاكمة، فهي تجربة فريدة من نوعها من حيث درجة التنسيق بين القوى الوطنية من مناطق ومدارس فكرية متعددة، فالتوحّد أفقياً يفضي الى إنقسام عمودي بصورة تلقائية، بمعنى ان تلاقي فئات إجتماعية متعددة على أرضية عمل مشترك وفي ضوء أهداف محددة يؤول في مؤدياته النهائية الى تشقق بنية السلطة وتصدّعها.

كل التحالفات الاجتماعية تثير الهلع لدى العائلة المالكة، لأنها تعيد توشيج المجتمع المراد إبقائه منقسماً، وستكون المشكلة أشد خطورة حين يتوشّج قسم من المجتمع على قاعدة حقوقية وسياسية، أي إستهداف مباشر للسلطة الحاكمة. وعلى ضوء هذه الخلفية المفزعة، تتحرك العائلة المالكة لفتح مجال الثنائيات على أفق واسع، كونها صمام أمان للنظام. إن التكاثر المتواصل لمحطات ومراكز

التطرف بأشكاله المتضادة جزء من الثنائية المتفجّرة في الحياة اليومية، ولا غرابة في ذلك فكل الاضداد تجتمع انتصاراً للسلطة

ثقافية واعلامية متضاربة الاغراض والتوجّهات يبدو أحياناً مقصوداً لغيره، فهو تكاثر فطريات يلهي عن التفكير في محتوياتها، ولكنها في الوقت ذاته تشغل الجميع بالجميع، مع إخراج السلطة سالمة منها، ولها في ذلك نجاة، فحين تتحول الثنائيات الى ظاهرة مضرّة يكون القابض على زمام الأمر قادراً على اللعب بالمتناقضات وخلط الأوراق، كأن يصبح سلفياً متشدداً على طريقة الامير نايف الذي يكرر بلغة أمنية صارمة تمسك الدولة بالعقيدة السلفية، فيما يصبح ليبرالياً منفتحاً على طريقة الامير عبد الله الذي تعلّك مفردة الاصلاح بطريقة فطرية منزوعة المعنى. بل قد تجد في الامير نفسه صورة ثلاثية الابعاد، يكاد سنا برقها يذهب بالابصار، فهو سلفي وليبرالي بل وشيوعي أحياناً كما قال الامير عبد الله عن نفسه ذات لقاء مع أعضاء الحزب الشيوعي العائد من المهجر قبل عدة سنوات.

الثنائية السلوكية لم تعد موقفاً إستثنائياً أو ظرفياً، بل باتت سمة في طبقة الامراء الحاكمين، فالناسك المتهجد بالنهار يصبح فارساً ليلياً بإمتياز، فشخصيات السر والعلن تتصارع فيما بينها ولا يمكن تلاقيها، كونها من ضرورات القيادة والحكم.. لهجة الطهرانية الدينية أمام عدسات الكاميرا فريضة سياسية قبل كل شيء، وللجلسات المغلقة والبعيدة عن الاضواء لهجتها المقيته المشحونة سباً وبهتاناً. من يسمع الأمراء الكبار بدءا من الملك العليل وهم يلهجون بلسان عربي غير فصيح وتتخلل خطاباتهم آيات من الذكر وأحاديث نبوية مبتورة لا يصدّق أن من ذات الفم يتدفق سيل من الشتائم واللغة الهابطة أمام الحواشي وفي المجالس الخاصة، وكل ذلك محكوم بطبيعة الحال الى قاعدة (المجالس بالامانات) و(لكل مقام مقال) وباقي قائمة المسوّغات للخروج عن النص.

لكن السؤال ما هو المدى الزمني الافتراضي لبقاء هذه الثنائية المتضادة في ظل عمليات التحوّل الكبيرة التي تشهدها المجتمعات، والتي تعصف بكل البنى التحتية صعوداً الى البنى الفوقية؟

ما نلحظه منذ بدء حملة الانتقادات الواسعة ضد السلفية السعودية المتطرفة، أن تنامياً مضطرداً لنزوعات التشدد في الخطاب الديني المحلي، وهو أمر يدعو للتأمل. ثمة عزيمة راسخة على استئناف العمل بالثنائية المتضادة بشكل متطور، ويبدو كما لو أن التشويه الحاصل في الخطاب الديني المسرف في التشدد يعاد طلاؤه بألوان هادئة لغرض تعميمه واخراجه في صياغة مقبولة محلياً وعالمياً، تماماً كما أن التشويه الحاصل في الخطاب الاصلاحي الوطني يتم عن طريق صناعة هياكل محدّثة وسلب العناوين الاصلاحية من مضامينها.

نعلم مسبقاً بأن عملية كهذه محكومة بالفشل، إذ لا يمكن السير في إتجاهين متعاكسين في وقت واحد، حتى وإن بدا أنهما متوازيان، فالنموذج الديني السائد لا يتقاطع بحال مع إتجاه تطور الدولة ولا نموذجها الاصلي. وبالتالي فإن ما يقال عن توافقية الدالات الثلاث (دين ـ دنيا ـ دولة) هي مجرد فرضية وهمية، وخصوصاً بالنسبة للسعودية حيث الركون التام الى النصوص الساكنة والعودة الجماعية الى نموذج الدولة الدينية في القرن الهجري الاول ينقطع بالكامل عن تيار الحداثة الجارف، حيث لا يبقى شيء متماسكاً مهما بلغ مستوى ثبوته وثباته.

مباحث نايف: الإستمرار في قمع الإصلاحيين

أشارت رسالة كتبها منصور سالم غثيان العودة، وكيل الدفاع عن الإصلاحي مهنا الفالح، مؤرخة في ٢٠٠٥/٦/٢٩ الى أن رجال المباحث قاموا بمصادرة صك الوكالة الممنوح لوكيل الدفاع عن مهنا الفالح وذلك يوم الأربعاء الموافق للثاني والعشرين من يونيو الماضي، وذلك من مقر كتابة عدل سكاكا بمنطقة الجوف.

وأشارت الرسالة الى أن ما جرى يعدّ استمراراً في التضييق على السجين مهنا الفالح، والإمعان في التغول والافتئات على حقه في الاستعانة بمن يدافع عنه. وأن ما جرى من انتهاك يعد مخالفة صريحة لنصوص مدونة النظام الأساسي ونظام الإجراءات الجزائية في السعودية، وكذلك مخالفة للمواثيق الإقليمية والدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان والتي وقعت عليها الحكومة السعودية في مجملها، ولا سيما حق المتهم في الدفاع عن نفسه ـ أصالة أو وكالة.

فالمادة (السادسة والعشرون) من النظام الأساسي للحكم في السعودية تنص على: (تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية). والمادة (الرابعة) من نظام الإجراءات الجزائية في السعودية تؤكد على أنه: (يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة). كما تضمنت المواد (٦٤) و(٧٠) و(١١٩) و(١٤٠) من نفس النظام التأكيد على عدم الإخلال بحق المتهم من الاتصال بوكيله أو بمن يدافع عنه.

وفضلا عن هذا فإن الفقرة الأولى من المادة (الحادية عشرة) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على أن : (كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه).

في حين تشير الفقرة الثالثة من المادة (الرابعة عشرة) من العهد الدولي الخاص

٣٤ معتقلاً في سجن الحائر يستصرخون العالم الدفاع عنهم

في رسالة الى جمعية حقوق الإنسان أولاً، مؤرخة في ٢٠٠٥/٦/٣٠، وقعها ٣٤ سجيناً، جاء فيها التالي:

نحن مجموعة من معتقلي الرأي ممن احتجزتنا السلطات الأمنية السعودية بسبب مناصرة قضايا الإصلاح وذلك للفت الانتباه للمعاناة التي نواجهها كالتالي:

أولا: وضعنا في إصلاحية الحاير مع السجناء الجنائيين المتهمين بقضايا القتل والمخدرات وقطع الطريق والاغتصاب، وهو إجراء متعمد من قبل السلطات حتى تحرض علينا السجناء. وحينما طالبنا بنقلنا إلى سجون مستقلة او إلحاقنا بالسجناء السياسيين في سجون المباحث تم التنكيل بنا وإهانتنا لمنعنا من المطالبة بذلك مرة أخرى.

ثانيا: تعرضنا اكثر من مرة للضرب والإهانة على مستوى جماعي وعلى مستوى فردي وذلك لكسر إرادتنا وتوجهنا الإصلاحي الرافض للظلم والفساد، هذا فضلا عن سوء المعاملة وسوء التغذية والابتزاز في الزيارات والاتصالات وغيرها.

ثالثا: رفضت السلطات احترام الأنظمة التي وضعتها لنفسها مثل نظام الإجراءات الجزائية وخلافها، فلم نمكن من محامين ولم يتم النظر في أحوالنا على أساس النظم الواردة بنظام التحقيق والإدعاء العام الذي يشملنا، بل حولتنا المباحث على القضاء بالطريقة التي تريدها وزارة الداخلية واكتفى القضاء بتصديق أقوالنا وعقد جلسات محكمة لبعضنا بدون أي فرصة للدفاع عن أنفسنا أو مراعاة لحقوقنا.

رابعا: صدرت أحكام على البعض بالاكتفاء بالمدة التي قضوها في السجن وإطلاق سراحهم، لكن هذا لم يحدث ولا تبدو أي بوادر على احتمالية إطلاقهم قريبا بل لم يبلغوا رسميا بانتهاء المدة، كما تم تجاهل آخرين بلا محاكمة، ولم ينظر في وضعهم لحد الآن.

ونحن إذ نطالب بإطلاق سراحنا الفوري دون قيد أو شرط، كوننا لم نرتكب جرما يستحق السجن والعقاب، فإننا سنواصل المطالبة بحقوقنا والأتصال عند تمكننا بالجهات الحقوقية الإنسانية، والإضرابات ولن نتوقف إلا بعد أن تتحق لنا المطالب التالية:

* يطلق سراح الذين صدرت أحكام بانتهاء مدة سجنهم
* يحال الذين لم ينظر في قضيتهم إلى هيئة التحقيق والإدعاء ويمكنون من محامين
* ينقل من بقي في السجن إلى سجون المباحث
* تحسن معاملة الجميع وخاصة في التغذية والزيارة والاتصالات

وهذه قائمة بأسماء المشاركين في هذه الرسالة:

١- الدكتور شايم لافي الهزاني عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام
٢- الأستاذ فهد عبد العزيز السبيعي مدير مدرسة مالك بن انس
٣- عبد الله ناصر الدوسري
٤- علي هتاش الشمري
٥- ناعم عبد الله الشمري
٦- صحن دشير الشمري
٧- تركي مهنا الشبيكي
٨- مرزوق سالم الغامدي
٩- نايف عبد الله العرادي
١٠- يزيد عبد الله الجلعود
١١- سامي عبد الله المطلق
١٢- وليد خير الله الراشد
١٣- عبد الله سالم النصيف
١٤- خالد عبد الله الصانع
١٥- جمال صالح القصيبي
١٦- عبد العزيز صالح بوقريشي
١٧- بندر بكر القويعي
١٨- خالد عثمان باصقر
١٩- خالد سالم الزوري
٢٠- احمد محمد العنزي
٢١- حسن يحيى بهلول
٢٢- عبد الله محمد الجيزاني
٢٣- عبد الرحمن ابراهيم الحزنوي
٢٤- نايف مطلق العتيبي
٢٥- سلمان مشعل العصفور
٢٦- أحمد هادي الجردي
٢٧- عبد العزيز فهد الحسين
٢٨- فيصل حسن الزقدي
٢٩- عبد الرحمن سعود السبيعي
٣٠- عبد الله محمد المسعد السبيعي
٣١- فايز محمد الغامدي
٣٢- اسامة نافل بو حمد
٣٣- منصور صالح الشمراني
٣٤- حمد بن عبد الله الصالحي

وأخيرا نرجو أن تجتهدوا في نشر معاناتنا ومساعدتنا للخروج من غياهب هذا السجن اللعين.

بالحقوق المدنية والسياسية الى حق المتهم في أن: (يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه) وأن (يحاكم حضورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه..).

أما الفقرة الثالثة من المادة (السادسة عشرة) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لسنة ٢٠٠٤، والذي وافقت عليه الحكومة السعودية ايضاً فينص على حق المتهم (في أن يحاكم حضورياً أمام قاضيه الطبيعي وحقه في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره بنفسه ويتصل به بحرية وفي سرية).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن السجين مهنا الفالح يعتبر أحد المناصرين للقيادات الإصلاحية الدستورية في المملكة، وقد جرى اعتقاله أمام منزله بمدينة سكاكا في حالة أشبه ما تكون بالاختطاف، وذلك بعد منتصف ليل الإثنين ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤ بينما قامت قوات الطوارىء الخاصة بدهم منزله في اليوم التالي، ولا يزال معتقلاً منذ ذلك الحين في سجن المباحث بمدينة سكاكا.

وطوال فترة اعتقاله، أظهر مهنا الفالح ممانعة شديدة إزاء كل المحاولات الرامية لإهدار حقه في محاكمة عادلة، حيث نفذ عدة إضرابات عن الطعام، ورفض المثول أمام المحكمة (ذات الطبيعة الإستثنائية) لأكثر من مرة، كان آخرها في يوم ١٣ يونيو ٢٠٠٥ حينما ذكر سعد العنزي، القاضي بالمحكمة الجزئية بسكاكا، بأنه (ليس من شأنه كقاض) ما إذا كان جهاز المباحث لم يمكن المتهم "مهنا" من حقه بالاستعانة بمن يدافع عنه!

إلى ذلك، جرى إحضار كاتب العدل إلى سجن المباحث في يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٥ حيث أبلغ مهنا الفالح كاتب العدل برغبته في توكيل كل من: زوجته السيدة (فوزة حمدان الدغيفق) و (منصور سالم العوذه) كوكلاء للدفاع والترافع عنه، وهو ما تحقق بالفعل. إلا أنه وفي اليوم التالي مباشرة (يوم ٢٦ يونيو) حضر أحد الجنود التابعين لجهاز المباحث لمقر كتابة العدل وقام بمصادرة الصك الخاص بالوكيل (منصور العوذة) وفقاً لإفادة الموظف المختص بكتابة العدل، والذي أفاد بدوره بأن الصك الخاص بزوجة المتهم سيجري إرساله لموكلها بشكل رسمي.

لقد بات من المعروف أن حقوق المتهمين - لا سيما أولئك المتهمين بقضايا تتعلق بآراء سياسية - يجري انتهاكها وبشكل نمطي في السجون السعودية. وفي ظل نظام يدعي باستمرار بأن لديه (تفسيره وفهمه الخاص) لمبدأ المواطنة وحقوق الإنسان، فإنه - ووفقاً لهذا الفهم - لا يسمح، ولا يعترف أساساً بالكثير من الحقوق والحريات العامة : (كحرية الرأي والتعبير، وحق الوصول إلى المعلومات البديلة واستقاء الأنباء، وحق التظاهر والتجمّع والإضراب، فضلاً عن حرية العمل السياسي والنقابي) وهو بهذا المعنى يبتذل مفهوم فصل السلطات، ويبرهن في كل يوم على عدم استقلال القضاء وتابعيته للأجهزة الأمنية. إننا نعيش في السعودية في حالة أقرب ما تكون إلى (حالة طوارىء غير معلنة)، ويكفي، في هذا الصدد، أن نعرف بأن السعودية تكاد تكون هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تملك دستوراً.

وفي الختام ناشدت رسالة وكيل الدفاع منصور سالم غثيان العودة جميع المعنيين بمراقبة حقوق الإنسان والمدافعين عنها، من هيئات ومنظمات وأفراد.. توجيه المزيد من النداءات إلى السلطات السعودية من أجل تمكين المتهم "مهنا الفالح" من حقه في محاكمة عادلة تتوفر فيها كل الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه - أصالة ووكالة.

خالد العمير يبدأ إضرابا عن الطعام في سجن عليشة بالرياض

استطاع خالد العمير، المعتقل في سجن عليشة منذ نحو ثلاثة أشهر على خلفية مداخلة مع قناة الجزيرة، استطاع إيصال رسالة الى منظمة حقوق الإنسان اولاً، يذكر فيها تفاصيل وضعه منذ القاء القبض عليه. يقول:

أفيدكم أنه تم القبض علي بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٤٢٦هـ على إثر مداخلة على قناة الجزيرة، وكان الموضوع يخص الوضع الداخلي في المملكة.

لقد وقعت بحقي المخالفات التالية:

مخالفة نظام الإجراءات الجزائية المتمثلة في التالي: عدم توفير محامي، عدم تحويلي لهيئة التحقيق والإدعاء العام؛ تعريضي للتعذيب النفسي إثر وضعي في زنزانة إنفرادية لمدة شهر لرفضي التجاوب معهم في التحقيق إلا بوجود محامي؛ وعدم تمكيني من باقي حقوقي مثل الزيارة المفتوحة والكتابة للمسؤلين ووسائل الإعلام.

وإني أحيطكم علما بأني مضرب عن الطعام منذ ٣ أيام وسوف أستمر في الإضراب حتى تتوفر لي الحقوق التي نص عليها نظام الإجراءات الجزائية. كما وأرجو منكم فتح ملف لديكم لمتابعة قضيتي ورفع الظلم الذي وقع بي والذي وقع على أسرتي.

بعيداً عن الأحقاد

جاء في الحلقة الأخيرة من أطياف وطنية للحلقات التي أعدها الدكتور سعيد السريحي عن ما هو مقرر في كتاب التاريخ للصف الأول الثانوي (السيرة النبوية وتاريخ الدولة الإسلامية) والذي تناول الإسماعيلية وهي طائفة من الشيعة وصفت في المقرر الدراسي بأنهم أهل مكر ودهاء وأنهم لعبوا دوراً خطيراً ضد الخلافة الإسلامية إبان حكم العباسيين، وهو قدح مؤذ لمن لهم هذا المذهب وهم الذين نلتقي معهم في الأصول التي يقوم عليها الدين الحنيف، ولأن هناك مذاهب متعددة داخل الوطن تقتضي المواطنة احترام كل معتقد وتقديم المصلحة الوطنية في التكاتف والتعاضد فإن مثل هذا المقرر وما جاء فيه يخلق التنافر والعدائية غير المبررة، وكان من الواجب النظرة التاريخية للحركات السياسية التي كانت تمور على سطح الواقعا لاجتماعي والسياسي في زمنية الحدث لا أن تسجل الوقائع بوجهة نظر مذهبية تؤذي كثيراً من المواطنين.

ولأننا نعيش في فترة صحية نبحث فيها عن التقارب والحوار تماسك اللحمة الوطنية كان على المعدين للمقرر التنبه لخطورة مثل هذا لقول الذي تضمنه منهج التاريخ للصف الأول الثانوي.

ونقطة أخرى مضحكة ومبكية في نفس الوقت، كيف لطالب إسماعيلي أو من أي طائفة أخرى يقطن في أي رقعة في بلادنا يدرس مثل هذا القول ويتهم في معتقده ويطالب بالاقتناع بهذه التهم وكتابتها في ورقة الإجابة إذا سُئل عن الإسماعيلية؟ كيف له أن يجيب ضد معتقده؟

إن احترام معتقدات الناس الذين يشتركون معنا في الأصول والثوابت واجب وطني للابتعاد عن أي إثارة تدخلنا في مأزق الدول المجاورة وتأليب بعضنا على بعض، خاصة وأن الخلاف ليس في الأصول بل في جزئيات صغيرة.إن من أسباب الكراهية المتبادلة بين أطياف المجتمع في الدول العربية هي إثارة النعرات والمعتقدات والواجب علينا القضاء على مثل هذه الشرارات في مهدها وأن نتسامى من أجل وطن واحد جميعنا فيه يعبد الله وحده ويؤمن برسول واحد هو النبي الأمين محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم.

أبعدونا عن الأحقاد والفتن لنبقى جميعاً تحت لواء وطن واحد.

عبده خال

عكاظ ٢٠٠٥/٦/٢

استقالة الامير بندر.. منصب قادم!

وضع الامير بندر حداً للشائعات التي سرت في وسائل الاعلام الغربية وشبكة الانترنت بتقديم استقالته في نهاية يونيو الماضي، بعد أن شغل منصب سفير السعودية في واشنطن لما يزيد عن عشرين عاماً. وكانت السفارة السعودية قد قللت من شأن الشائعات حول استقالة الامير بندر وقالت بأنه يتمتع بإجازة، دون أن تذكر المكان الذي كان يقضي فيه الامير بندر إجازته. وقد تحدثت أنباء عن أن الاخير قد أمضى فترة طويلة في المغرب، وقد وردت أنباء عن أن الامير بندر ترك السفارة لفترة طويلة دون تحديد الاسباب، وذكرت مصادر مقربة من الامير بأن خروجه من السفارة جاء إثر خلاف بينه وبين الأمير عبد الله الذي قلل من شأن الامير بندر خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة، ولم يلتزم بقائمة نصائح كان اعدّها الامير بندر سلفاً في التعامل مع الادارة الاميركية الجديدة.

تجدر الاشارة الى أن الامير بندر تجاوز دوره كسفير للسعودية في الولايات المتحدة وحاول أن يلعب في أحيان كثيرة دور وزير الخارجية، وأحياناً دور الوسيط الدولي. بعض المصادر أرجعت تحفظ الامير عبد الله على الامير بندر منذ اضطلاعه بالوساطة التي قام بها قبل أكثر من عام بين الجماهيرية الليبية والولايات المتحدة وبريطانيا، في قضية لوكربي المعروفة.

مصادر سياسية ذكرت أن الامير بندر يغادر من بوابة السفارة ليدخل من بوابة الوزارة، وقيل بأن الامير بندر ينتظر تعيينه في منصب وزير الخارجية، خلفاً للامير سعود الفيصل الذي يعاني من المرض الى جانب خبو بريق المنصب بعد أن تقاسمه عدد من الأمراء الذين يمارسون في بعض الاحيان دور وزير الخارجية. مصادر اعلامية بريطانية نقلت عن مصادر سعودية أن الامير بندر يسعى الى الحصول على منصب حكومي رفيع في المملكة، كمنصب رئيس جهاز المخابرات الشاغر منذ عدة اشهر.


استقال غاضباً أم لمنصب قادم؟

الامير بندر، عميد السفراء العرب والذي أطلق عليه وصف (غاتسبي العرب) لنشاطه وسخائه تولى منصبه كسفير لدى الولايات المتحدة في عام ١٩٨٣ في عهد الرئيس رونالد ريجان، ونجح في إقامة علاقات متينة مع الرؤوساء الاميركيين وبخاصة مع آل بوش. وقد نقل مايكل مور في فيلمه فهرنهيت أن بندر قريب جداً من عائلة بوش حتى أنهم يعتبرونه فردا من العائلة ويطلقون عليه اسم بندر بوش من باب التدليل.

لكن الامير بندر واجه صعوبة بالغة في الحفاظ على تماسك التحالف الاستراتيجي ومتانة العلاقة بين الرياض وواشنطن، وهي مهمة أصبحت أشد صعوبة وتعقيداً عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

يشعر الامير بندر، كما يهمس أحياناً للمقربين منه، بأن مكانته التي حظي بها بين النخبة السياسية الاميركية بفعل نشاطه الدبلوماسي الدؤوب تؤهله للحصول على منصب رفيع. وقد يدرج ذلك في ترتيبات مابعد وفاة الملك فهد، وتقاسم التركة السياسية بين الجناحين الرئيسيين.

الفوزان: (الكافر) غير (الآخر)

طالب الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء المنادين بتغيير المسميات الشرعية بالتوبة الى الله في رده على الدعوة الى تغيير مسمى (الكافر) بـ (الآخر) أو (غير المسلم) لأن ذلك يؤدي الى تغيير الحقائق الشرعية بحسب قول الفوزان الذي اعتبر أنه لا يجوز محاولة إرضاء (الكفار) على حساب الحقائق الشرعية. وقال بأن تثبيت المسمى الشرعي لا يلغي عدم الاعتداء عليهم بغير حق، وبدعوتهم الى الاسلام، والتعامل معهم في المنافع المباحة من تبادل التجارة وتبادل الخبرات النافعية، والوفاء بالعهود معهم واحترام دماء المعاهدين وأموالهم وحقوقهم.

وكان مشاركون في منطقة عسير ضمن اللقاءات التحضيرية للحوار الوطني الخامس في السعودية اقترحوا بتاريخ ٢٢ يونيو/ حزيران الماضي أن يتم استبدال إستعمال مصطلح (الكافر) بـ (الآخر) أو (غير المسلم) في الخطاب الدعوي الاسلامي والثقافي على جميع الصعد.

وانتقد الشيخ الفوزان القائلين بتغيير لفظ (الكافر) الى (غير المسلم) و(الآخر) ورد عليهم قائلاً (وهل معنى ذلك أن نترك ما ورد في القرآن والسنة وكتب العقيدة الإسلامية من لفظ الكفر والشرك والكفار والمشركين فيكون هذا استدراكاً على الكتاب والسنة فيكون هذا من المحادة لله ولرسوله؟ ومن تغيير الحقائق الشرعية فنكون من الدين حرفوا كتاب ربهم وسنة نبيهم ثم ما هو الدافع لذلك؟ هل هو إرضاء الكفار، فالكفار لن يرضوا عنا حتى نترك ديننا. قال تعالى (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) وقال تعالى (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا) (ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء) ، ثم إنه لا يجوز لنا إرضاء الكفار والتماس مودتهم لنا وهم أعداء لله ولرسوله. قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق.)

وإن كان مراد هؤلاء المنادين بتغيير هذه المسميات الشرعية التلطف مع الكفار وحسن التعامل معهم فهذا لا يكون على حساب تغيير المسميات الشرعية بل يكون ذلك بما شرعه الله نحوهم).

وطالب الفوزان المنادين بتغيير الالفاظ الشرعية الى التوبة الى الله (وألا يدخلوا في شيء لا يحسنونه وليس هو من اختصاصهم لأنه من القول على الله بغير علم وقد قال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (قل إنما حرم ربي الفواحش والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) فجعل القول عليه بغير علم فوق الشرك لخطورة ذلك. إذا كان هؤلاء يعترفون بالتخصصات وعدم دخول المرء فيما ليس هو من تخصصه. فكما لا يتدخلون في الطب مثلاً لأنه ليس من تخصصهم فلماذا يتدخلون في أمور الشرع بل وفي أخطر أمور الشرع. وهو العقيدة وليس من تخصصهم؟)

الشيخ الفوزان عرف عنه تشدده في الحكم على غير المنضوين للعقيدة السلفية، وقد صنّف كتاباً بعنوان (التوحيد) تضمن أحكاماً بتكفير غالبية المسلمين كونهم على غير جادة أهل السنة والجماعة وسيرة السلف الصالح.

على مذهب السلف !

اليوم أنقل لكم فتوى عجيبة وقعت عليها بعد أن وصلتني عبر الانترنت، وهي تبين كيف أن بعض الذين تلقوا العلوم الشرعية لم يعوا أن الدين – كل دين – إنما جاء لتسهيل أمور الناس، لا لتعقيدها.

الفتوى موقعة في العام الهجري ١٤٢٣ أي قبل ما لا يزيد على ثلاث سنوات فقط. موضوع الفتوى هو تحريم كرة القدم، إلا بضوابط حددها المفتي واسمه عبدالله النجدي، وفتواه مطبوعة متداولة! علة التحريم هي (مشابهة الكفار والطواغيت وأعداء الدين من أميركا وفرنسا وروسيا وأذنابهم). ومن فضل الله علينا وعلى الناس أن فضيلة المفتي لم يحرم لعب الكرة على الإطلاق بل وضع ضوابط تبيح لعب الكرة، منها:

(تلعبون الكرة بدون الخطوط الأربعة لأنها من صنيع الكفار)، والبعد عن (ألفاظ القانون الدولي الذي وضعه الكفار والمشركون كالفاول والبلنتي والكورنر والقُول والآوت كل هذه الألفاظ وغيرها تُترك ولا تقال. ومَنْ قالها منكم يُؤدب ويُزجر ويُخرج من اللعب. ويقال له علانية: إنك قد تشبهت بالكفار والمشركين، وهذا حرام عليك)، ويبدو أن سماحته خلط بين محكمة العدل الدولية والفيفا نفع الله بعلومه!

يقول أدام الله ظله:(من سقط منكم أثناء اللعب وكسرت يده أو قدمه أو مست الكرة يده فلا يقال فاول ولا يُوقف اللعب من أجل سقوطه، ولا يعطى من كسره وأسقطه ورقة صفراء ولا حمراء. بل الأمر لتحكيم الشرع عند الكسور والجروح، فيأخذ اللاعب المكسور حقه الشرعي كما في القرآن وأنتم يجب عليكم أن تشهدوا معه على أن فلاناً تعمد كسره). وفي هذا الشرط تحريض على اللعب النظيف من سماحته. أما الشرط الرابع فيتعلق بعدد اللاعبين ويخاطب المفتي اللاعبين: (أن لا توافقوا الكفار واليهود والنصارى وخاصة أميركا الخبيثة بالعدد، بمعنى ألا تلعبوا أحد عشر شخصاً، بل تزيدون على هذا العدد أو تقلُّون). وأنبه هنا أن فضيلته غفل عن التأكيد أن العدد إن قل فيجب ألا يوافق لاعبي كرة اليد أو السلة أو الطائرة لأن فيه مشابهة للكفار في ألعاب أخرى، ولعلها غفلة الصالحين.

لكنه حفظه الله لم يغفل عن الزي، فوجه اللاعبين على الشريعة الإسلامية، (تلعبون بثيابكم أو ثياب النوم وغيرها، بدون السراويل الملونة والفنايل المرقمة حيث إن السراويل والفنايل ليست من ملابس أهل الإسلام بل هي ملابس الكفار والغرب فإياك والتشبه بلباسهم). ولأن الكرة وسيلة وليست غاية فقد نبه المفتي العظيم إلى ضرورة (أن يُقصد من لعبكم بالكرة إذا طبقتم الشروط والضوابط تقوية البدن بنية الجهاد في سبيل الله تعالى والاستعداد له في وقتٍ يُنادى للجهاد. لا لضياع الأوقات والأعمار والفرح بالفوز المزعوم). ولأن الأوقات ثمينة فقد نالها تبينه سماحته فقال:(لاتجعلوا وقت لعبكم ٤٥ دقيقة، كما هو الوقت المرسوم عند اليهود والنصارى وجميع دول الكفر والإلحاد وكذا هو الوقت المعمول به عند نوادي الضلال، فعليكم بمخالفة الكفار والفساق وعدم مشابهتهم بشيء، ولا تلعبوا على مدار شوطين، بل شوطاً واحداً كما تسمونه، أو ثلاثة أشواط حتى تتم مخالفتكم للكفار والمشركين والفساق والعصاة)، ونهى فضيلته عن البلنتيات والأوقات الإضافية، ووجود حكم، أو جمهور لأن المشاهدة لا تقوي البدن ولا تحرض على الجهاد.

هذه هي الكرة على مذهب السلف الصالح، فمن يتعظ؟!.

تركي الدخيل

العدد ١٠٨٩٤ بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٥

www.wajhat.com

مؤسسة الإمارات للإعلام

لا تسمحوا للشباب بالذهاب للعراق

بعد موجة الانتقادات ضد علماء الدين السلفيين بتحريض الشباب السلفي للهجرة الى العراق والانخراط في صفوف المقاومة والتي أدّت الى مقتل عدد كبير من الشباب السعوديين أو أسرهم، بدأ علماء كبار في المؤسسة الدينية الرسمية يتحدثون بلغة صارمة ضد ذهاب الشباب الى العراق تحت مسمى الجهاد. فبينما التزم الغالبية العظمى من علماء الدين الكبار في المملكة بالصمت إزاء العمليات الانتحارية التي يقوم بها شباب سلفيون من السعودية وتؤدي الى مقتل المدنيين الابرياء في العراق خرج الشيخ عبد الله المطلق، عضو هيئة كبار العلماء عن صمته منفرداً، وقال في لقاء مفتوح مع طلاب المراكز الصيفية بمدينة الرياض في العاشر من يوليو أن السعوديين الذاهبين إلى العراق يتعرضون للبيع من قبل أفراد من البادية التي تتلقى المال من القوات الأمريكية مقابل الإبلاغ عن المتسللين من السعودية وبعض البلدان المجاورة.

وأضاف أن من صفات الشباب المسلم هو حب ولي الأمر وطاعته، وقد حذّر ضمنياً من محاولات بعض رجال الدين غير المزكّين من أهل الصلاح والتقوى في إشارة الى ما قام به بعض المشايخ باستغلال المراكز الصيفية لتجنيد الشباب في عمليات جهادية خارج العراق. وطالب الشيخ المطلق الشباب (أن يكونوا قريبين من رجال الدين.. والشباب الذين ينتظمون في هذه المراكز الصيفية ويتصلون، و يتواصلون مع مشرفين معروفين ومزكين من أهل الصلاح و التقوى سيكونون أبعد الناس عن الانحراف والغلو و التطرف). ونبّه المطلق الى أن عمليات العنف التي يقوم بها الشباب من شأنها إفساد سمعة الدولة (كما نسمعه الآن من ربط للإرهاب بشباب السعودية وهذا من الظلم).

وأعرب الشيخ المطلق عن أسفه لوجود مجموعات شبابية غرقت في مستنقع العنف، وإنعكاسات ذلك على العلماء والعامة في هذا البلد وقال: (أبتلينا بمجموعة من شبابنا كانوا أدلة لأولئك علينا نسأل الله تعالى أن يقينا شرورهم). وحول الذهاب إلى العراق قال المطلق: (نحن نعلم أن العراق الآن مظلوم، وأن هذا الغزو ظالم، لكن إخوتي في الله نحن هنا دولة لها علماؤها ولها مؤسساتها التي تراعي مصالحها ومصالح الإسلام فيها، وإخواننا في العراق لديهم هيئة تسمى هيئة علماء المسلمين انتخبوا فيها ٤١ عالماً من أصل (٢٠٠٠) عالم.. التقينا ببعضهم في الحج وأخبرونا أن لا نسمح للشباب بالذهاب إلى العراق، لأنهم يضرون ولا ينفعون ومباحث الأعداء تعرفهم بوجوههم، وتخبر عنهم وتقول: إن هذا إرهابي جاء من السعودية، ويختبأ هناك أو هنا، فينال الناس منه أذى. وجاءتنا تأكيدات على أن معظم الشباب السعوديين الذين ذهبوا للعراق قد بيعوا بأبخس الأثمان للقوات الأمريكية.. باعهم أبناء البادية والذين يدلونهم على الطرق البعيدة عن الأنظار، يسلمونهم للقوات الأمريكية، هناك بأقل الأثمان... فهل ترضون أن تباعوا؟.. هل سمعتم أن إخوانكم في العراق بيعوا؟..هل سمعتم أنهم بيعوا في أفغانستان؟.. والأمر الثالث يجب أن نعلم أن الإسلام يمر مرة في حالة ضعف ومرة في حالة قوة .. فلا يعرض الإنسان نفسه ودينه للخطر، وهو في مرحلة ضعف.

الدولة السعودية وإشكالية التكوين


ابن سعود: رجل إمرة

اكتسب مصطلح الدولة مفهوماً فلسفياً ودلالة تاريخية أصيلة في التراث الانساني، وأصبحت صورة للجماعة الانسانية، وقد دلّت في الغالب على جماعة سياسية أو كيان سياسي حظيا خلال الصيرورة التاريخية لهما بصور متنافرة بما أسبغ عليها إهتماماً فريداً من العلم التاريخي ومن ثم الفلسفة السياسية التي نزعت الى تفسير ظاهرة نشوء الكيانات الاتحادية وصولاً الى نشوء الدول على اساس تلك العلاقة الفريدة والثابتة بين جماعة وإقليم معينين.

إن التراث السياسي الانساني يرشدنا الى أن الدولة صدرت في منشأها عن فكرة باتت شائعة في علم السياسة الحديث وهي أن الجماعة السياسية ذات صفات عامة تتجاوز الحيز الزمكاني كون الجماعة تتخذ سيرورة نمو وتغير في مجرى التاريخ، وهذا ما فرض جهداً بحثياً لجهة توصيف الكيانات الانسانية الحديثة في حالة الثبات. إن الدولة من حيث هي ظاهرة عمومية هي نوع من الفعالية يفرض نفسه على الانسان كضرورة، وأن ثمة وجوه ثابتة لهذه الفعالية تخلق علاقات مستقرة بين الكائنات البشرية والمصادر الطبيعية أو الثروة التي تملكها، وهي بدورها تخلق وحدة أو أساس وحدة بين فئات المجتمع. فالدولة تصبح في مثل هذه الحالة غائية، أي أن أصل نشأتها ووظيفتها قد تقررت بناء على توافق ضمني بين الكائنات البشرية على صياغة علاقة ثابتة بينها وبين الطبيعة بمحتوياتها داخل إطار الاقليم المعين الذي تعيش بداخله.

إن غائية الدولة فرضت شكلاً محدداً للحكومة، أي طاعة وإمتثال بين أفراد الدولة، بما يجعل الاخيرة إطاراً حصرياً من حاكمين ومحكومين يقيم علاقات منتظمة بين البشر والاشياء، وهذا التعريف يوفر الحد الادنى والتبسيطي من توصيف الدولة، باعتبارها نوعاً خاصاً من الفعالية البشرية.

ومن هنا يأتي اختبار صحة الاغراض التي تسعى اليها الدولة والوسائل التي تستعملها، من خلال طائفة من المفردات من قبيل: طبيعة النظام الاجتماعي المراد تحقيقه، وصورة الحكومة المناسبة، ومستوى الرضا الذي تتوصل اليه الدولة في علاقاتها مع خارج الجماعة التي تنضوي بداخلها.

الدولة بهذا المعنى المشار اليه هنا لا تكتسب صفتها وشرعيتها من مجرد إحلال النظام محل الفوضى فحسب، بل وأيضاً من خلال إرساء نظام صحيح، حقيقي، وعادل بدلاً من نظام خاطىء، غائم، واستبدادي، وهذا ما يميزها عن نماذج التجمع البشري الاخرى التي غالباً ما اضمحلت في مجرى التاريخ.

لقد ميّز أرسطو بين الصورة النموذجية لحكومة جماعة وصورة بيت أسرة، ثم طوّر جون لوك هذا التصوير لينفي الفكرة الشائعة حينذاك بأن الجماعة السياسية ما هي الا توسّع الاسرة، حيث أن السلطة السياسية لدى لوك ليست من طبيعة أبوية، وهذا ما أتاح مجالاً واسعاً للتمييز بين الجماعة السياسية والجماعة الدينية. فقد جادل هوبز بأن السلطة الدينية الكهنوتية، في جوهرها، ليست من طبيعة سياسية، كونها لا تمثل صورة حكومة أو إمرة تقوم على الهيمنة والقهر، وإنما هي صورة تربية وإقناع وبالتالي فمن غير الممكن مطالبتها بأولوية على الدولة، بل على العكس من ذلك، فإن المذاهب الدينية انما اكتسبت قوامها السياسي بدعم الدولة ذاتها.

إن اندلاع الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر الميلادي ساهم الى حد كبير في توفير حقائق جديدة على الارض عكست نفسها

الدولة لا تكتسب صفتها وشرعيتها من مجرد إحلال النظام محل الفوضى فحسب، بل من خلال إرساء نظام صحيح وعادل

في مجال التنظير السياسي، وطوّر تبعاً لهذا التحول الكبير في أوروبا مفهوم الدولة. فلم يعد المجتمع يمثل الاتحاد السياسي بين كائنات بشرية من جانب الدولة، بل غدا شبكة من التفاعلات والمبادلات أقامها أفراد يضعون موضع العمل حقهم في السعي الى تلبية حاجاتهم الخاصة، كل منهم بطريقته، ومن هنا بدأت فكرة المجتمع المدني، الذي يدير ذاته بذاته كما نظّر لها هيجل.

وقد صار ثابتاً بالضرورة أن شمولية الدولة الحديثة تتحدد من خلال إعادة إدماج المجتمع، بما هو جملة من الفعاليات التلقائية، في بنية الدولة بدلاً من تحريره منها، وحيث تكون الدولة تابعة لحزب أو أسرة تقترب الى حد من نموذج الحركة الدينية التي يرأسها أب من نوع ما.

ومع أن منظري الدولة يشترطون درجة زائدة من الهيمنة وإحتكار القوة للجهاز الحاكم من أجل ترسيخ كيان الدولة واكتساب المشروعية، فقد اضطروا للتمييز بين نوعين: الهيمنة (hegemony) والسيطرة (dominance) من أجل وضع حد فاصل بين الدولة كظاهرة قهرية إكراهية غاشمة والدولة بوصفها ظاهرة انسانية تتطلب درجة من القوة والهيمنة تفوق باقي مصادر القوة في المجتمع كمتطلب إستمرار وضبط.

بالنظر الى ماسبق، فإن الدولة السعودية واجهت إشكالية تكوينية منذ مرحلة مبكرة، فهي لم تقرر اكتساب مصدر مشروعيتها من خلال توافق أو سلسلة توافقات بين الكائنات البشرية، وإنما لجأت منذ نشأتها الى القوة الاكراهية الغاشمة كمبرر وجود واستمرار. فالدولة السعودية لم تنشأ بصورة طبيعية، أي كإفراز لنمو وتغيير داخلي ولا حتى كحاصل جمع لتراكم تاريخي لجماعة معينة، وإنما برزت في المرحلة الاولى كظاهرة إنشقاقية في المجتمع النجدي ثم إستحثها الانتصار العسكري في نجد الى مد ذراع سيطرتها الى المناطق المجاورة دون النظر الى إمكانية تحقق ذلك فعلياً.

إن سلسلة الغزوات التي تعرضت لها مناطق عديدة من الجزيرة العربية والتي شكّلت فيما بعد مكوّنات الدولة السعودية أفضت الى قيام كيان جيوسياسي موحّد عام ١٩٣٢، يصعب توصيفه بالدولة، باعتبار أنها لم تنبعث من إرادة جماعية ولم تنبثق من إقليم موحد قرر طوعاً أن يكون جزءا من الكيان الجديد، فضلاً عن أن تكتسب ـ أي الدولة السعودية ـ صفة التمثيل المؤسسي لارادة الشعب. فقد كانت القوة الغاشمة وحدها الوسيلة القسرية لعمليات إلحاق متسلسلة إستهدفت إقامة كيان سلطوي تابع لأسرة.

إن ما نبذه هوبز في تفريقه بين الجماعة

السياسية والجماعة الدينية قد تحقق في السعودية ولكن بطريقة مشوّهة، فأخرجت للنور دولة هجينة تتوحد في أبوية من نوع مختلف ذات طبيعة دينية وسياسية. إن هذا المركب (الديني السياسي) صنع سلطة أبوية لا ينازع فيها الديني السلطة السياسية في اتخاذ القرارات المتصلة بمصالح الطبقة الحاكمة إستناداً على سلطة الدين ولا ينازع فيها السياسي السلطة الدينية في إتخاذ القرارات المتصلة بتعميم المعتقد وقلب المعتقدات إستناداً على سلطة الدولة.

لقد بقي مسمى الدولة قائماً تبعاً للشكليات المعمول به في المحافل والمؤسسات الدولية والعلاقات الدبلوماسية ولكن في جوهرها لم تتجاوز حد السلطة القهرية الابوية التي يتحالف فيها الملك والمفتي كرمزين للمؤسستين السياسية والدينية في تحقيق أغراض خاصة وبوسائل خاصة. وهنا تبدو القطيعة واضحة بين المجتمع والدولة الممثلة لارادته، فلا إرادة شعبية فعلية ولا متخيلة يمكن أن تقوم مقاوم تظافر إرادتي السياسي والديني.

لقد كانت السلطة الدينية في السعودية تضاهي السلطة السعودية إن لم تكن قد تفوقت عليها في بعض المراحل كما حصل في الدولة السعودية الاولى والثانية والى ما قبل قيام الدولة السعودية الحديثة، وبالتالي كانت لها اليد العليا في تقرير مصير المجتمع ومصالحه، ولكن اعلان الدولة السعودية عام ١٩٣٢ واستكمال شروط قيام السلطة السياسية أضفى على الاخيرة قوة هائلة، أخذت في التعاظم تدريجياً مع تمأسس السلطة وتشكيل الوزارات التي أفضت الى انخفاض البعد السياسي للسلطة الدينية مع ازدياد البعد الديني للسلطة السياسية.

إن التحولات الشكلية في بنية السلطة لم يبدّل نظرة أهل الحكم الى الدولة، باعتبارها إمتيازاً مقفلاً واحتكارياً للأسرة الحاكمة، وهو ما مهّد لتمدد لا محدود للجهاز البيروقراطي على حساب المجتمع وتكويناته، الأمر الذي سمح لنشوء ظاهرة الاستزبان السياسي داخل جهاز الدولة، وهي ظاهرة تقوم على تشكّل حلقات مصالح داخل الدولة تكون مرتبطة بالاسرة الحاكمة، تفضي الى إعاقة حركة الدولة والمجتمع.

في النظم السياسية الحديثة وفي الغرب على وجه التحديد، جرت عملية إنسحاب تدريجي للحاكمين لحساب المحكومين في إطار عملية إعادة الحقوق والوظائف لصاحبها الاصلي، أي المجتمع دون ان ينال ذلك الانسحاب من هيبة الدولة واستقرارها وتماسكها الداخلي، وكان الهدف بصورة رئيسية من ذلك الانسحاب تحسين أداء الدولة وتنظيم المصالح العمومية، فتطابقت الدولة مع أهدافها الاصلية التي من أجلها تشكلت كما رسم لها منظرو الدولة الاوائل حين قرروا وظائف محددة للدولة لا تحيد عنها ولا تتجاوزها، فاصبح للدولة دور محدد هو تنظيم المصالح العمومية ودرء المفاسد وحماية الاعراض والممتلكات من العدوان الداخلي او الخارجي، والاهم من ذلك تمثيل الارادة الشعبية.

على الجبهة المعاكسة تقبع الدولة التسلطية كما يصفها خلدون النقيب، فقد كان هناك عمل دؤوب على تسلل الحكومة الى جميع مرافق الدولة وإطالة ذراعها الى المصالح العمومية الى حد مزاحمة الناس في أرزاقها، وفي لقمة عيشها، بل وفي تفكيرها. فلم يعد هناك ما يفصل بين ما هو خاص بالحكومة وما هو عام للمواطنين، وكل ذلك لأن ولاة الأمر ينظرون الى الدولة بكافة مكوّناتها ومقوماتها ملكاً خاصاً وإمتيازاً فريداً لهم وبئراً نفطياً ينعمون به ويقتسمونه فيما بينهم ويسترضون به من عاضدهم او تحالف معهم في انجاز مهمة السيطرة والنفوذ.



الإخوان: جيش القهر أم جيش التوحيد؟

فالدولة لدينا لم تعد إذن هي التمثيل المؤسسي للمجتمع ولا أداة لتنظيم المصالح العمومية وقوة رادعة للطامعين سواء في الداخل او الخارج، بل تحولت بفعل اختلال الوظائف المرسومة لها في الاصل الى أداة لتعطيل المصالح وقوة قامعة في الداخل وهشة في الخارج، ولا غرابة، والحال هذه، أن تسمع قصصاً تنال من كبار الامراء حول نزع ملكية هذه الارض، ومصادرة بستان هذا او مزرعة ذاك، او المشاركة الاقحامية في هذه التجارة، وهذه

قوة الدولة وتسلّطها نابعان من كونها أكثر تغلغلاً في الشأن العام من أي قوة اجتماعية اخرى، فهي تسيطر على منابع الثروة والقوة

القصص تتكرر على ألسنة المواطنين من غربه الى شرقه.

السبب في ذلك كله، أن الدولة ليست منفصلة عن الحكومة، فالدولة بما فيها شيء من أشياء الحكومة والاخيرة امتياز خاص بعائلة او قبيلة او حزب، ولنفس السبب يكون مصير هذه الحكومة والدولة ملتحماً بمصير العائلة، ولنفس السبب ايضاً تكون الوحدة الوطنية مهددة سيما اذا كان البلد مثل السعودية حيث التعددية فيها تمتد من اللهجة والزي وتمر بالمذهب والثقافة والعادات الاجتماعية وتصل الى التطلع السياسي، وحيث عملية الاندماج السياسي الحقيقي لم يتحقق حتى في حدوده الدنيا، فحينئذ تقف الدولة وجهازها الاداري أي السلطة على طرف نقيض مع باقي فئات الشعب المتضررة من الدولة والسلطة فيها. ومن هنا يصح القول بأن الدولة نشأت على تضاد مع مصالح المجتمع.

والمفارقة المثيرة للجدل دائماً، أن الدولة لدينا تتمتع بكونها (قوية) و(تسلطية) لا بمعنى ان هذه الخصائص كامنة في الدولة تكويناً، ولكن بالمقارنة مع وبالنظر الى ضعف القوى الاجتماعية، ولكنها هذه القوة والتسلطية يجري استعمالهما والتلويح بهما في مواجهة المحكومين وليس من أجل مواجهة التهديدات القادمة من خلف الحدود، فتلك مهمة أوكلت الى غيرنا.

إن قوة الدولة وتسلّطها نابعان في حقيقة الأمر من كونها أكثر تغلغلاً وإقتحاماً في الشأن العام من أي قوة اجتماعية اخرى، فهي التنظيم الاكثر تضخماً وسيطرة على منابع الثروة والقوة، وهنا مكمن الخطورة. فالدولة بتغلغلها تزيد من التزاماتها، وضغوطها وتالياً تثير السخط الشعبي حين تعجز عن الوفاء بالتزامات فرضتها هي على نفسها.

كانت الدولة التسلطية أمام فرصة تاريخية لأن تعيد تشكيل نفسها، والتخلص من أعبائها القديمة، وبالتالي اجراء عملية اصلاح راديكالية مأمونة العواقب من خلال التحرر تدريجياً من مهماتها الاضافية، ولكن الاصرار على ابقاء القبضة الحديدية على السلطة حرم النظم السياسية من فرص كانت فقيرة اليها. فمع استكمال بناء مؤسساتها ثم دخولها في برامج التنمية الشاملة كانت السلطة قابلة للتحول الى دولة حتى وإن اقتضى الامر نقل جزء كبير من مسئولياتها وامتيازاتها الى الشعب، وبالتالي اجراء عملية دمج حقيقية للشعب في العملية التنموية في بعديها السياسي والاقتصادي، وكان ذلك يتطلب إرساء أساسات جديدة يكون فيها الشعب قادراً على تشكيل مؤسساته الخاصة، وحين بدأت بوادر الازمة الاقتصادية في بداية الثمانينات كانت السلطة السياسية أمام فرصة أخرى وربما أخيرة من أجل انقاذ ما يمكن انقاذه ولتجنيب البلاد والعباد أزمات خانقة تهزّ بشدة قواعد الاستقرار في الدولة وبما يهدد بقاءها.

في الحرب على الارهاب

الديمقراطية حل للاستبداد والتطرف

وراء كل حدث إرهابي حديث عن الديمقراطية، فالشرق الاوسط الذي يحتل موقعاً مدوّياً في النظام العالمي الجديد يستهلك طاقة هائلة من عمليات التنظير السياسي بغرض إعادة تأهيله أو من وجهة نظر أخرى السيطرة عليه.. في مطلع التسعينيات كان هناك حظر أميركي وتبعاً له أوروبي على مجال تصدير الديمقراطية الى الشرق الاوسط، على أساس أن الديمقراطية كما نظّر لها معهد الشرق الاوسط بواشنطن برئاسة السفير الاميركي في تل أبيب مارتن أنديك ستتحول الى قاطرة لايصال المتطرفين الى السلطة، بما يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة والغرب في هذه المنطقة المختزنة للنسبة الأكبر من المصادر الاستراتيجية للاقتصاد الغربي، وقد جرى استعمال الخطر الاصولي الموهوم بإفراط شديد حتى أنتج معه خطراً فعلياً أشد خطورة، فما كان يخشى منه في المجال السياسي تحوّل الى خطر بقوة السلاح والمواد المتفجّرة.

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بدأ جيل جديد من السياسيين الاميركيين يميل للاعتقاد بسقم نظرية اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، حيث توصل الجيل الجديد الى قناعة مفادها أن النظم الديكتاتورية تكون غالباً أشد تأثيراً في صناعة مماثلاتها في المجتمع، فتنتج إتجاهات متطرفة يتم توجيهها في وقت لاحق، وأحياناً من قبل ذات الانظمة، لاقتراف أعمال إرهابية وتهديد السلام الدولي.. وفق هذا المنظور، فإن تجربة الحادي عشر سبتمبر كانت كفيلة بتعزيز هذا التوجه، كون إنفجار الظاهرة الارهابية منشقة من باطن نظام شمولي ديني.. فهي ظاهرة لم تكن ناشئة من داخل المجتمع بل إستمدت مقوماتها ومصادر قوتها من التحامها المباشر والمصيري بالدولة.

توصّل كثير من الساسة الاميركيين والاوروبيين الى أن ثمة خطأ تاريخياً اقترفه الغرب في دعمه للانظمة الاستبدادية في الشرق الاوسط، وهذا الخطأ مسؤول عن الظهور المدوّي لحركات التطرف والعنف.. وقد توصل كثير من قادة الغرب الى أن تحييد الظاهرة العنفية والقضاء عليها يتم عن طريق تشجيع الديمقراطية في الدول الواقعة تحت وطأة الاستبداد، فالمدى الزمني الطويل لانتشار الافكار الدينية المتشددة في مقابل تغييب متعمد للافكار المعتدلة الدينية والليبرالية قد حرم المجتمعات الشرق أوسطية من البنية التحتية للديمقراطية، بمعنى غياب مؤسسات المجتمع المدني، والصحافة الحرة، والحريات العامة وأهمها حرية التعبير والاجتماع والتظاهر.. يدرك الغرب التفاوتات الحادة التي ولّدتها النظام الشمولية في هذه المجتمعات على المستوى الاقتصادي، والثقافي، والسياسي، بما يجعل نجاح التجربة الديمقراطية متوقفاً على القدرة على إرساء أسس جديدة للنظام السياسي والاجتماعي.

ليس هناك من يرى في الديمقراطية حلاً سحرياً وحاسماً، فحتى الديمقراطيات العتيدة لم تتخلص من عيوبها بالكامل، ولكن مازالت تمثل النموذج الأفضل لتسيير الحياة السياسية والاجتماعية. وشأنها شأن كثير من النماذج البشرية الخاضعة للخطأ الامكاني أو الفعلي، فإن الديمقراطية لم تصمم لتسوية كافة مشكلات المجتمع والدولة، وإنما هي مصممة بدرجة أساسية لتوفير آلية للتعامل مع تلك المشكلات، وهذا ما تقترحه الديمقراطية من مبادىء ووسائل من أجل تضييق شقة الاحتكاك بين السلطة والمجتمع وبين فئات المجتمع نفسه.

النظم الديكتاتورية تكون غالباً أشد تأثيراً في صناعة مماثلاتها في المجتمع، فتنتج إتجاهات متطرفة تهدد السلام الاهلي والدول

قد يحلو لبعض القادة السياسيين في الغرب المبالغة في دور الديمقراطية كوسيلة لمعالجة الظاهرة الارهابية، وهذا عائد الى عوامل عديدة منها الدفاع عن الذات، وثانياً استعمال الديمقراطية كوسيلة للضغط على الدول المنتجة للارهاب للانصياع للشروط الاوروبية والاميركية، بمعنى التلويح بالديمقراطية كطريقة للابتزاز. ندرك الآن بأن التعليقات السياسية الصادرة عن الرئيس الاميركي على أي حدث إرهابي موجّهة لخدمة الاستراتيجية الاميركية في العالم، فالقضاء على الارهاب يتكافىء على الارض مع التوسع الاميركي عسكرياً واقتصادياً، وأن دعم الخيار الديمقراطي في الشرق الاوسط يتكافىء سياسياً مع تصحيح علاقة الحكومات العربية مع واشنطن ومن ورائها اسرائيل.

كل ذلك بات معلوماً، ولكن هل أن الديمقراطية مرفوضة أصلاً وحلاً؟ بالطبع كلا. إن الفصل بين الديمقراطية والديمقراطيين على طريقة بعض الباحثين في تحليلهم للمتبنيات المزعومة للديمقراطية لدى بعض الاسلاميين قياساً على الضد من سلوكهم غير الديمقراطي، فإن ذات الطريقة قابلة للاستعمال هنا بالتحديد للتفريق بين إستعمال الساسة والرسميين للديمقراطية والاستعمال المحايد للديمقراطية بوصفها آلية قابلة للاستخدام في تنشئة الحاكم الصالح القائم على العدل والمساواة والحرية.

قد يكون الربط التعسفي بين الديمقراطية ومحاربة الارهاب في أجواء خصامية يشوّه الديمقراطية نفسها، كونها تتعرض للابتزاز والابتذال من قبل صناع القرار في الغرب وإدخالها كجزء من لعبة المساومات السياسية، ولكن هذا لا يلغي فائدة الديمقراطية ونجاحها في الغرب وفي تطوير المجتمعات وازدهارها. ولاشك أن هناك كثيرين في الغرب يعيبون على ساستهم استعمال الديمقراطية كفزّاعة لمجتمعات الشرق الاوسط، وخصوصاً حين تدرج في قضايا خلافية، كالربط بين عملية السلام مع اسرائيل وتشجيع الديمقراطية أو حتى الربط بين الهيمنة الاميركية على مصادر الثروة في الشرق الاوسط والديمقراطية. إن هذا الربط هو ما يثير خلافاً حاداً داخل القوى الديمقراطية نفسها في الشرق الاوسط والتي تجد نفسها أمام تهمة الارتباط العضوي في مشروع الهيمنة الاميركي.

هناك في الجبهة المقابلة من يقدّم أدلة مستفيضة حول عقم الربط بين محاربة الارهاب وتشجيع الديمقراطية، ومن بين تلك الادلة أن الانفاق المتعاظم على مكافحة الارهاب (والذي بلغ حسب دراسة أميركية نشرت مؤخراً ١٩١ مليار دولار) لم يخفف من غلواء الارهاب بل فاقمه، كما تثبت ذلك أحداث افغانستان والعراق والخليج واخيراً تفجيرات لندن، ويجري استعمال هذه الادلة لاثبات فشل الخيار الديمقراطي كحل لمشكلة الارهاب، على أساس أن الارهاب مؤسس على قاعدة أيديولوجية ولا يمكن للديمقراطية أن تتعامل مع مشكلة من غير سنخها أي كونها ذات بعد أيديولوجي، وباعتبار الديمقراطية (آلية) وليست (أيديولوجيا). وهذا يعني أن ثمة فعلاً

ايديولوجياً بات مطلوباً لتقويض الاساس الايديولوجي للارهاب.

وهو رأي لا يخلو من صحة بطبيعة الحال، فأولئك الذين قرروا إعارة أجسادهم للموت بلاوعي والتحوّل الى قنابل متحركة في الاماكن العامة تستحثهم الافكار الساحرة حول الجهاد والشهادة وخوض معارك الشرف والكرامة ونصرة الدين في غزوات ضد الكفار والصليبيين!! وهنا تعجز الديمقراطية عن تقديم مضادات ايديولوجية لمثل هذه الافكار.

بالنسبة للحكومات المستبدة، فإن العودة الى إحياء الاتجاه الاميركي القديم في النظر الى مشروع دمقرطة الشرق الاوسط تبدو أكثر من ضرورية، لادراك هذه الحكومات بأن الديمقراطية تعني بصورة مباشرة تغيير أسس أنظمة الحكم أولاً. نسمع كثيراً عن أحاديث في السر كما في المنتديات المغلقة عن محاولات حثيثة تقوم بها بعض الاوساط السياسية العربية لاقناع الغرب والولايات المتحدة بأن تشجيع الديمقراطية يشق طريقاً معبّداً أمام المتطرفين الدينيين الى السلطة، بما يمنح العنف جرعات أكبر، ويسوقون دليلاً على ذلك ما حدث في الانتخابات البلدية في السعودية حيث حصد التيار الديني السلفي أغلب المقاعد في انتخابات الرياض والمنطقة الغربية. ولكن المراقبين لمجريات الانتخابات البلدية بالنظر الى الاوضاع السياسية التي شهدتها السعودية في السنوات الثلاثة الاخيرة يدركون بأن تلك الانتخابات لا تقدّم سوى دليلاً معاكساً على ضرورة تشجيع الديمقراطية وليس كبحها، فانخفاض نسبة الاقبال، وقمع التيار الاصلاحي الوطني والديمقراطي، والانباء المتسربة حول دور العائلة المالكة في مساندة التيار الديني السلفي على حساب التيارات الاخرى تجعل من الخيار الاصلاحي الديمقراطي حيوياً وفعّالاً.

هذا لا يعني بحال، أن ثمة ضمانة مؤكّدة حول عدم تعرّض الديمقراطية لعملية اختطاف من قبل بعض التيارات المتشددة، حتى تلك التي لا تؤمن بالديمراطية. وقد لحظنا أن بعض رجال الدين المناهضين أيديولوجياً للديمقراطية شاركوا بحماسة عالية في الانتخابات البلدية (مع كونها فعلاً بدائياً للديمقراطية) ودعم بعض القوائم الانتخابية، رغم عدم قناعة هذا البعض بجدوى الانتخابات، تارة بحجة قطع الطريق على الليبراليين والعلمانيين وأهل البدع والضلال وتارة بإسم نصرة الحق والاحساس العميق بضرورة المحافظة على المكانة والسلطة.

لكن ما يلزم الالتفات إليه في مثل هذه الطروحات السلبية أنها تأتي أحياناً في تبرير الوضع القائم، إن لم يكن تكريسه تماماً كما هو شأن الطروحات الغربية السابقة التي رأت في إبقاء ما كان على ما كان طريق السلامة، وهو ما تأمله الانظمة الشمولية.

إن ثمة ضمانات ضرورية لنجاح التجربة الديمقراطية للحيولة دون تغوّل العنف، إذ إن ما



العنف الوهابي العاصف هل تعقلنه الديمقراطية؟!

يجعل إمكانية اختطاف الجماعات المتشددة للديمقراطية واردة هو غياب البنية التحتية، أي غياب الحاضنة الاساسية للديمقراطية الممثلة في مؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية التعبير والحريات العامة، وسن تشريعات صارمة وفاعلة ضد التطرف في الفكر والسلوك، ووضع تدابير قانونية تحبط فرص هيمنة التوجهات المتشددة على المجتمع والدولة.

لا يجب تخويفنا من الديمقراطية بحجة إنقضاض خصومها عليها، أو حتى تأخير العمل بها، فالديمقراطية هي مشروع ممارسة قبل كل شيء، يتعلم منها أصحابها طرق التعامل مع مشكلاتهم، وهذا ما يجعل الديمقراطية ذات وصفات متعددة بحسب أوضاع كل مجتمع

الديمقراطية لم تصمم لتسوية مشكلات المجتمع والدولة، وإنما لتوفير آلية للتعامل مع التباينات الداخلية

ودولة. إن الديمقراطية آلية لانضاج الوعي بها من خلال التجربة المعاشة، فليس بالتثقيف الديمقرطي يتحقق الانتقال اليها، وإنما تتطلب الى جانب الثقافة الديمقراطية مؤسسات وبرامج وسياسات وقرارات من سنخها.

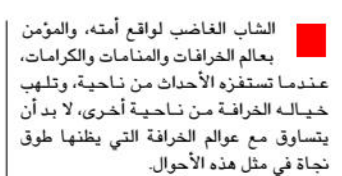
إن الديمقراطية التي تنتج إتجاهاً واحداً يفرض رؤيته وموقفه وسلطته على المجتمع والدولة تفقد مسمى الديمقراطية، وليس من وظائفها فعل ذلك، فهي إنما صممت لتحقيق التوازن داخل الدولة عن طريق تقسيم السلطة على أسس متكافئة وعادلة. إن الفشل الذريع الذي أصاب تجارب الانتخابات في بعض الدول العربية ليس كونها غير مؤسسة ديمقراطيا ولكن حقيقة الأمر ان الديمقراطية لم تكن مؤسسة سياسياً وإجتماعياً وثقافياً، بمعنى آخر ان الانتخابات لم تكن إفرازاً لواقع ديمقراطي يعيشه المجتمع والدولة. كان يقول البعض في السابق

من باب التهكم أن الرؤوساء العرب لو فتحوا باب الانتخابات لانتخبتهم شعوبهم مرة أخرى هو قول لا يخلو من صحة، فنموذج الزعيم الأوحد والرئيس الابدي والفارس الملهم يعكس واقعاً قائماً في الثقافة الموحّدة، والقرار الموحّد ووسائل التوجيه الموحّدة، وبالتالي فليس هناك ما يسمح لبروز أكثر من رئيس واحد دائم، تكون رحلته في الحكم من القصر الى القبر.

لقد عملت حكومات الشرق الاوسط على إحباط كافة مفاعيل الديمقراطية والمشجّعات عليها، وهذا ما يتطلب انقلاباً بنيوياً في نظام الدولة القائمة، على غرار ما حصل في العراق، فجميع المؤسسات السياسية والتعليمية والثقافية والقضائية والاقتصادية والاعلامية تتناقض كلياً مع متطلبات الدمقرطة، لأنها قامت على أساس المصالح الحزبية والفئوية في شكلها الابتدائي المتخلف. ورغم ان النموذج العراقي يعد أقصى أشكال التعارض مع التحول الديمقراطي الا أن ثمة دولاً عربية تكاد تقترب من هذا النموذج، بل حتى سنوات قليلة كان الاتجاه العام في دول الشرق الاوسط ينزع الى تحويل السلطة السياسية الى إمتياز عائلي خالص والتخلي عن فكرة دولة الحزب أو الاسرة عبر تنصيب الابناء في وراثة العرش، وقد نجح بعض القادة العرب في فعل ذلك فيما لازال آخرون يبيّتون النية بالرهان على الظروف الملائمة.

إن الرهان الديمقراطي مرشح للنجاح في الفترة القادمة إستناداً الى وعي الشعوب العربية بالحاجة الى التغيير، ووعيها بمطالبها وطموحاتها، وإستناداً على استكمال الشروط الموضوعية للانتقال الى الديمقراطية..

إن تفجّر الظاهرة الارهابية وما تكسبه من زخم اعلامي واسع على حساب التحركات السلمية المطالبة بالاصلاح السياسي والتغيير هو جزء من مخاض التحول الاجتماعي والسياسي، ومن الخطأ النظر اليها كمعوّق للديمقراطية أو مبرر لتعطيل مسيرتها، فالتشدد حين يلفظ أنفاسه الأخيرة يصبح كالديك مذبوحاً من الألم.



السعوديون والجهاد الكاذب في العراق

محمد بن علي المحمود



الشاب الغاضب لواقع أمته، والمؤمن بعالم الخرافات والمنامات والكرامات، عندما تستفزه الأحداث من ناحية، وتلهب خياله الخرافة من ناحية أخرى، لا بد أن يتساوق مع عوالم الخرافة التي يظنها طوق نجاة في مثل هذه الأحوال.

لا يخفى على أحد ممن يرخي سمعه للهمس الاجتماعي الخافت، ان هناك من أبنائنا يتسلل – لواذا – من بيننا، ذاهبا إلى أرض العراق بدعوى الجهاد الوهمي. وهي ظاهرة – على قلتها – مستمرة؛ منذ بدأ «التحرير» الدولي لأرض العراق من عهود الظلم والطغيان البعثي الغابر. ظاهرة أبطالها – أبطال بلا بطولة! – من صغار السن الذين غرر بهم الهياج الأصولي المفلس من أبجديات الوعي السياسي، ومن بدهيات التفاعل الإنساني مع العصر.

بينما يقعي المنظر الإيديولوجي «الطاعم الكاسي!» بين بنيه – وفي ماله – ناعم البال، يسرب «الفتوى» من هنا وهناك، داعياً أبناءنا واخواننا إلى جهاد الغرب الصليبي عامة، وإلى تحرير أرض الرافدين من النفوذ الأمريكي. إنها دعاوى؛ لا فتاوى، يرسلها المنظر الحركي بواسطة أشرطة الكاسيت، أو عبر مذكرات ورقية، تتداولها الأيدي العابثة المتطرفة، أو في مواقع الإرهاب على الشبكة المعلوماتية؛ من أجل صد العدوان عن أمة القرآن! كما يدعون.

ضحية هذا العبث الإرهابي المتستر بدعوى الجهاد، هم فئة الشباب، الشباب الأصغر سناً في أكثر الأحوال. من في سن السابعة عشرة أو تزيد قليلاً، هم ضحايا هذا العبث اللامسؤول من قبل مروجي الإرهاب الدولي، والمحدد الآن في العراق.

في كل يوم نسمع عن قتيل من أبنائنا هناك. قتيل قتل بلا قضية تستحق كل هذه التضحيات التي تطال الأنفس. هذا القتيل المقتول هناك، تم الاجهاز عليه هنا، قبل أن يقرر – من غير إرادة ذاتية واعية – الذهاب إلى أرض المعركة الخاسرة في بلاد الرافدين. لقد قتل يوم استطاعت الأصولية الوصولية أن تشل قدرته الذاتية على التفكير، ويوم استطاعت ان تجيّر طاقاته الحيوية لمصالحها الدعائية.

لا زلت أذكر – وكنت في السادسة عشرة – زمن الترويج «العزامي» للجهاد الأفغاني ضد الشيوعية البائدة. ليست القضية – هنا – تلك الحرب وتفاصيلها التي لا تنتهي، وربما لن تنتهي في المدى القريب. القضية هي: كيف يتم الترويج لتلك الحرب الضروس من قبل الحركي في أوساط الشباب المتدين، بل وفي أوساط من لم يبلغ سن الشباب؟. لقد كانت الأشرطة «الحكواتية» التي تروي فصول الملحمة الأفغانية، هي ما يتم تزويدنا به من قبل الداعية الصحوي – سامحه الله –. وكانت أشرطة حماسية، تحكي حماسة اللحظة آنذاك. ولا ضير في ذلك؛ لو لم تكن تلك الحكاية مبنية على الاستحماق والاستغفال لمستمعيها.

في ذلك العمر الغض الذي يفترض فيه أن لا يشتغل بهكذا حراك، أهداني أحدهم شريطا مسموعا. سمعت الشريط، انه «فلان» يروي ما رآه – بأم عينه – على أرض الأفغان الصامدة. الخرافة – للأسف – كانت هي النسيج العام لمادة الشريط الذي يدعي الإسلامية. وهي خرافة لا تسمى بهذا الاسم – الذي هو اسمها الحقيقي –في الشريط الجهادي، بل تسمى لديهم: كرامات!!!. ورغم تأثري بالقضية وتفاعلي معها، إلا انني لم أصدق تلك الخرافات، بل وجدتني نافرا منها أشد النفور؛ لأنها كانت تحتاج لتضليل سابق حتى يمكن تصديق هذا المستوى من الدجل اللامعقول.

أذكر، ان من «الكرامات!!!» التي كثر ترددها، وصدقها الكثير من الشباب آنذاك، ان «المجاهد» في أرض الأفغان يرمي الدبابة الروسية بقبضة من الرمل؛ فتحترق هذه الدبابة وتتحول إلى رماد. هذه القصة الخرافية لم ترد في شريط عرضي هامشي، بل وردت في شريط رائج، ولرجل من أكبر دعاة الجهاد الأفغاني. هذه القصة وأمثالها – فضلاً عن قصص الأموات الذين تفوح منهم رائحة المسك – ألهبت المخيال لدى الشباب الصحوي الغر، خاصة وان بنيته الذهنية كانت قد هيئت لتقبل مثل هذا التخريف والخبل المشرعن زوراً وبهتاناً.

جمهور – كجمهور هذا الداعية الجهادي – يقتات على ذكرى المنامات، ويصدق بعالم الكرامات، وترافقه – كما يتوهم – الجان في اليقظة والمنام، لا يمكن أن يمتلك حصانة ضد الحكاية الخرافية التي تحرك مكامن العزة والنصر في أعماق نفسه، مهما كانت موغلة في منافاتها للواقعي، وتضادها مع الممكن العقلي. هذه الهشاشة في الوعي، التي تؤسس لحالة من الغيبوية في عوالم اللامرئي والماورائي، كانت هي الآلية التي أراد بها الصحوي مواجهة واقعه الأممي البائس في تلك الفترة المصيرية، المصيرية بالنسبة له كحراك لا زال في طور النشأة والتكون.

هذا العالم الخرافي لم يكتب له الزوال حتى الآن. فلا زالت قصص الكرامات الجهادية، تنافس الكرامات الصوفية على مائدة الخرافة والدجل والتضليل. لا زال الكثير منا – ونحن في عصر العلم والتقانة – يجنحون للتفسير الماورائي والخرافي، حتى للظواهر الطبيعية التي ثبتت أسبابها العلمية.

والمشكلة الأخطر أن هذه التفاسير المنافية لروح العلم تجري شرعنتها؛ لتصبح – بعد ذلك – من صلب عقيدة المسلم المعاصر. وهذا – كما هو واضح – من أسباب التنكر – الذي نراه في سياقات الإسلاموية خاصة – للعلمية من جهة، وللتوكل على المعجزة الماورائية من جهة أخرى.

الشاب الغاضب لواقع أمته، والمؤمن بعالم الخرافات والمنامات والكرامات، عندما تستفزه الأحداث من ناحية، وتلهب خياله الخرافة من ناحية أخرى، لابد أن يتساوق مع عوالم الخرافة التي يظنها طوق نجاة في مثل هذه الأحوال. لا يمكن لهذا الشاب أن يقرأ الواقع المتعين بما فيه من معادلات القوة والضعف، كما لا يمكن أن يقايس الواقع والتاريخ ويفهم الصيرورة من خلال هذا وذاك، وهو يؤمن أن قبضة من تراب «أو طلقة من بندقية منقاش!» تسقط الطائرة وتحرق الدبابة!.

هكذا أوحي إليه مؤدلجوه وخادعوه. انهم يوحون إليه ان القوة الحقيقية في إيمانه، وليست في أي شيء آخر. فمتى امتلك هذه الطاقة الإيمانية استطاع أن يغير الواقع، مهما كانت مكونات الواقع المادية، ولا غالب إلا الله.

كيف نريد من شبابنا أن يقرأ الواقع العراقي الملتهب، قبل الذهاب إلى المحرقة بقدميه، وهو يفكر بعقل خرافي، عقل صنعه له سدنة الخرافة ومنظروها؟. كيف له أن يفهم تعقيدات الواقع هناك؟، وكيف له أن يعي حجم الضرر الذي يتسبب به لأهله، ولوطنه ولأمته؛ من جراء تشويه سمعتها، وإلصاق التهم بأبنائها، وتصويرها في صورة الأمة المصدرة للإرهاب العالمي، كيف يعي ذلك، وهو مشحون بمقولات تشرعن له الإرهاب، بل وتعده بالنصر المؤزر، بمجرد التصديق بعالم الخرافة؟.

وخطأ؛ قد يتصور البعض أن مروجي الخرافة هم – فقط – من قليلي الخبرة في الميدان الشرعي من حيث الاختصاص. لكن الواقع يحكي أن كثيراً من هؤلاء الذين يصنعون الخرافة بدعوى الكرامة، ينتمون إلى السلك الأكاديمي، ويؤسسون – في السياق الأكاديمي – لمقولاتهم الخرافية على هيئة أبحاث محكمة ومساءلة، وكأنهم يمارسون أعلى درجات الموضوعية العلمية. وهذا – بلا شك – يعطي مقولاتهم وأبحاثهم «ما يزعمونه أبحاثا» مصداقية علمية أمام طلابهم والمتماهين معهم من خارج الميدان الأكاديمي.

يحكي لي أحدهم يقول: قبل خمسة عشر عاماً، حضر إلى بلدتنا «فلان» وهو في أوج مجده الحركي. لم أكن عازماً على حضور محاضرته، مع أن صيته في محيطي كان عالياً، وكانت الشهادات المجانية من قبل الغوغاء وأشباه الغوغاء لاتني عن الإشادة به وبعلومه وبمعرفته بواقع عصره. لكن، في مغرب ذلك اليوم كنت أسير في الطريق العام، فشاهدت الجموع الغفيرة تتوافد على الجامع الذي يلقي فيه محاضرته؛ لأنه قد تم الترويج لها بمهارة عالية، وهو فن يتقنه الحركي المؤدلج، ويجهد فيه نفسه دون ملل أو كلل.

يقول: كانت الجموع أكثر مما توقعته بكثير. ولهذا عزمت على الحضور؛ لأني تصورت ان الذي احتشدت له هذه الجموع، وأعلنت له تلك الإعلانات العريضة التي تمثل شهادات، إضافة إلى كونه أستاذاً متخصصاً في العقيدة في إحدى جامعاتنا!، لابد وأن يكون أستاذاً «استثنائياً!!!» في علمه المتخصص، وفي فهمه لمجريات الحدث الواقعي، خاصة في تلك الفترة، وهي فترة – من تاريخنا – كانت شائكة، ومليئة بالأحداث المحلية والعالمية.

لقد تصورت – لجهلي بالدعاية الصحوية – أني سأرى فيه الإمام الشافعي في الفقه والبخاري في الحديث وابن جرير في التفسير والأشعري في العقائد والفارابي وابن سينا وديكارت وكانط وهيجل وهيدجر وراسل في الفلسفة والجاحظ والتوحيدي والمعري في البيان... إلخ. لكنني صعقت. إذا كان أول ما سمعته منه حال دخولي المسجد وجلوسي، ان أكد لنا أن الإيمان يصنع المعجزات في الحروب، وأننا قادرون على هزيمة أي جيش!!!، ما دمنا صادقي الإيمان. ولكي يؤكد رأيه هذا، ذكر قصة يزعم أنها وقعت لإخوان «السبلة» إذ كانوا – كما يقول – على درجة عالية من الإيمان.

يقول: كان «الإخوان» ببنادقهم المتواضعة واقفين، فإذا بطائرة انجليزية مقاتلة تحلق فوقهم. لم يخافوا؛ لأنهم – كما يزعم – أصحاب عقيدة صافية!. لقد تصرفوا إزاء هذا التهديد الانجليزي المدجج بتقنيات لا يعرفون عنها شيئا بأن تساءلوا تساؤلا استنكارياً يكشف عن قوة إيمانهم: الله فوق الطائرة، أم الطائرة فوق الله؟. وبما أن الجواب لديهم واضح وجلي، يعرفه الجميع، فمما يخافون؟. الله فوق الطائرة، وهو معهم، فكيف يهزمهم الإنجليز؟!

هنا – كما يزعم أستاذ العقيدة – سقطت الطائرة وهزم الانجليز؛ لأنهم الانجليز واجهوا الاخوان بالقوة المادية، بينما واجههم الاخوان بقوة العقيدة. بعد الانتهاء من سرد القصة رفع الأستاذ صوته بالتكبير إعجاباً، ورفع الحضور – أيضاً – أصواتهم إعجابا وتأمينا على هذا الكلام. يقول راوي القصة: لم استطع الصبر على هذا الدجل، فخرجت من المسجد وأنا لا أدري، هل أعجب منه في جرأته على هذا الدجل أمام هذا الحشد الكبير، أم أعجب من تصديق الحضور له، وحسن استماعهم لما يقول، رغم تعارضه مع بدهيات العقل.

والمأساة، انه مع ما في كلامه الذي يرويه – إن صدق – من استهانة بذات الله – عز وجل – ومقارنة له بخلقه، وان بأسلوب غير مباشر، إلا انه لقي الكثير من الإعجاب. هذا الكلام – وهنا خطره الحقيقي – لا يصدر عن عامي أو شبه عامي في حكم الناس، لا يصدر عن جاهل لا يتلقى الناس كلامه بالقبول، بل يصدر عن أستاذ جامعي متخصص في العقيدة، ومهمته الرسمية والتطوعية: تعليم العقيدة الناس على أوسع نطاق.

من يصدق بهذه الحكاية «حكاية الطائرة الانجليزية» – وهم كثر – هم أناس يفكرون بعقل خرافي، عقل لابد أن يقودهم – طال الزمان أو قصر – إلى كوارث كبيرة، لا يقتصر ضررها عليهم كأفراد، وإنما يمس الأمة جمعاء. لن يأخذ هؤلاء معادلات القوة المادية والضعف في حسابهم؛ لأنها لا قيمة لها، أو – على أحسن حال عندهم – ثانوية، لا تغير في مجريات الأحداث. والمشكلة الأكبر – بعد كل هذا – أن هؤلاء يكثرون ولا يقلون، خاصة في مجتمعاتنا، مع ان منطق الأحداث – من حيث انتشار التعليم ومنافذ التوعية – يستوجب أن يكون الأمر بالعكس. ولكن كيف وهم يتوارثونها صاغرا عن صاغر.

هذا الأستاذ الذي يروج لأمثال هذه «الكرامات!» يحتضن في إطار عمله الأكاديمي من يؤمن بهكذا رؤى، ويمد فاعليته الحركية؛ ليجعل منهم أساتذة مرموقين في السلك الأكاديمي الذي كان له في يوم من الأيام نفوذاً طاغياً عليه، فيمرر لهم الأطروحات المسماة بالعلمية، على انها أطروحات علمية، ويشيد بها، ويروج لحامليها، لمجرد التوافق فيما بينهم في الحراك الإيديولوجي. وهذا يعني أن الخرافة لم تعد مجرد ظاهرة أو شبه ظاهرة، وإنما هي تيار جارف، تيار يوظف الخرافة والعقل الخرافي لصالح حراكه الإيديولوجي.

أحد مريدي هذا الأستاذ – وهو مثله أستاذ في العقيدة! – تحدث – في مجلس كنت بنفسي شاهداً عليه – عن الأعاصير والفيضانات التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف انها – على قوتها المادية التي يجب أن نغتر بها؛ كما يقول – لا تستطيع دفع هذه الحوادث «الربانية». يقول: انظروا إلى قدرة الله، وعجز أمريكا. تعالى الله عما يقول هذا الأستاذ علواً كبيراً.

لا أدري كيف يفكر هؤلاء، هل المسألة مباراة بين القدرة الإلهية المطلقة وقدرة كيانات بشرية، إن كانت قوية، فهي قوية في إطار الإمكان البشري فحسب؟. الله أعز وأجل وأعظم في قلوب المؤمنين به من أن تطرح في حقه – ومن قبل أستاذ في العقيدة! – مثل هذه المقارنات الحمقاء. لكن صدق الله العظيم القائل في كتابه العزيز: (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه).

إن هؤلاء يقللون من أهمية القوة المادية التي لا يمتلكونها، ويروجون لقدرة الإيمان الشخصي على المواجهة؛ لتوظيف من يتماهى مع رؤاهم الماورائية، في حرب خارجية معلنة، أو داخلية غير معلنة في معظم الأحوال. والضحية في كل حال، هم هؤلاء الشباب الذين تم استغلالهم؛ بوضعهم تحت تأثير مثل هذه المقولات الخرافية التي تجعل رؤيتهم للواقع رؤية غائمة، إن لم تكن رؤية مغلوطة تماماً. وتكون النتيجة بعد ذلك رحلة اللاعودة إلى العراق أو إلى الشيشان؛ لتقديم تضحيات مجانية، ومن ثم العودة «عودة بمواصفات أخرى، شخص آخر» مدججاً بايديولوجيا الجهاد الكاذب.

مسودة الطعن التي أعدها المحامي سليمان بن إبراهيم الرشودي لهيئة تمييز الحكم الصادر بسجن الإصلاحيين

(إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة)

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفضيلة أعضاء دائرة القضايا الجنائية بمحكمة التمييز بمنطقة الرياض، وفقهم الله لقول الحق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وبعد: نقدم الى فضيلتكم لائحة اعتراض موكليها د. عبد الله الحامد ود. متروك الفالح والأستاذ علي الدميني على الحكم الصادر ضدهم من المحكمة العامة بتاريخ ١٤٢٦/٤/٧هـ.

وتتلخص فيما يلي:

أولاً - إن موضوع هذه القضية هو اجتهاد ووجهات نظر وجهت وقدمت للمسؤولين للمساهمة في النصيحة لولاة الأمر وللأمة عامة، عملاً بحديث: (الدين النصيحة)، ودعماً للإصلاح الذي هو هدف الجميع حكومة وشعباً بنيّة طيبة تأسياً بنبي الله شعيب حينما قال لقومه: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)؛ وتأسياً بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم حينما علا الجبل وصاح بقريش منذراً لهم. وهذا الإجتهاد الذي قام به موكلونا وزملاؤهم في البيانين: (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) و (نداء الى القيادة والشعب معاً) وما صدر على ضوئهما من كلام في بعض القنوات الفضائية فكله يصب في هذا الإجتهاد، وهو اجتهاد بشر قد لا يخلو من أخطاء شأن أي اجتهاد بشري، وهو اجتهاد يتسم بالمصارحة والشفافية، وذكر بعض الأخطاء التي وقعت فيها بعض المؤسسات الرسمية وذلك بقصد إصلاح تلك الأخطاء وأمثالها في المستقبل، وليس مقصودهم التأليب أو التشهير بأحد.

ثانياً - إن من القواعد التي قررها الفقهاء والأصوليون أنه (لا إنكار في مسائل الإجتهاد) وأنه لا يسوغ لصاحب رأي أو مجتهد أن يحمل الناس ويلزمهم برأيه واجتهاده بل كما قال الإمام مالك: (كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر) يعني النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً - إن من القواعد التي قررها الأصوليون: (أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره) وهذه قاعدة جليلة وهي دقيقة وعميقة، بل هي شرط في الحكم على أي عمل؛ وتصور الواقع الذي نعيشه اليوم من جميع جوانبه الشرعية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية الداخلية والخارجية الدولية أمر يحتاج الى الكثير من الدراسة والجهد لأنها أمور معقدة ليس من السهل تصورها على الحقيقة. وأما الحكم بمجرد ظواهر الأمور التي تعرضها وسائل الإعلام أو ما تدّعيه المؤسسة الأمنية فلا تبرأ به الذمة؛ وموضوع هذه القضية هو موضوع الواقع الذي نعيشه بجميع جوانبه المعقدة المذكورة. فهل درس أصحاب الفضيلة حكام القضية هذا الواقع من جميع جوانبه دراسة دقيقة وتصوروه على حقيقته، حتى يستطيعوا الحكم على وجهات النظر والإجتهاد الذي توصل اليه موكلونا وزملاؤهم فتقدموا بنصيحتهم واقتراحاتهم الى المسؤولين من باب الإحتساب على ولي الأمر، وذلك من واجب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر. فالحاكم غير مستثنى من هذا الحكم شرعاً بل هو أولى لأنها منكرات عظيمة وضررها عام.

رابعاً - إن هذه أول قضية كبرى تتعلق بالشأن العام للأمة وموضوعها هو النصيحة والإحتساب على ولي الأمر والتي جرى عرضها ونظرها من قبل قضاة في المحكمة العامة فحكموا فيها على موكلينا بهذه الأحكام القاسية والتي يبدو من حيثيات حكمهم أسلوباً ومضموناً أن أصحاب الفضيلة قد حكموا وهم في حالة غضب بدليل أنهم شاركوا المدعي العام في الدعوى فأضافوا في الصك وفي حيثيات الحكم ما لم يرد في دعوى المدعي العام من كلام لموكلينا، ولم يرد في الدعوى، وإنما راح أصحاب الفضيلة ينقبون عنه في ثنايا كلام نشر في بعض القنوات الفضائية، علماً أن التعليمات الصادرة من ولي الأمر قد نصت على أن النظر والمحاسبة على ذلك من اختصاص وصلاحية وزارة الثقافة والإعلام، فهي خارجة عن اختصاص المحاكم. ولم يتصور حاكمو القضية حقيقة الواقع الذي بنى عليه موكلونا وزملاؤهم نصيحتهم ووجهات نظرهم للخروج من هذا الواقع الذي ينذر بجر البلاد والعباد الى كوارث لا يعلمها إلا الله ما لم يتم إنقاذ الأمة بإصلاح هذا الواقع وتقويم هذا الإنحراف، بخطوات عملية جادة بكل صدق وشفافية.

وإن من يتصور الواقع من أصحاب الفضيلة قضاة محكمة التمييز ويقول كلمة الحق في هذه القضية وفي هذا الحكم بكل شجاعة وتجرد سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه ويسعد في الدنيا والآخرة، لأنه أدى ما عليه وقال كلمة الحق وحكم بالعدل ولم يخف في الله لومة لائم ولا سطوة حاكم كما قال الصحابي أبو سعيد الخدري للرجل الذي أنكر على مروان تقديم الخطبة على الصلاة.

وبعد هذه المقدمة نبدأ بالرد على ما ورد في حيثيات الحكم فيما يلي:

١) إن ما ورد في الحيثية الأولى وهو قول حاكمي القضية: (ونظراً لاشتراكهم في إعداد وتوقيع خطاب: رؤية لحاضر الوطن ومستقبله؛ فهذا الخطاب قد استقبل ولي العهد عدداً من موقعيه وجرى بينهم وبين ولي العهد حديث حول تفعيل ما ورد في هذا الخطاب، فأيّد ما ورد فيه ولم يبق موضع مخالفة حيث أقره وأيّده ولي الأمر.

٢) قول أصحاب الفضيلة حاكمي القضية (أن المدعى عليهم لم يكتفوا بذلك بل تجاوزوه الى مخاطبة الشعب..) الخ. وهم يشيرون الى الخطاب الثاني الذي قدمه موكلونا وزملاؤهم بعد عام من الخطاب الأول بعنوان: (نداء الى القيادة والشعب معاً) وذلك حينما تسارعت الأحداث وتعاظمت الأخطار مما استدعى بذل المزيد من الجهود والنصيحة في سبيل تقديم الرؤى والإقتراحات للمسؤولين وتحفيزهم بحتمية الإصلاح للمساهمة بنزع فتيل العنف والإنفتاح بشفافية على الداخل والمشاركة الشعبية في القرار السياسي وغيره من الإصلاحات الأخرى والحيلولة دون المزيد من التدخلات الخارجية في شؤون العباد والبلاد والتي تسعى لتدمير الأمة وطمس هويتها.

٣) إن حاكمي القضية أوردوا في حيثيات حكمهم اجتماع موكلينا مع زملائهم في فندق الفهد، وهو اجتماع علني للتشاور فيما بينهم فيما يتعلق بالإصلاح الذي يسعى الجميع - المجتمع والدولة - لتحقيقه لأنه يحقق المصلحة العامة للأمة، والله جل وعلا يقول: (وأمرهم شورى بينهم) فما دامت الشورى قد شرعها الله للمسلمين بنص القرآن وصحيح السنة، فكيف يورد أصحاب الفضيلة هذا التشاور وهذا الإجتماع لأجله حيثية من حيثيات تجريم موكلينا؟ أليس هذا أمراً ملفتاً للنظر أن يصدر هذا من قضاة شرع عليهم أن يحكموا بما أنزل الله.

٤) إن إعلان النصيحة وتعميمها يكون مشروعا إذا كان المنكر عاماً وظاهراً بخلاف ما إذا كان المنكر أو المعصية خفية تتعلق بشخص الحاكم أو غيره، فهذا الذي تكون نصيحته بالسر. بينما المنكر الذي أنكره موكلونا وزملاؤهم ونصحوا المسؤولين بشأنه فهو منكر عام وظاهر في مؤسسات الدولة المختلفة والجهر بإنكار المنكرات على الحاكم قد سبقنا إليه عدد كثير من الصحابة والتابعين والأئمة من العلماء والأدلة على ذلك كثيرة ومعلومة لدى فضيلتكم فلا نطيل عليكم بإيراد أمثلة منها.

٥) إن ما أورده حكام القضية في حيثياتهم من زعم تضخيم أخطاء الدولة فهذا مجرد زعم من المدعي العام وإلا فإن موكلينا لم يوردوا من الأخطاء سوى بعض الأمثلة القليلة المشاهدة لبيان الخلل والإنحراف الذي يجب تداركه قبل فوات الأوان؛ إذ لا بد من تشخيص الداء ووصف الدواء وذلك من النصيحة والتعاون على البر والتقوى الذي أمر الله به.

٦) أما التوقيت فقد فرضته التحديات والأخطار الجسام التي أصبحت تهدد العباد والبلاد والتي تستدعي مواجهتها حشد الطاقات العلمية والفكرية للشعب وإيجاد سند قوي للدولة بتفعيل القاعدة الشعبية وتوظيف طاقاتها بجدارة وذلك لا يتأتي إلا بالإنفتاح الداخلي مع الشعب بكل أطيافه، وأن يكون ذلك بكل صدق وشفافية في سبيل المشاركة الشعبية في القرار وتوفير قدر كاف من الحرية المسؤولة وحقوق الإنسان، فبذلك تبنى الوحدة الصلبة للأمة والمجتمع.

٧) إن موكلينا وزملاءهم (١١٦) من العلماء والمفكرين عندما طرحوا رؤيتهم واقتراحاتهم فإنهم لم يقللوا من قيمة أية جهود تساهم بها الدولة أو غيرها، لأن المقصود هو تظافر الجهود للإصلاح وإيجاد الحلول للمشاكل المصيرية التي يعاني منها الناس وتهدد مصيرهم؛ ولم يضخموا أخطاءً وإنما ذكروا بعض الحقائق المشاهدة والمعروفة. وأما الأسلوب فكل له أسلوبه الذي يراه في سبيل النصيحة والإصلاح، وما دام الهدف سليماً والإقتراحات ذات قيمة عملية لحل المشكلات فالأسلوب وسيلة وليس غاية، وإنما المهم المضمون والتعاون على البر والتقوى.

٨) أما استدلال أصحاب الفضيلة بقوله تعالى: (وإذا جاءهم أمر من الأمن.. الآية)(النساء ٨٣) فهي نزلت أولاً فيمن تكلموا وأذاعوا أخبار سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قد يستفيد منه العدو بينما الرسول (ص) الذي ينزل عليه الوحي بين ظهرانيهم ففي حياة الرسول (ص) كان يجب الرجوع إليه في كل أمر يحدث. وأما أولو الأمر من الصحابة فهو معطوف على الرسول وأولو الأمر هنا من كبار الصحابة لأنهم أدرى بما يجب فعله وهو الرجوع الى الرسول الذي ينزل عليه الوحي. ثانياً، إن الشيخ ابن سعدي قد قال في تفسيره: (بل يردونه الى الرسول والى اولي الأمر منهم أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها، فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطاً للمؤمنين وسروراً لهم وحذراً من أعدائهم فعلوا ذلك) الى قوله (إنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولي من هو أهل لذلك ويجعل الى أهله ولا يتقدم بين أيديهم فإنه أقرب الى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ) ا. هـ.

وتفسير ابن سعدي هذا ينص على أنه يرجع في كل أمر الى المختصين فيه وفي دراسته ومعرفة تفاصيله، فإن لم يكن هؤلاء هم أساتذة الجامعات والمفكرون والعلماء فمن يكونون؟، وكل يرجع إليه ويؤخذ برأيه وبنصيحته في مجال اختصاصه. فبالرجوع الى أصحاب التخصص في كل مجال وجمع آرائهم الى بعضها ودراستها والحوار حول ما ورد فيها يتم الوصول الى الرأي الأصوب. وعلى أية حال فالآية نزلت في إعلان إخبار السرايا كما قال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره (ج ٥، ص ٢٤٣). (والى أولي الأمر منهم).. قال هم أهل الرأي والمعرفة بمثله من الأمور العامة والقدرة على الفصل فيها، وهم أهل الحل والعقد منهم الذين تثق بهم الأمة في سياستها وإدارة أمورها).. الى أن قال: (وإنما يدرك غوره بعضهم لأن لكل طائفة منهم استعداداً للإحاطة ببعض المسائل المتعلقة بسياسة الأمة وإدارتها دون بعض، فهذا يرجح رأيه في المسائل الحربية، وهذا يرجح رأيه في المسائل المالية وهذا يرجح رأيه في المسائل القضائية وكل المسائل تكون شورى بينهم) ا. هـ. فهم أهل الحل والعقد الذين تثق بهم الأمة ولديهم العلم والخبرة في تلك الأمور ويصلون الى الرأي بعد الدراسة والشورى بينهم.

٩) بالنسبة لما ورد في الحيثية الخاصة بـ د. عبدالله الحامد فيما وصف بالجرأة على بعض المصطلحات والمبادئ المتعلقة بالسياسة الشرعية الخ؛ فهذه الحيثية مردودة لما يلي:

أ - إن هذا كلام عام ليس فيه تحديد لنوعية هذه الجرأة ولا بيان للمصطلحات الشرعية المقصودة وهل هي من الثوابت أو المتغيرات في الشريعة.

ب - إن وصم كلامه بأنه أخذ بأقوال مرجوحة عند حاكمي القضية مما يعني أن في المسألة أقوالاً منها الراجح ومنها المرجوع، فتبقى المسألة قضية ترجيح ومجال اجتهاد، وبذلك فلا يسوغ أن ينكر من يرجح قولاً على من يرجح قولاً آخر كما هو معلوم، فكل له الحق في أن يعمل باجتهاده، لكن لا يلزم به الآخرين.

ج - إن البحث في هذه المسألة التي أبدى الحامد رأيه فيها إنما هو بحث في أمور اجتهادية ليس فيها مخالفة لنص قطعي الدلالة والثبوت وبذلك يكون إبداء الرأي والإجتهاد فيها ليس محل إنكار

كما هو متفق عليه بين الفقهاء حيث اتفقوا أنه (لا إنكار في مسائل الإجتهاد) فضلاً عن أن يكون محل تجريم يحكم بالعقوبة عليه ولذلك فإن هذه الحيثية - كباقي الحيثيات - ملفتة للنظر وتستحق الوقوف عندها طويلاً لأن مضمونها غير مسلم به ولا دليل عليه، ويحمل في طياته عدم التجرد والإنتصار لدعوى المدّعي العام ومن خلفه لأنه يمثل الطرف القوي الذي بيده القرار.

١٠) ما أورده حكام القضية في الحيثية التي قالوا فيها: (تطاول د. الحامد على منزلة ولي الأمر في النظام الإسلامي بقوله: إن ما قرره الفقهاء من أن أولي الأمر أدرى بالمصلحة) الخ هذه الحيثية التي تشتمل على عدة مسائل:

أ - أن الحكم الشرعي هو ما يسنده الدليل من الكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ والقول بأن الحاكم - أياً كان - أدرى بالمصلحة فهذا قول مجمل بل باطل في وقتنا الحاضر، فإن بلاد المسلمين بعد تمزيقها منذ قرن من الزمان تقريباً بموجب اتفاقية سايكس بيكو أصبح فيها عشرات بل قد يتجاوزون المائة يمسك كل واحد منهم بزمام السلطة في بلد من بلاد المسلمين ويعد نفسه أمير المؤمنين، وفيهم من هو غير مسلم أو مسلم بالإسم فقط، بل قد يكون محتلاً يعمل ضد مصلحة المسلمين. فهل نقول لمثل هذا الحاكم أنه أدرى بمصلحة المسلمين؟ وبهذا يتضح أن ما كان ينطبق على ولاة الأمر في صدر الإسلام كأبي بكر وعمر وهارون الرشيد ونور الدين نزنكي وصلاح الدين الأيوبي الذي طهر بلاد المسلمين من الصليبيين واستعاد القدس منهم، فهؤلاء الولاة الذين كرسوا حياتهم لمصلحة الإسلام ونصرة المسلمين، كانوا ولاة أمر لجميع بلاد المسلمين أو لمعظمها، والفقهاء الأقدمون إنما قرروا ما قرروه في كتبهم في هذه المسألة لولاة الأمر في وقتهم أمثال هؤلاء، فلا يصح أن يقاس عليهم ولاة الأمر الموصوفون في هذا الوقت المتحالفين مع دول خارجية معادية للإسلام والمسلمين وتعمل ضد مصالحهم لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره كما قرر ذلك الأصوليون، والفرق واضح جلي، ولولا الإطالة لشرحنا هذه الفروق الجوهرية.

ب - إن اجتهادات الفقهاء وأقوالهم في كل مسألة إنما تستمد شرعيتها من قوة الأدلة التي تستند إليها من الكتاب وصحيح السنة، وإلا فإنه لا قداسة لقول أحد في حد ذاته بعد رسول الله (ص) كما قال الإمام مالك رحمه الله: (كل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر) يعني رسول الله (ص).

ج - إن مسألة تفسير من المقصود بأولي الأمر في قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا)(النساء ٥٩). فمن المعلوم أن العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال عدة:

فمنهم من قال (أولي الأمر) هم العلماء. ومنهم من قال أنهم الأمراء والولاة، ومنهم من قال أنهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن مقال أن (أولي الأمر) هم أولو العقل والرأي الذين يدبرون أمر الناس، أي أهل الحل والعقد الذين قال الإمام النووي فيهم: (فإن أهل الحل والعقد هم الطليعة الواعية والفئة المستنيرة من أهل الإجتهاد ومن الأمة هم الجديرون باختيار الإمام)(المجموع للنووي).

قال إمام التفسير ابن جرير الطبري رحمه الله: (لا طاعة واجبة لأحد غير الله ورسوله وإمام عادل فيما هو مصلحة لعامة الرعية).

وقال الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية: (لما تقدم الى الولاة في الآية المتقدمة: ((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)) فبدأ بالولاة فأمرهم بأداء الأمانات الى من ولوا أمره في فيئهم وحقوقهم وما ائتمنوا عليه من أمورهم بالعدل بينهم في القضية والقسم بينهم بالسوية فرتب الأمر بطاعتهم على ذلك. قال ابن خويز منداد: وأما طاعة السلطان فتجب فيما كان لله طاعة ولا تجب فيما كان لله فيه معصية ثم قال: ولذلك قلنا عن ولاة زماننا لا تجوز طاعتهم ولا معاونتهم ولا تعظيمهم). وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (حق على الإمام أن يحكم بالعدل ويؤدي الأمانة فإذا فعل ذلك وجب على المسلمين ان يطيعوه) رواه ابن جرير في تفسيره.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ج ٣٥ ص ٢١: (وقد استفاض وتقرر ما قد أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من طاعة الأمراء في غير معصية الله، ومناصحتهم، وما نهى عنه من تصديقهم بكذبهم وإعانتهم على ظلمهم، وطاعتهم في معصية الله ونحو ذلك من باب التعاون على الإثم والعدوان، وما أمر به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهم ولغيرهم) الى أن قال: (فمن جعل غير الرسول تجب طاعته في كل أمر يأمر به وينهى عنه وإن خالف أمر الله ورسوله فقد جعله لله نداً يوالي أولياءه ويعادي أعداءه مع إيجاب طاعته في كل أمر يأمر به وينهى عنه، فهذا من الشرك الذي يدخل أصحابه في قوله تعالى: ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً) الآية.

فمن أقوال الأئمة العلماء هؤلاء يتبين صفة الأئمة الذين تجب طاعتهم شرعاً ومتى تجب وشروط وجوبها وأنه لا طاعة مطلقة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما ما يتعلق بمسألة هل القضاة وكلاء عن الولاة؟ فحكم هذه المسألة ينبني على ما تقدم، فإن كان الوالي تتوفر فيه صفات الخلفاء الراشدين من العلم والعدل والعدالة والإخلاص والعمل لمصلحة الإسلام والمسلمين حاضراً ومستقبلاً والحكم بشرع الله في كل صغيرة وكبيرة فنعم. وأما إذا لم تتوفر فيه هذه الصفات فكيف نقيسه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين وبذلك تصبح المسألة خاضعة للإجتهاد حيث لا تنطبق شروط القياس هنا على الخلفاء الراشدين، لا سيما وقد تغيرت آليات الحكم وتوسعت كثيراً وأصبح من الضروري وضع آليات وتحديد صلاحيات حسبما يتناسب مع واقع هذا العصر مما يضمن تحقيق المقصود وهو تحقيق العدالة؛ والآليات التي تضمن العدل بعيداً عن مؤثرات المؤسسة التنفيذية التي لم تعد عمر بن الخطاب ولا صلاح الدين الأيوبي بل قد تكون (بريمر) وما أكثر البريمرات! فالحكم يدور مع علته والقاعدة الأصولية تقول : (لا إنكار في مسائل الإجتهاد) فضلاً عن تجريم المخالف والحكم عليه بالعقوبة.

وأما ما يتعلق ببعض الفتاوى الرسمية التي صدرت في العقدين الماضيين بناء على طلب السلطة الحاكمة، فإن الحقائق قد كشفت لكل منصف أنها مخالفة للصواب وللدليل الشرعي. وأنها صدرت تلبية لطلب السلطة دون تصور للواقع على حقيقته حيث اعتمد مصدروها على المعلومات التي تزودهم بها السلطة ولم يقفوا عليها بأنفسهم ولم يستقوها من مصدر مستقل متجرد، فلا تثريب على من قال بقول لديه الحجة والبرهان عليه وإن كانت تلك الحقائق مرة على الجميع لكنها حقائق على أية حال فينبغي للجميع أن يراجعوا أنفسهم وأن يحاسبوها وأن يستفيدوا من

الأخطاء السابقة فلا يكرروها.
١١) إن ما اعتبره حكام القضية من ان الحامد مارس ثلباً وتشهيراً ببعض المسؤولين وأساء الظن بالعلماء والقضاة فالجواب:
أولاً - إن هذه الحيثية ملفتة للنظر ويبدو أن حكام القضية ركزوا على الأسلوب دون المضمون الذي يستند الى بينات وحقائق ماثلة وأنهم لم يدققوا في دراسة الواقع الحقيقي المؤسف لممارسات المؤسسة الأمنية ومدى نفوذها وتدخلها في المؤسسات الشرعية لا سيما القضائية والإفتاء والشؤون الإسلامية، خلال العقدين الماضيين فيما يخدم توجهات ورغبات المؤسسة التنفيذية، وكذلك ما يتعلق بمنح الأراضي وعشرات الملايين من الأمتار لكثير من الأمراء، ثم أين تذهب مئات المليات من الريالات من دخل البترول وغيره، فهل ناقش حكام القضية هذه الحقائق المتعلقة بالمال العام الذي هو ملك عام للشعب؟ هل حكم فيه بالعدل في القضية وقسم بين أفراد مستحقيه بالسوية، كما نص عليه الإمام ابن جرير في شروط طاعة الحاكم؟ وهل هذا مقتضى الكتاب والسنة أم ماذا؟ (فالحكم على الشيء فرع عن تصوره) وتصوره لا بد فيه من كشف الحقائق والبينات التي تصلح أن يبني عليها حكم شرعي، فالقداسة والسيادة إنما هي للشريعة الإسلامية التي هي مصدر التشريع والحكم، وليست القداسة لذات من الذوات لمجرد أنها تحتل منصباً كبيراً وبيدها قرار يخيف الآخرين، فالمسلمون سواسية أمام القضاء؛ فالخليفة الراشد علي بن أبي طالب جلس - وهو الخليفة - بجوار يهودي صعلوك أمام القاضي شريح في قضية. بينما المدعي العام في هذه القضية يجلس بجوار القضاة والطرف الآخر لأنه الجانب المستضعف أجلس وحده بين يدي القضاة، فأين العدل والمساواة حتى في المجلس؟ وأين ذهبت واجبات القاضي في تحقيق العدل والتي نص عليها الفقهاء؟
ثانياً - إن د. الحامد لم يسم شخصاً بعينه من القضاة أو العلماء او المسؤولين بل أثنى على الفقهاء والقضاة بما نصه: (وهيئة الإفتاء مكونة من فقهاء فضلاء) وقال عن أشخاص القضاة مثل ذلك في موضع آخر. وإنما بحث الحامد بحث تحليلي يشخص مواطن القصور والضعف الذي تعيشه المؤسسات الرسمية في أنظمتها ومنها المؤسسة القضائية مع أهميتها وخطورتها، ولا يسري ذلك على الفقهاء والقضاة كأشخاص، فقد أثنى عليهم وهو يقصد من هذا التحليل تشخيص الداء ووصف الدواء من نصوص الكتاب (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله).
ولا ننسى أن الحامد قد سبقه كثير من السلف والعلماء في النقد ووصف مصدر الخلل ومنه العالم المجاهد عبد الله بن المبارك حين قال قولته المشهورة شعراً:

وهل أفسد الدين إلا الملوك   وأحبار سوء ورهبانها

وهو يقصد بالأحبار والرهبان هنا بعض الفقهاء والعباد الذين يجارون الملوك في جورهم وظلمهم لينالوا حظاً من حظوظ الدنيا.
وقد أعجبت مقولة ابن المبارك هذه المخلصين من العلماء فاستشهدوا بها في كتبهم، فهل نقول أن ابن المبارك أطلق للسانه ولقلمه العنان في التشهير والثلب للملوك والعلماء؟ وهو يتكلم عن ملوك وعلماء عصره في القرون المتقدمة وحالهم أحسن كثيراً جداً من حال ملوك وفقهاء عصرنا الحالي. بل نقول ان ابن المبارك وصف حالة كثير من الملوك والعلماء في عصره والعصور التي قبله وصف الخبير المحذر من أمثال حال هؤلاء.
وأما ما نقله حكام القضية عن أحد السلف قوله: (لايزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء فإن عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم) فإذا قارنا هذا القول بقول الله سبحانه حكاية عن بلقيس: (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون). فمن يفسد البلاد ويجعل أعزة أهلها أذلة هل يستحق التعظيم؟ وأما العلماء فإنما يستحقون الإكرام والإحترام إذا جعلوا من علمهم وسيلة لإقامة العدل ونصرة المظلوم وإعانة الضعيف وإبانة الحق للجاهل والنصحية لأئمة المسلمين وعامتهم، وإذا صدعوا بالحق ولم يخافوا في الله لومة لائم، ولا سطوة حاكم. وأما التعظيم فهو لله وحده وإطلاق التعظيم لمطلق السلاطين والعلماء خطأ كبير لأن فيهم الظلمة والفاسدين بل وغير المسلمين، فهل يجوز تعظيم هؤلاء؟
١٢) ما أورده حكام القضية في الحيثية الخاصة بمتروك الفالح بقولهم: (ونظراً لادعاء متروك الفالح وتفسيره للعنف في السعودية بأن الفئات المنخرطة في أعمال العنف هي نتاج البيئة السعودية) الى قولهم: (وهذه الأقاويل تعد افتراءً مشيناً على العقيدة الصحيحة.. الخ).
فإن د. الفالح هنا يحلل ظاهرة العنف وأسبابها ودوافعها المتعددة، ويرى من وجهة نظره أن فكر كل إنسان وقناعاته إنما تتكون في صباه من البيئة التي نشأ فيها ومن المعلومات التي تلقاها أثناء طفولته وشبابه، وهذا القول لم يأت به الدكتور الفالح من عند نفسه وفهمه وحده، فنقول ان فهمه سقيم وإنما أتى بهذا القول من علم الإجتماع ونظرياته التي تدرس في الجامعات. ثم إن هذه وجهة نظر وحصيلة اجتهاد في تحليل الظاهرة تحليلاً علمياً ولا يستطيع القضاة ولا غيرهم أن يقول ان البيئة التي ينشأ فيها الطفل والمجتمع الذي يتربى فيه والمعلومات التي يتلقاها في طفولته ليس لها تأثير على أفكاره وقناعاته، فهذا لا يقول به أحد.
وإذا كان لدى شخص تطرف، فمن أين حمل هذا التطرف؟ نعم هناك أسباب متعددة للتطرف والعنف ومنها المدارس التي يتعلم فيها سواءً في المدارس الرسمية أو في البيت أو في غيرها، كما أن هناك مؤثرات أخرى ثقافية واجتماعية واعلامية وكون الدكتور الفالح عدّ من أسباب ذلك الخطاب الديني في السلك التعليمي والتربوي فهذه وجهة نظر، وكونه أصاب فيها أم أخطأ فهو محل اجتهاد، فهناك من يقول أن هذا التحليل خطأ كما هو رأي حكام القضية، وهناك من يقول بأن هذا هو الصواب، والكل بشر؛ وعلى أية حال فكل له الحق في التمسك بوجهة نظره، لكن ليس من حقه أن يلزم الآخرين بوجهة نظره تلك، ويحتكر الصواب لنفسه وفي رأيه، فإن هذا هو عين التطرف؛ بل الذي يسع الإنسان أن يقول بمقوله الإمام الشافعي: (رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب) فلا تثريب على أحد ولا إنكار في مسائل الإجتهاد فضلاً عن تجريم المجتهد والحكم عليه بعقوبة، وهذا امر متفق عليه بين العلماء. وإن المصيب له أجران والمخطئ له أجر واحد؛ والشيخ محمد بن عبد الوهاب له فضل وجهود كبيرة في تحقيق التوحيد وتصفيته من شوائب الشرك والبدع، ولكنه يبقى كغيره من العلماء ليس معصوماً من الخطأ، وكل يؤخذ من قوله ويترك ما عدا رسول الله (ص) ودعوى العصمة او احتكار الصواب في قوله أو قول غيره من أئمة الدعوة، لم يقل به أحد من العلماء؛ فهو بشر كغيره يخطئ

ويصيب. والدكتور الفالح لم يقل بعقيدة أخرى تخالف العقيدة الصحيحة ولم يتناول العقيدة (التوحيد) نفسه بشيء، وانما انتقد الأسلوب البشري والمنهج في المدارس واحتكار الصواب في قول واحد وإقصاء أقوال أخرى واستبعادها من مناقشة أدلة كل قول فيما ليس فيه نص قطعي الدلالة والثبوت. وعلى أية حال فهو تحليل واجتهاد قد يصيب وقد يخطئ ولكنه ليس محل إنكار وتجريم باتفاق الفقهاء.

١٣) ما يتعلق بالحيثية الخاصة بما ورد في مداخلة علي الدميني عبر شبكة المعلومات وإذاعة خارجية من قوله: (إن احتكار تيار فقهي واحد من التيارات الأربعة ونفي ما عداه من مذاهب وطوائف أدى الى تغلغل هذا التيار في النظم التعليمية...الخ) فالجواب عما أورده حكام القضية هناك كالجواب السابق عما أوردوه من كلام الدكتور الفالح؛ وإنما يبقى هناك قولهم (تلبيس واضح بين المذاهب الفقهية والمذاهب العقدية التي لا يقر عليها المخالف في أصول الإعتقاد) أ. هـ.

فالدميني هنا يشير الى أن هناك شريحة واسعة من الشيعة تشاركنا المواطنة في هذا البلد وليسوا فردا أو أفراداً قليلين، وما أورده أصحاب الفضيلة من كلام الماوردي في الأحكام السلطانية فهو ينصب على ما إذا كان المخالف فرداً أو بضعة أفراد يمكن إقناعهم واحتواؤهم، ولكن الواقع لدينا خلاف ذلك، فهم جزء من هذا الشعب يشاركوننا في المواطنة في الأرض وما عليها، شئنا أم أبينا، فهم واقع تحكمه التزامات ومواثيق دولية ولا يمكن تحويلهم عن عقيدتهم التي هم عليها منذ أربعة عشر قرناً، وبالتالي فالدميني يقول لا يمكن إهمالهم وتهميشهم فهم مواطنون، وهم يطالبون بأن يمارسوا عقيدتهم في أراضيهم ومساجدهم ومدارسهم كما نمارس نحن عقيدتنا فكل له عقيدته التي هو مقتنع بها، فلا بد أن يعاملوا على هذا الأساس وإلا ترتب على ذلك فساد ومنكر أعظم من منكر بدعتهم، وذلك بأن يلجأوا الى الدول النصرانية اليهودية فيستعينوا بها علينا كما حصل في العراق، وهنا تكون الطامة الكبرى والفساد الأكبر. فإعطاؤهم حقوقهم بالعدل حسب الإلتزامات والمواثيق الدولية يدرأ عنا وعن العباد والبلاد فتنة أعظم ومنكراً أكبر من منكر بدعتهم.

وأما المذاهب الفقهية فمعلوم أن مناهجنا التعليمية الحالية والكتب التي يدرسها التلاميذ معظمها إن لم تكن كلها حسب مذهب الحنابلة، وإن كان الأمر فيما يتعلق بذلك قد خف كثيراً، غير أنه لايزال بعضنا يحتكر الصواب فيما تعلمه ونشأ عليه منذ صغره، فنحن بحاجة الى مزيد من سعة الأفق، وحرية الرأي والتعبير في حدود ثوابتنا الإسلامية والإفساح لوجهات النظر والإجتهادات الأخرى فيما عدا ذلك، وهذا ما قصده الدميني من كلامه. علماً أن كلام الدميني إنما قاله في وسيلة إعلام في مداخلته عبر شبكة المعلومات، ولم ترد في دعوى المدعي العام، ومعلوم أن صلاحية النظر والمحاسبة على ما يرد في وسائل الإعلام إنما هو من اختصاص وصلاحية وزارة الثقافة والإعلام كما نصت على ذلك تعليمات ولي الأمر التي أكدها ولي العهد في أوامر سامية، وأما محاكمة النيات التي لا يطلع عليها إلا الله وحده فهو الذي يحاسب عليها وحده.

١٤) وأما قول حاكمي القضية بأن ما قاله المدعي عليهم الثلاثة فيه مخالفات شرعية فيما يتعلق بالوحدة والإئتلاف وحماية العقيدة وحقوق الإنسان وفق الشريعة، فهذا كلام عام مجمل غير محدد والحكم بأن لدى موكلينا مخالفات شرعية يحتاج الى تحديد النصوص او الجمل التي يرى القضاة ان فيها مخالفة وما نوع تلك المخالفة وما هو الدليل من الكتاب والسنة على أنها مخالفة، مع أن القضاة لم يستدلوا لحكمهم بنص صحيح يدل دلالة قطعية على ما حكموا به؟

وأما ما كان محل خلاف واجتهاد بين العلماء فلا إنكار في مسائل الإجتهاد ولا تجريم فيها، وإنما الإنكار على من خالف نصاً قطعي الدلالة والثبوت. هذا ما قرره العلماء والفقهاء واتفقوا عليه. وأما الحكم بالتجريم بغير دليل قطعي الدلالة والثبوت فهو حكم بالهوى وبغير ما أنزل الله (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) (النحل ١١٦).

ولم نر أصحاب الفضيلة أوردوا في حيثيات حكمهم دليلاً شرعياً واحداً من الكتاب أو السنة يدل دلالة قطعية ولا حتى دلالة ظاهرة على شيء مما حكموا به. وأما استدلالهم بما أوردوه في حيثيات حكمهم (لايزال الناس بخير ما عظموا السلطان) الخ فهذا مجرد كلام مجهول المصدر لا يقوله إلا جاهل أو صاحب دنيا يرتزق بمثل هذا الكلام عند الحكام؛ وعلى كل حال فهو كلام باطل ترده وتبطله أصول الكتاب والسنة، لأن التعظيم لا يجوز صرفه للمخلوقين، فالعصمة لله وحده، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفضل خلق الله قال: (إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله)؛ وقال: (إنما أنا ابن امرأة تأكل القديد). ثم إن السلاطين منهم الظلمة والفساق والمجرمون وأشكال كثيرة منهم تستحق المقت والتحقير، فكيف يطلق التعظيم المطلق لسلطان؟ هذا كلام باطل قطعاً، ولو تأمله أصحاب الفضيلة لما أوردوه إطلاقاً، فضلاً عن أن يستدلوا به.

وأما كلام الماوردي أو غيره، فهو مما يستدل له ولا يستدل به، وعلى أية حال فلكل عصر ظروفه وعرفه وكل كلام سوى كلام الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فليس دليلاً بحد ذاته وإنما قيمته بقدرة قوة الدليل الشرعي الذي يستند إليه من الكتاب والسنّة. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا هل بلغت، اللهم فاشهد) تعظيماً لحرمة المسلم، وكما ورد في الأثر: (ما أعظمك وأعظم حرمتك - يعني الكعبة - وإن المؤمن لأعظم حرمة منك). فنأمل من أصحاب الفضيلة حاكمي القضية أن يتذكر كل منهم أنه سيقف بين يدي الله وسيسأل عن هذه الأحكام كيف أصدرها باسم الحكم بما أنزل الله، وسيسأله ربه: أين دليلك مما أنزل الله على هذه الأحكام القاسية التي حكمت بها على أساتذة جامعات علماء في مجال اختصاصهم بذلوا جهدهم فيما قدموا نصحاً للأمة جميعاً حاكمين ومحكومين؟ وأن يتذكروا حديث (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قال الصحابي يا رسول الله أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً. قال تمنعه من الظلم فذلك نصرك إياه).

هذا ما أحببنا إيضاحه لفضيلتكم ووضعه بين أيديكم بياناً للحق علماً أن معدي هذه اللائحة من العلماء، فهم قد بنوا هذه اللائحة على أدلة وأصول شرعية واضحة الدلالة لمن تأملها بإنصاف وشجاعة في قول الحق والحكم بالعدل الذي أمر الله به في كتابه: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) والله ولي المتقين.

المحامي: سليمان بن إبراهيم الرشودي

(٢-٢)

الدكتور عبد الله الحامد يستأنف ضد الحكم الظالم بسجن دعاة الإصلاح

مقولة أن أولياء الأمور هم الحكام والفقهاء مجرد لبنة تخلف في فكرنا السياسي

الحيثية التاسعة

قالت الهيئة (الأسطر ١٤–٢٦): إن أسلوب دعاة الإصلاح السياسي أذاع المطالبات (بإسلوب يتنافى مع مبدأ المناصحة لولي الأمر ويفضي الى إثارة العامة وتهييج الدهماء في أمور لا نظر لهم فيها من أمور السياسة والأحكام السلطانية، في وقت عصيب يمر بالأمة، وهي أحوج ما تكون الى وحدة الصف، وتفويت الفرصة على أعدائها المتربصين بها، الذين يتحسسون الذرائع للتدخل في شؤونها بإسم الإصلاح، وقد ذمّ الله تعالى هذا المسلك بقوله:"وإذا جاءهم أمر من الأمن او الخوف أذاعوا به ولو ردّوه الى الرسول وأولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم"؛ قال الشوكاني رحمه الله: والمعنى أنهم لو تركوا الإذاعة للأخبار حتى يكون النبي صلى الله عليه وسلم، أو يكون أولي الأمر منهم، هم الذين يتولون ذلك، لأنهم يعلمون ما ينبغي أن يفشى، وما ينبغي أن يكتم. أ. هـ. وقال السعدي رحمه الله عند تفسير هذه الآية: هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا غير اللائق وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة مما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم أن يثبتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه الى الرسول والى أولي الأمر منهم أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها، فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطاً للمؤمنين وسروراً لهم وحرزاً من أعدائهم فعلوا ذلك، وإن رأوا ليس فيه مصلحة او فيه مصلحة ولكن مضرته تزيد على مصلحته لم يذيعوه. وفي هذا دليل لقاعدة أدبية، وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولي من هو أهل لذلك ويجعل الى أهله ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب الى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ. أ. هـ).

النقض: (المناصحة غير العلنية..) مفهوم سياسي أموي وعباسي، من مفاهيم تخلف الفكر الفقهي السياسي، وهو منسوب الى الإسلام بلي أعناق النصوص، وصرف النصوص عن ظاهرها؛ وهو ضد مبدأ (مفهوم الحكم الدستوري) المتقرر في الإسلام؛ كما أنه ضد مفهوم الحداثة السياسية في الفكر السياسي المعاصر الذي درجت عليه الدول. وقد فككنا ذلك الخطاب في كتاباتي ولا سيما في مجموعة الدفاع المفصل (ويمكن إن أرادت هيئة التمييز النظر في مسألة التقعيد الشرعي لذلك أن تطلع على تلك الكتيبات وهي موجودة عند المحامين).

أ ـ فهي ـ الهيئة ـ تعتقد أن (لولي الأمر) قوامة على الأمة، ومن المعروف أن مقولة أن أولياء الأمور هم الحكام والفقهاء هي نظرية سياسية عباسية، وهي مجرد لبنة في بنية التخلف السياسي، ومن أجل ذلك لا عجب أن تردد الهيئة هذه الثقافة: فالناس العاديون هم الرعاع والدهماء الذين اذا اجتمعوا ضروا، وإذا تفرقوا نفعوا، والناس العاديون هم العامة، والدهماء التي لا تعرف شيئاً من أمور السياسة والأحكام السلطانية.

ترى ألا تعرف العامة أن العدل ركن في الإسلام؟ ألا يعرفون أن الشورى ركن في الإسلام؟ وإذا كانوا لا يعرفون، ألا ينبغي أن يعرفوا كيف يأمرون بالمعروف في السياسة وينهون عن منكرها؟

ب ـ ثم هذا الوقت العصيب الذي تمر به الأمة، أليس من أسبابها محافظة الدولة العربية على القوالب السياسية المحافظة التي تضع أزمة السلطات كلها في يد رجل واحد، وتدافع عنها تارة باسم الخصوصية الوطنية وتارة أخرى باسم الأصالة العربية، وشر من هذا وذاك ان تقدم الفكر السياسي المتخلف على أنه الهدى الإسلامي الأصيل.

ج ـ ثم إن رد الأمر الى الله والرسول والى ولي الأمر مسألة لا خلاف فيها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن من هم أولو الأمر؟، وسواء أكان الأمر بمعنى الرأي أم الخبر أم الشأن والقرار، فلكل منها اعتبار. حسناً، نقيس الحكام الأمر على الرسول صلى الله عليه وسلم في رد الأمور إليه بصفته (حاكماً)، لكن ما ضوابط ذلك؟ هل الهيئة تجهل الضوابط أم تتجاهلها، أم أنها تظن أننا جبناء لا نستطيع أن نقول لها وللفقهاء الذين لا ينطلقون عن رؤية مؤسسة على الشرع في مفهوم الفقه السياسي: لا تدخلوا بنا الأثل!

د ـ نبقى إذن في معنى أولي الأمر من غير الحكام الذين يرد إليهم الرأي، فهل هم الفقهاء الرسميون الذين يصدرون فتاوى لا تنبثق من عمق في الفقه السياسي، ولا من تحليل الواقع، وهيئة الإفتاء في موقفها من قضية حقوق الإنسان الشرعية نموذج ماثل؟

هـ ـ هل هم القضاة الذين جسدتهم الهيئة في كونهم من مفهوم سلطة الأمة، ومن نظرية تقسيم سلطات الدولة على ثلاثة أعمدة. ومن التجمعات المدنية الأهلية بأنها أمور من المصالح المرسلة نرجع فيها أيضاً الى ولي الأمر/ أي الحاكم، لتقرير ما يراه "بعد التحقق من عدم معارضتها نصوص الشرع"؟! كيف يتم التحقق؟ من الجهة التي تتحقق؟ لم تبيّن الهيئة ذلك.

وإذا كانت الهيئة ترى أن لأولي الأمر من غير الحكام دور في الإستنباط والتحقيق، فكيف غفلت عن ذلك عندما جعلت أمر المصالح المرسلة محصوراً بولي الأمر/ الحاكم؟ إن تناقض الهيئة دليل على أن اضطراب الفكر السياسي العباسي لا يمكن ترقيعه ولا تجميله.

إذا رجعنا الى كتب التفاسير وجنا أن أغلب المفسرين يذكرون أنهم كبار الصحابة من البصراء، وأهل الفقه والعلم. ويمثلون لهم بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ـ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم. هؤلاء أهل رأي وحنكة بالمفهوم اللغوي للفقه، وبالمفهوم العملي للعلم. ولم يكونوا موظفين بل هم من المجتمع الأهلي، ولا يقاس عليهم. فالحاصل أنه ليس في البلاد هيئات مستقلة عن الدولة تجسد هذا المفهوم.

ترى ألا ترى الهيئة أن نخبة هذا البلد من فقهاء ومفكرين وأساتذة جامعات ومثقفين ومحامين ومهتمين بالشأن العام، هم من ينطبق

عليهم قول ابن سعدي في تفسيره (أولي الأمر منهم أهل الرأي والعلم والنصح والرزانة الذين يعرفون الأمور ويعرفون المصالح وضدها). أليس هؤلاء الآمرون بالمعروف السياسي المستقلون عن غيرهم ممن ينطبق عليه قول ابن سعدي: (اذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولي من أهل ذلك، ويجعل الى أهله). فهناك عديد ممن يطلق عليهم أولي الأمر حسب الرأي المبحوث، في شأن عبادة روحية كالصلاة والصيام والحج، أو مدنية كالإقتصاد والتجارة والتعليم والزراعة، سواء أكانوا في مجالس أو نوادي أو مجالات كمجلس الشورى، ونحوها من معاهد الخبرة والأبحاث، فهل تستطيع الهيئة لكي تنفي عن المجاهدين بكلمة العدل أمام السلطان، أنهم من أولي الأمر، وفيهم من هو أفضل منا ومنها على ما في أشخاصها من فضل، علماً وتقى وورعاً ونباهة وحنكة؟

الهيئة تنسى (الأمر) في الآية هو الرأي الذي يستنبط في الأمور الظاهرة، ولا يدركه العاديون من الناس، وتنسى أنه لا بد للرأي من الشجاعة، فالمفكرون تحت الكواليس لا يجيدون إلا الغموض والتدليس، ونحن نطالب الهيئة بأن تحدد لنا في هذا البلد، من هم أقرب الناس الى ما وصف به أولو الأمر في هذا الآية، من أنهم كبراء الصحابة أصحاب البصائر؟

وتنسى الهيئة أنهم ليسوا موظفين، ولا زعماء قبائل، من خلال الأمثلة التي ذكرها مفسرو التابعين كابن عباس وعكرمة والبغوي السمرقندي، وأنهم كبراء الصحابة أصحاب البصائر كما ذكر البغوي والثعلبي والبيضاوي والنسفي وأبو السعود وابن عاشور.

كما وتنسى بأن إدخال الحكام بناء على تفسير الآية بأمراء سرايا الرسول صلى الله عليه وسلم، كما في تفسير السدي ومقاتل وابن زيد، ليس قياساً، والنص إذن عليهم غير صريح، وهو قياس وللقياس ضوابط لا تخفى. فقياس الملوك والخلفاء منذ العصر الأموي، قياس فيه نظر، له ضوابطه التي لا نظنها تخفى على الهيئة. والهيئة تنسى أن المواصفات التي تنطبق على مفهوم أولي الأمر، كما في الأثر والصحابة والتابعين وتمثيلهم بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، تشير الى أنهم:

أ ـ أصحاب إيثار ونصح وإخلاص للأمة.

ب ـ أصحاب رأي وحنكة وبصيرة وعلم وحسن تدبير.

ج ـ أصحاب نزاهة واستقامة في السلوك.

د ـ مستقلون في المجتمع الأهلي، يتبعهم الناس.

فهل يرى القضاة أن المبادرين من دعاة الإصلاح السياسي، لا تتوافر فيه في الجملة شيء من هذه الصفات، لكي تخرجهم من مفهوم (أولي الأمر)؟

ومن اجل ذلك، فإن الهيئة تأخذ الرأي الفقهي الضعيف ثم تنتصر له، ثم تطبقه على موظفي الحكومة وتنزعه من غيرهم، وفي ذلك تحكم يصل الى درجة المغالطة المنطقية.

و ـ ثم ما هي الأخبار التي أذاعها دعاة الإصلاح، التي ليس فيها مصلحة أو مضرتها تزيد عن مصلحتها؟ المعروف أن الآية تتحدث عن المنافقين المرجفين، أو عن ضعفة المسلمين الذين ليس لديهم بصيرة في ما يذيعونه من اخبار. فهل دعاة الإصلاح السياسي منافقون أو ممن لا يدركون المصالح؟ وهل قيامهم بتذكير الحكومة بأن العدل والشورى من أصول الدين العظمى، وأنهما من شروط البيعة الشرعية (يجعلهم من المرجفين؟)، وهل تتصور الهيئة هؤلاء الدعاة من الأغرار الذين يذيعون الأخبار وهم لا يدركون؟

نسيت الهيئة ما درج عليه المشائخ من أولي الأيدي والأبصار، كالشيخ محمد بن إبراهيم المسلمي رحمنا الله وإياه، الذي أحبّ الشيخ المجاهد عبد الرحمن الدوسري رحما الله وإياه، أن يطلعه على نصيحة كتبها فرفض المفتي قائلاً: إذا قرأتها ظنّ الناصحون الآخرون أنه لا ينبغي لعالم أن ينصح الناس، إلا باستئذان الحاكم أو المفتي. هناك فرق بين سلوك الشيخ وسلوك الهيئة التي تسبب حكما بالسجن بضع سنين على دعاة العدالة والشورى.

سارت مشرّقة وسرتُ مغرّباً شتّان بين مشرّقٍ ومغرّبِ

ثم إن مسالك المجاهدين بقول كلمة العدل أمام السلطان، درجوا على تنبيه الحكام على ما ينبغي لهم، حتى في حالات استنفار الجهاد، لأن المعاصي العامّة من أسباب سخط الله سبحانه وتعالى، ولا معصية أعظم من ظلم الدولة، كذلك كان العزّ بن عبد السلام وابن تيمية وأضرابهما. ثم إن الهيئة تقتنص آراء الفقهاء الأحرار، من المجاهرين بكلمة العدل أمام السلطان، لتدلل بها على أن أولي الأمر هم الحكام والفقهاء المحكوميين، وتنسى أن أمثال الشوكاني وابن سعدي رحمنا الله وإياهما، كانا من الفقهاء المستقلين في المجتمع الأهلي المدني، وكانت لهما مواقف جهروا بها وبما يعتقدونه صواباً في أوقات سياسية عصيبة؛ وهؤلاء عندما كانوا يعارضون الرأي الحكومي الشائع، ويفتون الناس بخلافه كانوا يجسدون مفهوم أولي الأمر، فهل تظن الهيئة أن من السهولة تجيير أقوالهم لغير المفاهيم التي جسدوها بأعمالهم، وهؤلاء الفقهاء الأحرار لو كانوا بين يدي الهيئة، ماذا ستحكم عليهم به في ظل حيثياتها التي تحرف الصريح القطعي من الشريعة؟

وعلى رأي الهيئة فكل العلماء والفقهاء الذين جهروا بكلمة الحق والعدل، قد قالوا ما لا مصلحة فيه، أو مما تغلب مفسدته مصلحته، ولا دليل للهيئة إلا قاعدة سدّ الذرائع التي هي مقياس رجراج يمكن استخدامه لرد الحق.

أسوأ النظريات التربوية والسياسية هي نظرية حصر مرجعية الأمة بالأمراء والفقهاء، وهي من أعظم التحريف الذي دخل الثقافة الإسلامية

الحيثية العاشرة

قول الهيئة فيما يتعلق بتسبيب الحكم بالسجن سبع سنين (الأسطر ٢٦-٣٩): بأنني أبديت (جرأة على بعض المصطلحات والمبادىء المتعلقة بالسياسة الشرعية، وجنوحه في تفسيرها إلى أقوال مهجورة أو مرجوحة، وتحميله أقوال بعض العلماء ما لا تحتمله، والعمل على إضفاء الشرعية على بعض النظريات السياسية الحديثة التي ينادون بها، ويعتقدون أنها الضمانة لمنع الاستبداد، وحفظ الحريات، مع أنها لم تعد مسلمة في النظم السياسية المعاصرة، كما يشهد به واقعها، وإنما الضمانة في التزام قواعد الشريعة ومبادئها التي تمنع من الاستبداد والجور.. من ذلك تطاوله على منزلة ولي الأمر في النظام الإسلامي بقوله: "إن ما قرره الفقهاء من أن ولي الأمر أدرى بالمصلحة"..).

تتهمني الهيئة بأنني:

أ ـ أفسّر الآيات والأحاديث بأقوال مرجوحة أو مهجورة. إنني أؤكد مرة أخرى أن الصواب إنما هو في رأي الرازي والنيسابوري ومن تبعهما في تفسير آية الطاعة: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله" (النساء٥٩)، وآية الإستنباط: "وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف" الذي أستنبط منه: أنه لا طاعة مطلقة بعد الكتاب والنبي صلى الله عليه وسلم لأحد من الناس حتى لو كان عالماً أو فقيهاً، إلا لإجماع الأمة. وأن إجماع الأمة يجسده الفقهاء والعلماء ـ من كافة أهل الرأي في كافة شؤون الحياة ـ المستقلون من أهل النصح والإيثار والشجاعة والبصائر السياسية والإجتماعية. وأنهم هم أهل الحل والعقد. وأؤكد مرة أخرى ما رآه الشيخان محمد عبده ومحمد رشيد رضا من أن القالب الذي يجسد إجماع الأمة وأهل الحل والعقد فيها هم التجمعات الأهلية

المدنية، من نقابات وجمعيات وروابط وأندية ومؤسسات إعلامية مستقلة في صورة سلطة ولي الأمر المباشرة، وأنه يجب أن تطيع الأمة، بما فيها الحاكم، أهل الخبرة والرأي في تخصصاتهم التربوية والطبية والزراعية والصناعية والإدارية والمالية والسياسية والعسكرية، لتجسّد الإسلام قوياً عزيزاً في منظومته الروحية والمدنية معاً.

كما وأؤكد مرة أخرى أن (أولي الأمر) يجسدون إجماع الأمة ومرجعيتها في صورة غير مباشرة، هي مجلس النواب، وأن الأمة إذا أطاعت الله في ما هو صريح في الكتاب والسنة، فإن إجماعها معصوم، فإن اختلفت فالخلاف بين أمرين:

الأول - إما أن يكون حول أمر نظري، ما ليس فيه نص صريح من الشريعة وكلياتها وروحها، وهذا أمر يلتمس بالإجتهاد الفقهي، وهذا معنى قوله تعالى: (فردّوه الى الله ورسوله)(النساء - ٥٩).

الثاني - أن يكون في أمر تطبيقي، كالخطة الزراعية والمالية والتربوية، وهذا يرد الى (أولي الأمر الذين يستنبطونه) (النساء: ٨٣). وأقول بأن تفسير الصحابة والتابعين للآيتين، لا يمكن حمله إلا على هذا المعنى، ولا يمكن حمل كلام عديد من ثقات المفسرين بأنهم الكبراء من الصحابة، أصحاب البصائر، إلا على هذا المعنى، ولا يمكن فهم كلام ابن تيمية من أنهم المتبوعون، في ظل قراءة كتاباته السياسية ولا سيما الحسبة، فضلاً عن قراءة سلوكه المتجسد في الجهاد السلمي، إلا على هذا المعنى.

ولا مانع في العلوم أن يتحول الرأي المرجوح الى راجح، وأن يتحول القول المهجور الى مشهور، إلا إذا كانت الهيئة تقول: خطأ مشهور خير من صواب مهجور، وليس هناك دليل معتبر على من خص مفهوم أولي الأمر بالفقهاء الذين لهم نمط محدد وثقافة محددة، يعرفهم الناس في هذا العصر، فإذا كانوا فقهاء بالمعنى الراشدي فنعم. وأؤكد أن تحديد مفهوم أولي الأمر بالحكام والفقهاء أدى الى الطغيان لأن الفقهاء لم يستطيعوا موازاة السلطة، فصاروا لهم أتباعاً إما أن يسكتوا وإما أن يمرروا لظالم دواوينه وإما أن يستقروا في سجونه. فكيف يكونوا إذا ذاك أهل حل وعقد من دون دعم الجمهور، والله يقول: (ولولا رهطك لرجمناك)؟

أما ما ذكرته الهيئة من أن عامة أهل العلم قرروا ذلك، فهي تعرف من أصول الفقه أن الأكثرية يكون رأيها صواب في الأمور الإجتماعية والسياسية، إذا لم تخالف نصاً صريحاً؛ أما آراء الأكثرية في المسائل المعرفية، فليست لها قدسية، ولو صح قولها، لما كان هناك ضرورة ولا فائدة لكتابة تفسير بعد تفسير ابن جرير، ولا لتأليف كتاب في أصول الفقه بعد الشافعي.

وابن تيمية لم يرجح أنهم العلماء، إلا بناء على أنهم المتبوعون، ولا يجوز للهيئة أن تنتقي - إن كانت عامدة - من كلام ابن تيمية نصوص مجتزأة وغير صريحة أو مقتنصة فتعارض قوله بسلطة الأمة، ولا ما يعارض قوله بأن العدل لا الإيمان أساس عمارة الأرض، ولا ما يعارض مسلكه؛ فلا بد من الصحة المنهجية في الأمور المعرفية.

ب - وبناء على ذلك فولي الأمر/ الحاكم ليس أدرى بالمصلحة من الأمة، وليس له (قوامة) عليها؛ فللأمة القوامة على كل حاكم، وهذا ما صرح به ابن تيمية في نص له ذكرناه مراراً، يؤكد أن الأمة هي المخولة بحفظ الشريعة.

ج - وأؤكد مرة اخرى أن أسوأ النظريات التربوية والسياسية هي نظرية حصر مرجعية الأمة بالأمراء والفقهاء، وهي من أعظم التحريف الذي دخل الثقافة الإسلامية منذ صياغتها العباسية.

د - أما القول بأن القاضي في المحكمة ما هو إلا وكيل عن السلطان، أي أن السلطان هو القاضي الأصيل، فهذا قول باطل، يجسد وصاية السلاطين على القضاء، ويتذرع به المقلدون لإمرار قواعد قضائية متخلفة؛ وفي استشهاد الهيئة برأي ابن رشد ملاحظتان:

الأولى: ان ابن رشد رحمنا الله وإياه، عندما يشير الى الإمام الأعظم، يبني على الصورة الشرعية لإمام الإختيار الملتزم بشروط البيعة على الكتاب والسنة، والعدالة والشورى، لا سيما وهو فقيه أندلسي، وفقهاء الأندلس أكثر الفقهاء وعياً بفقه السياسة الشرعية، بعد ابن تيميه.

الثانية: ان زعم ان تولية الإمام الأعظم القضاة، شرط في صحة القضاء، فهذا أيضاً راعى فيه شروط الإمام الأعظم، أما في حالات عدم توافرها، فابن رشد يقول لاخلاف في ذلك عرفه، فلم ينف وجود الخلاف، بل نفى علمه به. فهل تزعم الهيئة أنه لا خلاف فيه، لنجيب على نفيها؟

الثالثة: لقد استشهدت الهيئة بفيلسوف كابن رشد في مقولة سياسية: الحكمة ضالة المؤمن! ترى لو أن أحد دعاة الإصلاح استشهد برأي مثله، ألا يمكن أن تضيف إليه الهيئة تهمة جديدة هي ترويج آراء الفلاسفة وأهل البدع؟!

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

إن قراءة الهيئة عجيبة لحقوق المواطنين، ولكفالة حرية الرأي والتعبير والإجتماع والتجمع.. ليس كفالة هذه الحقوق هو الذي يسيء الى البلاد أو المؤسسات الشرعية، بل الذي يسيء اليها انتهاكها. ونموذج ذلك أن الإثارة التي صارت لقضيتنا أكثر سلبية من معالجة الموقف من دون توقف ومن دون إحالة الى القضاء ومن دون أحكام قاسية، وسيقرؤها الرأي العام الوطني والعربي والإسلامي على أنها إخلال بالحقوق التي كفلتها الشريعة للمواطنين وعلامة على أن القضاء لا يتمتع بضمانات للنزاهة والعدالة.

ثم إن الهيئة لم تثبت الحجج التي استندت إليها مقولاتي بل أبرزت العناوين من دون سيق الحجج والأدلة في اجتزاء واضح، فيها اقتناص الشوارد، وفيها لي أعناق النصوص، وفيها إخراج للكلمات التي تعتبرها حادة أو طويلة اللسان من سياقها! إننا نطالب الهيئة القضائية بتطوير نظام الإجراءات الجزائية لترتفع الى مستوى الشريعة السمحة، ولتلتزم بما وقعته الدولة من مواثيق حقوق الإنسان. إذا كان القضاء وهو واجهة الدولة لا يطبق هذه القوانين، فكيف ينتظر من وزارة الداخلية أن تطبقها؟!

الحاكم ليس أدرى بالمصلحة من الأمة، وليس له (قوامة) عليها؛ فللأمة القوامة على كل حاكم، وهي المخولة بحفظ الشريعة

إن قضايا النشر تحال الى المطبوعات، فما هو المبرر الى إحالة قوانينها الى القضاء ما دام القضاء بهذه الصورة؟ إن قياس الحكومات والدول الأموية والعباسية والعثمانية والمملوكية والطوائفية المعاصرة، قياس باطل لأن للقياس أصولاً معتبرة، وهي تجانس العلّة، وهناك فوارق فصلتها في كتابي (معايير استقلال القضاء الدولية في بوتقة إسلامية) وكتاب: (استقلال القضاء السعودي: عوائقه وسبل تعزيزه) أهمها:

١ - أن النبي صلى الله عليه وسلم له صفات عديدة، فهو نبي في مجال الوحي، وهو حاكم في مجال الدولة، وهو مفت يقول - معصوماً - بالوحي، ثم هو قاض يحكم بما لديه من الوحي، وبما أراه الله من الرأي؛ فإذا وجد بشر فيه هذه الصفات أمكن القياس عليه.

٢ - أما القياس على الخلفاء الراشدين، فهؤلاء يتسمون بخمس سمات، تكاد لا تتوفر في أي حاكم جاء بعدهم وهي:

- أنهم مجتهدون على معرفة بالأحكام الشرعية تصل الى درجة الإجتهاد.
- أنهم في مجال النصح للأمة والإيثار والتضحية.
- أنهم في المبادرة والإبتكار والرأي والحنكة وسداد الرأي في أعلى مرتبة.
- أنهم في المسلك الشخصي على أعلى درجة من الورع والعدالة.

ـ أنهم منتخبون.

فإذا وجدت هذه الصفات في أي حاكم، اتسق القياس.

وكذلك استشهادها برأي ابن تيمية، فإنه يشير الى (صورة الإمام) النظرية في الفقه الإسلامي: وفيها ملاحظتان:

١) ان ابن تيمية لم يورد النص في مجال صلاحية الحاكم وحقوقه، في مجال واجبات الحاكم قال : (يجب على ولي أمر المسلمين) والغرض الأساسي هو قوله: (البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء والقضاة ويستعمل أصلح من يجده). وهنا مربط الفرس: البحث عن المستحقين وأصلح الموجودين؛ المقصود بالنص واجبات الحاكم، وتكافؤ الفرص واختيار الأصلح.

٢) أن دعاة الإصلاح لم يقولوا إن الحكومة مسلوبة الإختصاص في تولية القضاة، إنما قالوا: إنه ينبغي إشتراك أكثر من جهة في تولية القضاة، بأن يكون تعيين قضاة الدرجة الأولى من مجلس القضاء الأعلى، وأن يكون تعيين قضاة الدرجة الثانية والمجالس ورئاسة المحكمة مشتركاً بين ثلاث جهات:

أ ـ التعيين الأولي من مجلس القضاء

ب ـ الإعتراض او الموافقة من مجلس النواب

ج ـ إصدار القرار أو الإعتراض من الملك.

وهذا هو الذي يناسب صيغة الحكومة الإسلامية الحديثة.

فإذا كانت هذه الصفات لا توجد في ٩٩٪ من الحكام، فلا ينبغي وضع قواعد لواحد في المائة، لأن الشريعة لم توضع للحالات النادرة، ولو وضعت لما جاز وضع قاعدة للحالات الشاذة، ثم تطبيقها على الأحوال العامة.

وحتى لو حكى ابن رشد الإجماع، فالإجماع لا يكون على ما فيه مقال، وإجماع الفقهاء السابقين يختص عصرهم، ويعالج أوضاع القضاء والسياسة في تلك العصور، أما ظاهرة الدولة الحديثة، وتعقد طبيعتها، وتعدد وظائفها وكثرة مشكلات الناس فتتطلب حلولاً عملية تسد مسارب الهوى والجور.

ودعاة الإصلاح السياسي لم يقولوا إن ما نقوله هو الصحيح وأن غيره هو الباطل، وإنما نقول إنه الطريق المعبد لتحقيق سلطة الأمة ومرجعيتها في تجسيد المصالح الشرعية. الذي جرت عليه الإمم وإن الإسلام في قواعده الأساسية ومقاصده الشرعية قد أسس ذلك، ولكن توقفت النظريات والأطر والآليات، في ظلال الحكم الجبري الجائر القديم، وإن الأمة المسلمة اليوم بحاجة الى نظريات وأطر وآليات تجسد مبادئ الإسلام؛ وأن على فقهاء السياسة الشرعية أن يجتهدوا ويؤصلوا، بقدر طاقتهم، وتأصيلهم واجتهادهم ليس نهاية المطاف، ولكنه بداية رحلة البحث عن حل للمعضل الذي تعيشه الدولة، وقد يكون للباحثين عن الحل حدة وحماسة، تطيل ألسنتهم، ينبغي لهم أن يقذعوا أنفسهم ويسمعوا من الآخرين، ولكن لا ينبغي تنازلهم عن حقهم في البحث عن الحل.

إن الهيئة تنساق الى الذين يريدون حماية تخلفنا السياسي بخطاب ديني: من أمثال الذين يحرمون الإنتخابات البلدية والنيابية، وممن لا يرون فوائد ضمانات استقلال القضاء، وفوائد المجالس النيابية، وفوائد التجمعات المدنية. ليت هؤلاء الفقهاء يعيشون سنين في الدول الدستورية، ليعرفوا صحة ما نقول، وليعرفوا أن تطبيق هذه الضمانات حقق عدالة وشورى وتلاحماً بين القيادة والمجتمع، وازدهار النظم الدستورية أمر طبيعي في سياق ما اعتبرناه الصيغة العباسية للثقافة الإسلامية.

إن القرآن والسنة فصّلا شق الشريعة الروحي، كما نجد في مسائل الطهارة والصلاة، وفصّلا ما لا يتغير من شق الأحكام الشرعية المدني، كالمواريث وأحكام العلاقات الزوجية، وهذه الموضوعات لا تكاد تحتاج الى اجتهادات جديدة. ولكن القرآن والسنة لم يفصلا المسألة السياسية، لأن السياسة أشد العلوم اضطراباً، لاختلاف طبائع الناس وعاداتهم، ولكن الإسلام أقرّ مبدأ (العدالة) وأقرّ مبدأ (الحرية السياسية) وأقرّ (التعددية والتسامح)، وأقرّ مبدأ (الشورى الملزمة) ولكنه لم يفصلها في قوالب محددة، وهذا ما أشار إليه إمام الحرمين الجويني، عندما ذكر أن مسائل السياسة (عرية من القطع)؛ وهو يقصد أن تفصيلاتها ليست من القطعيات، أما المبادئ فهي من القطعيات. ومن أجل ذلك فإن الأخذ بما صحّ من علوم الإنسان والسياسة والإجتماع والطبيعة، يعتبر من الشريعة، ولو لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم، ولو لم يفعله الخلفاء الراشدون (كما ذكر ابن عقيل وابن القيم في غير هذا السياق).

فإذا كان العدل والشورى في الدولة الصغيرة يضمنان بوسائل محددة، ولا يضمنان في الدولة الكبيرة بهذه الوسائل، لا يجوز الوقوف على الوسائل، والجمود على القوالب، واعتبارها كالمبادئ. فديوان المظالم أحدثه العباسيون وهو صيغة ناسبت النظام السياسي والأحوال القديمة، ولكن هذا القالب لا يكفي اليوم في الدولة الحديثة.

ووزارة التفويض في الدولة العباسية كانت صيغة مناسبة لعلاج أحوال سياسية لامفرّ منها، ويمكن اليوم لجوء أي دولة الى هذا القالب مادام مناسباً لعلاج الأحوال.

والتعليم في العصور القديمة لم يكن مقسماً الى ابتدائي ومتوسط وعال وجامعي، واللجوء الى هذا الأسلوب أفضل لضبط برنامج التعليم في مسطرة. وهذه القوالب التعليمية الحديثة، أفضل تجسيد لمبادئ التربية من القوالب القديمة؛ وكذلك هي الإدارة السياسية.

> الهيئة تأخذ الرأي الفقهي الضعيف ثم تنتصر له، ثم تطبقه على موظفي الحكومة وتنزعه من غيرهم، وفي ذلك تحكم ومغالطة منطقية

سبب نزول آية الإستنباط: لعل ابن الجوزي أكثر المفسرين تنظيماً وترتيباً لمسائل تفسير الآية، فسنعتمد عليه ونشير الى المفسرين الآخرين. في سبب نزول الآية قولان. الأول: أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتزل نساءه، فدخل عمر المسجد فسمع الناس يقولون طلق نساءه، فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فسأله: أطلقت نساءك؟ قال لا. فخرج عمر فنادى ألا أن رسول الله لم يطلق نساءه فنزلت الآية، فكان هو الذي استنبط الأمر (انفرد بإخراجه مسلم) ـ تفسير ابن الجوزي عن ابن عباس وروى عن ابن جريج (تفسير الطبري).

الثاني: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا بعث سرية من السرايا فهزمت أو انتصرت، تحدثوا بخبرها، ولم يصبروا حتى يكون رسول الله هو المتحدث. رواه ابو صالح ايضاً عن ابن عباس (تفسير ابن الجوزي).

وفي الذين يذيعون الأخبار أقوال:

الأول ـ المنافقون، عن ابن عباس والضحاك وابن زيد، وهو قول الجمهور (تفسير ابن الجوزي).

الثاني ـ ضعفة المسلمين ـ عن الحسن.

الثالث ـ المنافقون وضعفة المسلمين (تفسير ابن الجوزي) فهم إذا مخادعون أو مخدوعون. الأمر هو الخبر كما قال هو واضح في سياق الكلام، وكما نص عليه المفسرون، او هو النبأ ـ أي الخبر الهام (انظر تفسير ابن عاشور).

وفي المراد بالأمن ثلاثة أقوال:

أ ـ فوز السرية وهو قول الأكثرين.

ب ـ الخبر الذي يأتي الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه ظاهر على قوم فيأمن منهم، قاله الزجاج.

ج ـ ما يعزم عليه الرسول من الموادعة والأمان، تقدم ذكره لدى

الماوردي.
وفي الخوف ثلاثة أقوال:
واحد ـ النكبة التي تصيب السرية، ذكره جماعة من المفسرين.
إثنان ـ الخبر الذي يفيد أن قوماً يعدون العدة لحرب المسلمين.
ثلاثة ـ ما يعزم عليه النبي من الحرب والقتال (تفسير ابن الجوزي).
معنى (يستنبطونه): من استنبطت الركية؛ إذا استخرجت ماءها، كل مستخرج شيئاً كان مستتراً عن ابصار العيون، أو عن معارف القلوب فهو له مستنبط، كما قال القرطبي، فهم يفحصون عنه ويتحسسونه ويتبعونه، كما قال أبو ... ومجاهد والضحاك (تفسير الطبري). ويتفكرون فيه كما قال ابن زيد (الطبري)، وهو يدل على الإجتهاد عند عدم وجود النص أو إجماع (القرطبي)؛ الذين يستخرجونه بتدبيرهم وصحة عقولهم (الشوكاني). واستنبط الفقيه اذا استنبط الفقه الباطن (الرازي)، وفيها دليل على حجته القياسية.
الذين يستخرجون تدبيره بفطنتهم وتجاربهم ومعرفتهم بالحروب ومكائدها.
أذاعوا به: سارعوا به وأفشوه وشنعوا به، كما روى عن ابن عباس (ابن الجوزي).
سارعوا به وأعلنوه وأفشوه قبل أن يقفوا على حقيقته، كما قال قتادة وابن جريج (ابن الجوزي) فنهوا عن ذلك لما يلحقهم من الكذب في الإرجاف، كما قال الضحاك (القرطبي): على طريقة الشاعر: وما آفة الأخبار إلا رواتها.
الآية تعالج الشائعات التي تعتمد على أخبار غير موثقة، أو تبالغ في تضخيم الأخبار، أو تفتعل الأراجيف والأخبار الملفقة، ولا سيما في الأمور العامة، والتي تتصل بحياة الناس، كأخبار الحروب والجيوش وأخبار امتلاك بعض الدول سلاحاً غير تقليدي، والإخبار عن نيّة دولة غزو أخرى، ومنها الشائعات حول أمراض الرؤساء والملوك ونحوها، وحول حياتهم؛ ومن الشائعات التي تتصل بميزانيات الدولة، ولهذه الأخبار آثار على الأمن الوطني، ولها آثار على حركة التجارة مما هو معلوم معروف.
والخلاصة أن آية الإستنباط تشير الى صفات في (أولي الأمر) حسبما جاء في تفسيرات الصحابة والتابعين، وهذه الصفات هي:
١ ـ أنهم من أهل العلم والفقه (وقد بينا سابقاً أن معنى كلمة الفقه والعلم في المعجم الراشدي، معنى لغوي، قبل أن يصبح الفقه والفقهاء والعلماء والعلم مصطلحات خاصة في الثقافة الدينية). وهذا مقصود من قال أنهم أهل الفقه والعلماء، الحسن البصري وقتادة (تفسير ابن الجوزي) ولذلك تأتي صفة (العقل) مرادفة لأوصافهم بالفقه والعلم، كما قال ابن جريج (أهل الفقه في الدين والعقل).
ومن أجل ذلك مثل لهم ابن عباس بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ـ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم (تفسير ابن الجوزي) وذكره البغوي والسمرقندي، ومثل لهم عكرمة بأبي بكر وعمر (تفسير ابن الجوزي).
ومن خلال الوصف اللغوي والنموذج البشري، صاغ عديد من المفسرين معنى أولي الأمر بأنهم أصحاب البصيرة والرأي من أكابر الصحابة، أي أصحاب العقول الراجحة، الذين يرجع الناس اليهم في أمورهم، والذين يستخرجون المعاني الخفية على العاديين من الناس بتدبيرهم وصحة عقولهم، كما فصل ذلك الشوكاني، وأجمله عديد من المفسرين بعبارة متوارثة: كبراء الصحابة البصراء بالأمور، كما قال البغوي والثعلبي والبيضاوي والنسفي وابن عاشور وأبي السعود.
وهذا التفسير لا يمنع من دخول أمراء سرايا الرسول صلى الله عليه وسلم كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص والولاة، فلا يمنع من تفسير الآية بأنهم الولاة وأمراء السرايا كما ذكر السدّي ومقاتل وابن زيد (انظر تفسير الطبري والقرطبي وابن الجوزي).
فالأوصاف المركزية لأهل الإستنباط هي الحنكة والتدبير وسداد الرأي وحدة البصيرة؛ وإذن فالمعنى المركزي لأولي الأمر هو الحنكة والبصيرة والقدرة على استنباط ما وراء الكواليس، كما أن الأمر يختص بالشأن العام للأمة والشعب، مجتمعاً ودولة. وسواء إذن قيل كبراء الصحابة أو أمراء السرايا، فهذه اوصاف تشير الى المعنى المركزي ولكنها ليس إياه؛ فالمعنى المركزي هو الرأي المحنك، ومن طبيعة الأمور أن لا يبرز في المجتمع النبوي والراشدي إلا المحنكون أصحاب الرأي ومن الطبيعي أيضاً أن لا يولي النبي صلى الله عليه وسلم على سراياه إلا ذوي الرأي والمكيدة وحسن التدبير، فالحرب خدعة.
فإذا كانوا من ولاة الرسول صلى الله عليه وسلم وأمرائه على السرايا، فهم إذن من موظفي الدولة عامة والحكومة خاصة. وإذا كانوا كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، فهم من أعيان المجتمع الأهلي والدولة، هم متبوعون وكبراء لا بمناصبهم، بل بما لهم من إيثار وصدق ونصح للأمة، ورأي سديد، وشجاعة متميزة. وهذه الصفات تعني أن أهل الرأي والتدبير هم في المجتمع الأهلي المدني والدولة، وليسوا محصورين في موظفي الدولة؛ وأن أمثال أبي بكر وعمر وعثمان وعلي هم أهل أهل الحل والعقد أيضاً، حتى لو لم يكونوا على وظائف حكومية. إنه كلما أمكن الجمع بين النصوص التي يبدو فيها التعارض والتفسيرات المتعددة، فذلك هو الأسلم والأصل.
من أجل ذلك، وسواء أكانت الآية، آية الإستنباط أم آية الطاعة، فنحن أمام صفات أشخاص بأنهم:
١ ـ أصحاب إيثار ونصح وإخلاص للأمة.
٢ ـ أصحاب رأي وحنكة وبصيرة وعلم وحسن تدبير.
٣ ـ أصحاب شجاعة متميزة.
٤ ـ أصحاب نزاهة واستقامة في السلوك.
٥ ـ وهم بعد ذلك نوعان: موظفون في الدولة في وظائف مدنية وعسكرية؛ ورجال بارزون في المجتمع الأهلي ليس لهم وظيفة قائد سرية أو أمير على مدينة أو رئاسة قبيلة كسعد بن معاد وسعد بن عبادة.

هل قيام دعاة الإصلاح بتذكير الحكومة بأن العدل والشورى من أصول الدين العظمى، وأنهما من شروط البيعة الشرعية يجعلهم من المرجفين؟

بيد أن التمثيل المتكرر بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، يدل على أننا أمام أصحاب الشورى الذي توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض، وأننا إذن أمام أهل الحل والعقد، وأن الشورى وأهل الحل والعقد إنما هم من المجتمع المدني الذي لم يتكون على أساس إقليمي أو قبلي.
وآية الإستباط أوضح دلالة إذن على مسألة الرأي، وآية الطاعة أدلّ على مفهوم أهل الحل والعقد، وعلى مفهوم الإجماع والمرجعية.
والقرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً، وفي آية الطاعة (النساء ٥٩) قبل آية الإستنباط (النساء ٨٣) لا يعني اختلاف السياق. فترتيب سور القرآن وآياته، لم يكن مبنياً على التسلسل الزمني.
فإذا أردنا أن نطبّق هذا المصطلح على الدولة الإسلامية الحديثة، وجدنا أمرين:
الأول ـ أنه ينبغي تطوير مفهوم ولي الأمر، من صورة الأشخاص الى صورة مؤسسية، بمعنى آخر ألا ينحصر ولي الأمر في شخص، بل ينبغي أن يتسع للمفهوم المؤسسي للحكم؛ وبدلا من أن يقال الملك أو الرئيس ولي الأمر، ينبغي أن يقال السلطة التنفيذية، وبدلاً من أن يقال القاضي أو رئيس القضاة هو ولي الأمر، ينبغي أن يقال: السلطة القضائية أو مجلس القضاء الأعلى، أو محكمة العدل العليا.
الثاني: إن أقرب الصيغ له ثلاث صيغ:

أ - مجلس النواب، وهو أهمها وأولاها بالمفهوم، فهو الجهاز الذي ينبغي ان يضع الخطط العريضة لسياسة الدولة الداخلية والخارجية، والخطوط العريضة للتربية الإجتماعية والتعليم، ولموارد بيت مال الشعب، وأوجه صرفه، ويتضمن إصدار القوانين السارية في الدولة، ويجسد بذلك كبراء القوم في المجتمع الأهلي من المتبوعين من أهل الإيثار والنصح للأمة، وأصحاب العلم والحنكة، وأصحاب الشجاعة، وأصحاب النزاهة الذين لا يستمدون سلطتهم من تولية الحكومة لهم في منصب.

فأقرب الأطر لهذا المفهوم في الدولة الإسلامية الحديثة هم أعضاء مجلس النواب الذين ينتخبهم الشعب. لأن هؤلاء يجمعون بين الصفتين الواردتين في التفاسير معاً: أنهم من الكبار البارزين البصراء من العلماء والفقهاء، وأنهم من ولاة الرسول صلى الله عليه وسلم وأمراء السرايا.

إن مجلس النواب يعتبرا والياً ولّته الأمّة أمر تقرير مصالحها. لذا فهو يجمع بين مفهومي السلطة معاً: السلطة المادية - الولاية، والسلطة العنوية بمعنى أنه يضم كبار القوم من البصراء، أهل الحل والعقد، الذين يجسّدون إجماع الأمّة.

ب - الجماعات المدنية الأهلية: وهم جماع رأي الأمة وخلاصة تفكيرها في أمر من الأمور، وولي الأمر في هذه الحالة كما هو أيضاً في مجلس النواب.

فالفقهاء هم أهل الإستنباط والرأي والأمر في الأحكام الشرعية والروحية كالصلاة والصيام والحج ، ومما نصت عليه الشريعة في الأمور المدنية كالأرث وأحكام الزواج، والرد إليهم في هذه الأمور واجبهم، ومعصيتهم تؤدي الى الهلاك الأخروي او الدنيوي أو هما معاً.

وأهل الرأي والإستنباط والطاعة في تخطيط المدن والبناء وإنشاء الطرق، هم المهندسون وطاعتهم واجبة على الأفراد والمجتمع، ومعصيتهم فيما يؤدي الى اختلال العمران من كبائر المعاصي.

وأهل الرأي والحنكة والطاعة في أمور المال والإقتصاد والتجارة تجب طاعتهم، ومعصيتهم تؤدي الى انهيار الإقتصاد، ولو أن الناس أهملوا شؤون الصناعة ولم يطيعوا أصحاب الرأي فيها، لاستمروا يستوردون وافتقرت الأمة وضعف استقلالها السياسي بسبب ضعف استقلالها الإقتصادي، ولأصبحت الأمة لقمة سائغة في سوق العولمة ولتعرضت لمزيد من ... رياح الفرنجة والعلمنة ومزيد من الإذلال وافقدان السيادة الوطنية والإستقلال.

وأولو الأمر في الشؤون العامة والسياسية هم خبراء الإدارة والسياسة والدولية، وأهل القانون الدستوري، وأهل حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ولا يمكن حفظ كيان الأمة وتجديد هياكل الإدارة من دون حركات التجمعات الأهلية المدنية. لأن الفقهاء والعلماء والخبراء لا يستطيعون من خلال وظائفهم الحكومية في الجامعات او القضاء أو شؤون الدولة الأخرى أن يبلوروا مفهوم أولي الأمر افراداً، فكان من الضروري أن يتشكل على شكل هيئات ونقابات وجمعيات، ليصبحوا مرجعية للأمة في الرأي، حسب اختصاصاتهم الروحية والمدنية، زراعة واقتصاداً وادارة وسياسة وصناعة. لأنهم يجسدون مبدأ التعاون على البر والتقوى كما يجسدون مبدأ التآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر.

والجمعيات المدنية بذلك تجسد مفهوم أهل الحل والعقد، فلا خير في شعب لا يجعل أهل الحل والعقد في شؤون الزراعة والمياه في يد خبرائها، ولا خير في شعب لا يجعل أهل الحل والعقد في التربية في يد خبرائها، ولا خير في شعب لا يجعل أهل الحل والعقد في شؤون السياسة في يد خبرائها.

وهي أيضا تجسد مفهوم (كبار الصحابة البصراء كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي) من حيث أن الناس يتبعونهم لما يرون من نصحهم وسداد رأيهم وإيثارهم وشجاعتهم وهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم من المجتمع الأهلي المدني.

إن القرآن الكريم لا يحصر هذه المفاهيم بإطار الحكومة، دليل ذلك أن مصطلح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو من أكثر المصطلحات دوراناً في القرآن، لم يخصص به المجتمع الرسمي، مع أن الأمر والنهي يؤيدان الطلب على جهة الإستعلاء، ولم يحصرا لا بحاكم ولا فقيه، بل هما مطلوبان من كل فرد وجماعة.

هاتان الصورتان هما الأقرب الى مفهوم الرأي والإستنباط، وهم العلماء والفقهاء وكبار الصحابة البصراء، وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي (في عهد النبي صلى الله عليه وسلم) الذين مثل بهم المفسرون من صحابة وتابعين.

بيد أنه لا مانع من إطلاق ولي الأمر على صور أخرى أقرب الى مفهومه: كأن يطلق على القضاة، فهؤلاء أقرب الناس الى مفهوم ولي الأمر من أهل الحل والعقد لاعتبارات:

أ - أن الآيتين نصتا على الرأي والحنكة والبصيرة والقضاة أولى الناس في قضائهم.

ب - أن آية الطاعة جاءت في سياق الأمر بالعدل في الحكم بين الناس، وذم التحاكم الى الطاغوت في النزاعات. وهذا يدل على أنها أقرب الى مفهوم القضاء بين الخصوم منها الى مفهوم الإدارة السياسية.

ج - أن القضاة أقرب الى الصفات النموذجية المطلوبة فيمن ترد اليه الأمور: وهي العدالة والكفاية. فالقاضي ولي أمر، ولكن الخروج بالصيغة من الأفراد والأشخاص الى المفهوم المؤسسي أولى، فيقال ولاة الأمور عن السلطة القضائية، أو ولية الأمر القضائي.

ليس في النصوص الشرعية ما يمنع من إطلاق لفظ ولي الأمر على الحكام، قياساً على ولاة النبي صلى الله عليه وسلم، من أمراء السرايا والمدن، ولكن ينبغي ملاحظة كيفية انسجامه مع مفهوم السلطة في الإسلام، عندما يطبق قالبها على الدولة الإسلامية الحديثة وذلك بمراعاة ما يلي:

١ - ملاحظة أنه لا ينفرد بالمفهوم، وأن (مجلس النواب) أقرب الصور المعاصرة الى هذا المفهوم، وأن السلطة القضائية أيضاً أقرب منه، فإذا قيل ولاية الأمر عبء موزع على ثلاثة أعمدة هي مجلس النواب والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، فهذا تفسير معقول، وإن كان إطلاق ولي الأمر على الحكم مرجوحاً.

٢ - أن من الأفضل تجنب هذا المصطلح في دستور الدولة الاسلامية الحديثة، لأن له إيحاءات وظلال تراثية لا يمكن تجنبها ولأن استخدامه يتضارب مع مفهوم توزيع سلطة الدولة، ولأن استخدامه ارتبط بالفردية في إدارة الحكم؛ ولأن السلاطين العباسيين والعثمانيين كانوا يختصون به.

٣ - إنه لا يمكن اعتبار أي رئيس أو ملك من أولي الأمر، إلا إذا عدل والتزم بالشورى، وإطلاق ولي الأمر على أشخاص ليس في منظومة حكمهم ما يدل على المفهوم الدستوري للحكم، وأن للأمة القوامة على الحاكم وأن توزيع السلطات مسألة لا يمكن تبرير العدول عنها ، وأن طاعة السلطان إنما تكون بناء على عدله ومشاورته أهل الحل والعقد وطاعتهم؛ فإذا لم تقرر هذه الأمور في الدولة، ولم يقم الحاكم بتطبيقها فإطلاق لقب ولي الأمر عليه فيه إشكال شرعي، نبّه إليه أحد التابعين، مسلمة بن عبد الملك، عندما أراد إطلاق ولي الأمر على الخليفة الأموي. وقياس الملوك والرؤساء على ولاة الرسول صلى الله عليه وسلم وأمراء سراياه، قياس مع الفارق، فولاة الرسول أمراء سراياه، يشهد لهم الناس بالعدالة الشرعية، فضلاً عن ما لهم من كفاية وبعد نظر وحسن تدبير.

وإنما استعمال الكلمات الدارجة مثل الملوك والسلاطين والأمراء والحكام والإمام هو الأولى؛ لا سيما أن إطلاق ولي الأمر على الأمير والحاكم، فيه اشكال واحتمال حتى في إطلاقه على الأمراء الشوريين العادلين.

السَّيد أحمد بن زيني دحلان (*)

(١٢٣١هـ/ ١٨١٦م - ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م)

هو الحافظ العلاَّمة الفقيه السَّيد أحمد بن زيني دحلان الحسني الهاشميّ القرشيّ المكيّ، إمام الحرمين الشَّريفين، مفتي وفقيه وشيخ علماء الحجاز في عصره.

نسبه: أحمد بن زيني بن أحمد بن عثمان بن نعمه الله بن عبد الرَّحمن بن محمَّد بن عبد الله بن عثمان بن عطايا بن فارس بن مصطفى بن محمَّد بن أحمد بن زيني بن قادر بن عبد الوهَّاب بن محمَّد بن عبد الرَّزاق بن أحمد بن أحمد بن محمَّد بن زكريَّا بن يحيى بن محمَّد بن عبد القادر الجيلاني بن موسى بن عبد الله بن يحيى الزاهد بن محمَّد بن داوْد بن موسى بن عبد الله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن السِّبط بن سيِّدنا الإمام علي بن أبي طالب بن عبد المطلب والسَّيدة فاطمة الزَّهراء بنت سيِّدنا محمَّد بن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرَّة بن كعب ابن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النَّضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

ولد بمكَّة المكرَّمة، ونشأ وتربَّى فيها لدى أعرق وأكرم بيوت الحجاز علماً وفضلاً ونسباً، فبيت الدحلان بمكة المكرمة بيت علم ودين ومعرفة، عُرِفَ أهله بأخلاقهم الفاضلة من تواضعٍ ورأفةٍ، ورحمةٍ، وجهادٍ، وكفاحٍ، ووفاءٍ، وسماحةٍ في المعاملة، وحملٍ للمودَّة والسَّمعة الطَّيِّبة، تحدَّث عنهم كثيرٌ من العلماء والمؤرِّخين، وبيَّنوا فضلهم وجودهم في خدمة الدِّين والعلم وأهله.

وحياة العلامة السَّيِّد أحمد بن زيني دحلان رحمه الله معروفة لدى الفقهاء والعلماء والمثقفين والدَّارسين والباحثين في جميع الدّول، والدول العربيّة والإسلاميّة بالذات، فقد كرَّس رحمه الله حياته كلَّها للعلم والدَّعوة والتأليف، وقد درس وتخرج على يديه معظم علماء الحجاز في عصره، وكثير من علماء المسلمين في عصره درسوا أو أخذوا منه.

وقد ألَّف السيد دحلان رحمه الله كتباً كثيرةً في شتى فروع المعرفة الشَّرعيَّة، والبيانيَّة، والنَّحويَّة، والتَّاريخية، والرِّياضيَّة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الفتوحات الإسلاميَّة بعد الفتوحات النَّبويَّة.
- السِّيرة النَّبويَّة.
- الفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين.
- تاريخ الأندلس.
- تاريخ أمراء بلد الله الحرام.
- تيسير الأصول لتسهيل الوصول.
- فضائل العلم.
- منهل العطشان على فتح الرَّحمن.
- الدُّرر السَّنيَّة في الرّد على الوهَّابيَّة.
- فضائل الجمعة والجماعات.
- بيان المقامات وكيفيَّة السلوك.
- شرح على الألفية.
- الأنوار السَّنيَّة بفضائل ذرِّيَّة خير البريَّة.
- النَّصائح الإيمانية للأمة المحمَّدية.
- تاريخ الدُّول الإسلامية بالجداول المرضية.
- طبقات العلماء.
- متن الشَّاطبية الجامع بكلّ المرام في القراءات.
- متن البهجة وأبي شجاع وعقود الجمان.
- متن الألفيَّة.
- تلخيص منهاج العابدين للإمام الغزالي .
- تلخيص أسد الغابة.
- تلخيص الإصابة في معرفة الصَّحابة.
- حاشية على الزّبد لابن رسلان.
- فتح الجواد المنَّان بشرح فيض الرَّحمن.
- رسالة في البسملة.
- رسالة عن فضائل الجمعة .
- رسالة الشُّكر للإمام الغزالي.
- رسالة في البعث والنَّشور.
- إرشاد العباد في فضائل الجهاد.
- شرح الأجرومية في النَّحو.
- تقريرات على تفسير البيضاوي.
- شرح على الألفيّة.
- تقريرات على الأشموني والصبَّان.
- تقريرات على السَّعد.
- حاشية البناني.

توفي رحمه الله بالمدينة المنورة سنة ١٣٠٤ هـ ودفن فيها.

---

* مصادر الترجمة:
- الأعلام، خير الدين الزركلي، ١/ ١٢٥
- حلية البشر، ١/ ١٨١
- معجم المؤلفات، ١/ ٢٢٩
- الأعلام الشرقية ٢/ ٧٥
- معجم المطبوعات ٩٩٠
- نسب قريش، للإمام عبد الكريم السمعاني.
- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن حزم.
- اللباب في الأنساب، لعز الدين ابن الأثير الجزري.
- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة
- لبُّ اللُّباب في تحرير الأنساب، للإمام جلال الدّين السيوطي
- قلائد الجواهر – للعلامة محمد بن يحيى التادفي الحنبلي رحمه الله.
- القواعد اللؤلؤية في بعض أنساب الأسر الحسنية الهاشمية للشريف محمَّد بن علي الحسني.
- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب – للشيخ أبي الفوز محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي.
- نفحة الرحمان في بعض مناقب السيد أحمد دحلان، بكري شطا، مؤسسة الكتب الثقافية –لبنان.
- سير وتراجم علماء من القرن الرابع عشر للهجرة – لعمر عبد الجبّار، تهامة، الكتاب العربي ٦٧.
- نزهة الفكر، تراجم القرن الثاني والثالث عشر، احمد بن محمد الهاشمي، وزارة الثقافة السورية.

رقاع القرآن في المتاحف ودعوى النقص

عبدالله فراج الشريف

ما اجمل ان يكتب احدنا عن قضية هامة جداً في الشأن العام، لمصلحة الوطن والمواطن، ثم يتابعه الكتاب معلقين على ما كتب. اما ان يطلق احد الكتاب مقولة عن شخصية عامة لها مكانتها في المجتمع مؤولاً اقواله بما لا تدل عليه الفاظه، ولا تؤديه عباراته فيتابعه الآخرون (فغير مقبول)، كما حدث عندما علق الاستاذ عبدالله الخياط على المنشور في ملحق الرسالة تحت عنوان(من جعبة الذاكرة) حيث أوّل ما كتبه الشيخ أحمد زكي يماني تحت هذا العنوان. قائلاً: (يشايع به الذين يفترون على الله الكذب ويدعون بنقص بعض آيات القرآن) وهذا نص الاستاذ الخياط بالفاظه، اما النص الذي فهم منه هذا التأويل فلنقرأه الآن بتؤدة وروية ودون انفعال، لنعلم يقيناً الا شيء في النص يستنتج منه مثل هذا التأويل، والنص كما يلي: (ومن طريف ما رأيت قطعاً من الجلد عليها آيات من القرآن الكريم بحروف غير منقطة، وقيل: انه اجريت دراسات علمية لمعرفة عمر الجلد، الذي كتبت عليها الآيات، فتجاوز عمره مائتين وخمسين والف وسنة ميلادية، وهذا ما قادهم إلى افتراض ان بعض كتاب الوحي من بني أمية لم يسلموا ما لديهم او بعضه من آيات الكتاب الحكيم عندما جمع في عهد الصديق رضي الله عنه، واتلفت جميع الآيات المتفرقة التي نزلت منجمة، وانه عندما دانت دولة الامويين في الشام، وهرب عبد الرحمن الداخل إلى الاندلس، حيث اقام دولة الامويين استطاع فيما بعد نقل الذخائر منها تلك القطع التي كتبت عليها آيات من القرآن الكريم اثناء نزول الوحي على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهذا الافتراض مع كل قرائنه يقرب من الصحة، وينبئك ان المسلمين اذا تفككوا واختلفوا فقدوا الكثير من تراثهم بل وفقدوا كيانهم).

فاهتمام الشيخ كما ترى منصب على الرق الذي كتبت عليه آيات من القرآن الكريم، ومن للتبعيض والقرآن معرف بالألف واللام للعهد، اي هذا القرآن الذي نعرفه دون زيادة او نقصان، فلا دلالة في هذا على ان صاحبه يقصد ان القرآن اعتراه نقص بتسريب هذه القطع من الجلد إلى اوروبا، وانما هو منسوخ عليها من القرآن ذاته، والأسى انها بايدي غير المسلمين وهي من تراثهم الذي كتب في العصر الاول للإسلام، ونقل ما يقوله المختصون عن عمر الجلد وافتراضهم انها نقلت إلى الاندلس في عهد دولة بني أمية فيها، لا يعني أيضاً تسليماً بأن في القرآن نقصاً، فلا لفظ في ما نقلناه لك فيه دلالة على هذا المعنى، وهو لم يقل ان قول المختصين صحيح وان رآه قريباً من الصحة، والشيخ أحمد زكي يماني يعي ما يقول، وهو المتخصص في الشريعة والقانون، وسيدنا زيد بن ثابت الذي كلف بجمع القرآن الكريم على عهد سيدنا ابي بكر الصديق يقول:انه تتبع القرآن من العُسُب واللخاف وصدور الرجال، ولا ترد رواية صحيحة انه صادر ما بيد كتاب الوحي من آيات مكتوبة، كما لم يرد اصلاً انه حرق شيء من هذا، والقرآن جمع ثلاث مرات كما يقول المختصون من علماء الأمة بعلوم القرآن، اولاها في عهد سيدنا رسول الله – صلى الله عليه واله وسلم... ثم في عهد ابي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه.

والقول بأن بعض ما كتب بين يدي رسول – صلى الله عليه وآله وسلم – انتقل إلى الاندلس مع بعض بني أمية، لا يعني ان القرآن ناقص، وما نقلناه لك بلفظ الشيخ أحمد زكي وعبارته لا يدل على شيء من ذلك ابداً، اما البحث عن النيات وتأويل الاقوال بالهوى فذاك أمر يسأل عنه صاحبه الذي كتبه او نطق به، ولا يحمل غيره وزره، وعلى من قرأ تأويله ان يرجع للنص الاصلي حتى يتأكد ان كان هذا التأويل يمكن فهمه منه ام لا، ثم ان احسان الظن بالمسلم وحمل قوله على احسن محامله من اصول الإسلام الثابتة وآدابه الراقية، لأن دعوى ان مسلماً يرى ان القرآن الذي بين ايدينا ناقص سوء ظن يخرجه من الملة، ولا يجرؤ على اتهام المسلم به احد يتقي الله ويرجو ما عنده، ولعل الذين تابعوا الاستاذ الخياط على مقولته لم يقرأوا النص الاصلي الذي كتبه الشيخ أحمد زكي يماني ولم يطلعوا عليه، وهم حتماً لو قرأوه بروية لما انساقوا إلى سوء الظن بلا دليل، فهّلا عادوا اليه وكرروا عباراته، حتى تكون احكامهم منصفة، ولعرفوا ان في افكار الاستاذ عبدالله الخياط الكثير من المزاعم التي لا يؤيدها حقيقة ظاهرة.

فالقول: (بأن رجال الكنيسة ناهيك عن الحبر الاعظم والكرادلة يحفظون القرآن عن ظهر قلب بل ويعرفون حق المعرفة كل ما قيل في تفسيره ومدلولاته) زعم باطل لا يؤيده واقع، فكثير من هؤلاء لم يحفظ الانجيل ولم يعرف تفسيره ومدلولاته، فكيف بالقرآن الذي هو كتاب لا يؤمن به، ان ما طرحته هنا لم ارد به الدفاع عن الشيخ أحمد زكي يماني، ولكني اردت الا ننساق وراء مقولة مهما كان مصدرها عن أحد من الخلق قبل البحث عنها بروية وان نوثق اقوالنا وألا نرميها جزافاً، فنحن مسؤولون امام الله عن كل ما نكتب وكل ما ننطق، فهل نحن مقدرون؟



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالى فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يُظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد بوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

http://www.alhejazi.net الحجازعلى الانترنت



لوحة للفنانة صفية بن زقر